الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطية الشّعبية

وزارة التّعليم العالي و البحث العلمي

جامعة مولاي الطّاهر – سعيدة-

كلية اللّغة العربيّة و الآداب و الفنون

قسم اللّغة العربيّة وآدابها

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الطّور الثّاني

بعنـــوان

أخطاء الاستدلال في كتب التّصحيح اللّغوي الحديث

"معجم الخطأ و الصّواب في اللّغة

لإميل بديع يعقوب أنموذجاً"

إعداد الطّالب: حاكم خليفة

إشراف الأستاذ الدّكتور: العربي دين

أمام لجنة المناقشة المكونة من :

لقب الأستاذ واسمه	الجامعة	الصّفة
أ.د: عبيد نصر الدّين	جامعة سعيدة الدّكتور الطّاهر مولاي	رئيساً
أ.د:ديـــن العـــربي	جامعة سعيدة الدّكتور الطّاهر مولاي	مشرفاً
أ.د:بنيني عبد الكريم	جامعة سعيدة الدّكتور الطّاهر مولاي	مناقشاً

الموسم الجامعي:

2023/2022

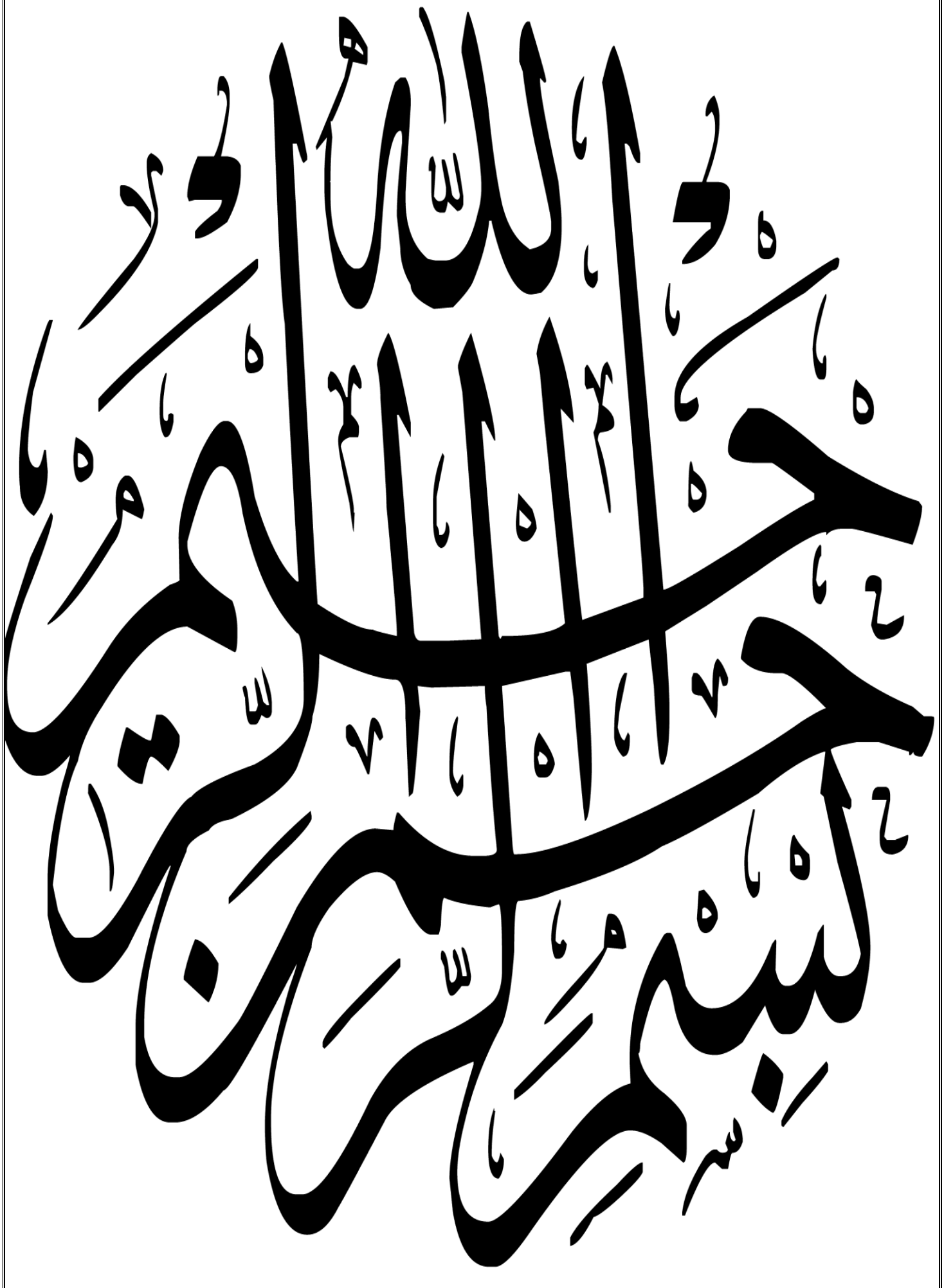
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى كلّ أرض تشهد أن لا إله إلا الله وأنّ محمّداً رسول الله صلّى الله عليه وسلم.

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهم.

إلى الأستاذ الدّكتور العربي دين الذي هو المشرف على هذا البحث.

إلى رفيق دربي ، وأخي سعيدي خلف الله الذي كان سندي في كلّ الأمور التي احتجّتها في هذا البحث.

إلى أخي موسى الذي أعطاني الدّعم المعنوي ، وأحمد وقادة .

إلى كلّ من كان سبباً في هذا الغرس.

إلى زوجتي وأبنائي إسراء و أمير بوبكر وإسلام ، حفظهم الله و رعاهم .

إلى زملائي وزميلاتي في العمل .

وإليكم جميعاً.

أهدي هذه الثمرة من الجهد المتواضع تقديراً وعرفاناً وإعزازاً.

شكر و عرفان

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً غير مكفٍ ومستغنٍ عنه و الصّلاة و السّلام على نبينا محمّد وعلى آله وصحبه وسلم.

أوّل الشّكر وأخره أتقدم به إلى المنعم الباري عزّ وجلّ اللّه سبحانه وتعالى الذي يسّر لي كلّ عسيرٍ ، وألهمني الصّبر و القوة في شق طريقي نحو هذا البحث.

وأتوجه بخالص شكري وتقديري وعظيم امتناني إلى أستاذي الفاضل الدّكتور العربي دين لمّا أبداه من حسن رعاية ورحابة صدرٍ وروح علمية مخلصة، وما قدّمه لي من توجيهات ونصائح سديدة وملاحظات قيّمة ، فدعائي له بالخير و العافية.

وأخيراً لا بدّ من كلمة شكر ومحبة وامتنان إلى كلّ من ساندني في هذا عمل وأعطاني القدرة والإصرار في تحقيق هدفي حتى ولو كان بكلمة تشجيع واحدة من قريب أو بعيد، وممن فأتني ذكر أسمائهم، فجزاهم اللّه خير الجزاء.

مقدمة

مقـــدمـــة

إنّ النـــاظر فـــي تراثنـــا العربـــي و المـــتفحص لأصـــوله يجـــد نفســـه أمـــام تـــراث تختلـــف فروعـــه وعلومـــه و مجـــالات البحـــث فيـــه ، ولـــم يكـــن لهـــذا التـــراث أن يصـــلّ إلينـــا دون نصـــوص و خطابـــات حملـــت مضـــامينه المختلفـــة بطريقـــة منطقيـــة و منهجيـــة ســـليمة ، وبمـــا أن هـــذه النّصـــوص كانـــت تحمـــل معـــارف مختلفـــة ومضـــامين متنوعـــة كـــان علـــى علمائنـــا تحديـــد الوســـائل و الآليـــات المناســـبة لنقـــل كـــلّ معرفـــة ؛لأنّ المعـــارف لا تحقـــق غايتهـــا مـــا لـــم تُنقـــل فـــي قالب منهجي يخضع لبناء محكم.

ولقد اصطلح علماؤنا على هذه الوسائل بـــ الآليات الإنتاجية .

وقد تكون الآليات الإنتاجية للنصوص إما أصلية تراثية ، وإما مستمدة من ثقافات أخرى.

تقبـــل التّنقـــل مـــن حقـــل فكـــري إلـــى أخـــر ، كمـــا يمكـــن للآليـــة الواحـــدة أن تشـــترك فيهـــا علـــوم كثيـــرة مختلفـــة، فتتخـــذ المـــنهج نفســـه والوســـائل نفســـها كمـــا هـــو فـــي أصـــول الفقـــه و علـــم الكـــلام والنّحو و البلاغة.

ولعـــل إدراك علمـــاء العربيّـــة لهـــذه الآليـــات وكيفيـــة الاشـــتغال بهـــا تخيّـــرهم لهـــا وفـــق كـــل مضـــمون ، وجعـــل هـــذه النّصـــوص مدلّلـــة ومنظمـــة ومعلّلـــة وتحقـــق أغراضـــها وتـــؤثر فـــي متلقيها ؛ فتقنعهم بأمور وتدفع عنهم أموراً أخرى.

ومـــن الآليـــات الإنتاجيـــة التـــي اشـــتغل بهـــا علماؤنـــا لإنتـــاج معـــارفهم "آليـــة الاســـتدلال"، حيـــث جـــاء ت أغلـــب نصوصـــهم وخطابـــاتهم مبنيـــةً بنـــاءً اســـتدلالياً معتمـــدين فـــي ذلـــك علـــى الأدوات وقواعد وضوابط عقلية، وأخرى نقلية من أجل إقامة الحجة لإثبات قضاياهم و دعواهم .

يُعتبَر الاستدلال من بين الآليـات التـي اشـتركت فـي الاشـتغال بهـا علـومٌ كثيـرةٌ ،فقد اتسـع مفهومـه ليشتملها جميعاً خاصة اللّغة العربيّة ، فارتبط في البداية بالمنطق الصّوري الذي اعتبـره العلمـاء آلـة للعلوم الأخرى ، يتم بها الحصول على معارف جديدة ، ولما وافق تصورُهم هذا المفهوم،كان مفهـوم الاستدلال عندهم بأنّه آلية ذهنية يتم فيها الانتقال من معلومات سـابقة إلـى معلومـات جديـدة ، فصـار المنطق ينعت بعلم الاستدلال ، كذلك كان الاستدلال سبيل العلوم العربيّة من أصول الفقه وعلم الكلام و النّحو و البلاغة في إنتاج المعرفة ، وبما أن هذه العلوم مرتبطـة بلغـة القـرآن الكـريم ، وهـي لغـة

البيان أتخذ الاستدلال شكلاً خاصاً بهذه اللّغة فقد اعتمد علم الأصول و النّحو العربي على الآليات التّمثيلية كالاستدلال التّمثيلي أو ما يسمى بالقياس التّمثيلي في إنتاج القول و الحكم النّحوي ، ثم بعد ذلك انتقل إلى اللّغويين القدماء والمحدثين الذين اعتمدوه في معالجتهم للأخطاء في مصنفاتهم خاصة المحدثين الذين استخدموه في مصنفاتهم لتصدي لظاهرة اللّحن التي استفحلت في عصرهم ولكن لا يخلو هذا الاستدلال اللّغوي في العصر الحديث من الأخطاء التي ارتكبوها في تصوّيبهم لأخطاء غيرهم ، وهذا بنقدهم لأخطائهم .

وتكمن أهمية الموضوع فيما يلي:

- مساعدتنا في تجنب أخطاء الاستدلال اللّغوي.

- مساعدتنا في معرفة أدوات ومناهج الاستدلال اللّغوي.

أمّا أهداف الموضوع فتمثلت في:

- معرفة أخطاء الاستدلال في كتب المصوّبين المحدثين.

- معرفة المناهج التي عالج بها اللّغويون المحدثون أخطاء الآخرين.

- معرفة أدوات الاستدلال اللّغوي .

- معرفة العلماء اللّغويين النّاقدين لأخطاء الآخرين.

- محاولة معرفة كيفية معالجة أخطاء الاستدلال.

ونظراً لأهمية هذا الموضوع خصّصنا بحثنا هذا لمعرفة معالجة الأخطاء التي صوّبها العلماء اللّغويون المحدثون في كتبهم وذلك عن طريق الاستدلال اللّغوي.

وعلى هذا الأساس كان عنوان بحثنا أو مذكرتنا هو أخطاء الاستدلال في كتب التّصحيح اللّغوي الحديث، معجم الخطأ و الصّواب في اللّغة لإميل بديع يعقوب اللبناني أنموذجاً.

ولاختيارنا هذا الموضوع دوافعٌ أهمها:

- الدّوافع الموضوعية تمثلت فيما يلي:

- قلة الدّراسات الأكاديمية في هذا الموضوع.

- كثرة أخطاء الاستدلال في كتب التّصحيح اللّغوي الحديث.

- محاولة فهم الأسباب المؤدية للوقوع في هذه الأخطاء.

أمّا الدّوافع الذّاتية فتلخصت فيما يلي:

- الرّغبة الشّخصية في التّعرف على أخطاء الاستدلال في كتب التّصحيح اللّغوي الحديث.

- لم نتطرق لمثل هذا الموضوع من قبل .

- معرفة العلماء اللّغويين المحدثين الذين ألّفوا في هذا الميدان.

- معرفة مناهجهم وأساليبهم في معالجة الأخطاء .

- كثرة الأخطاء الشائعة في عصرنا هذا.

- معرفة أخطاء الاستدلال في كتب التّصحيح اللّغوي الحديث.

- الاستفادة من هذا الموضوع مستقبلاً.

أمّا دراستنا هذه فقد خصصت لمعرفة جهود التأليف في معاجم التّصحيح اللّغوي قديماً وحديثاً ، ومعرفة أخطاء الاستدلال في كتب التّصحيح اللّغوي الحديث.

ولعل منطلقنا في هذه الدّراسة جملة من الإشكاليات أهمها:

الإشكالية الرّئيسة وهي :

كيف وقع العلماء اللغويون في أخطاء الاستدلال في العصر الحديث ؟

و انبثقت عنها جملة من الإشكاليات الفرعية وهي :

- ماهي الجهود المبذولة قديماً وحديثاً في سبيل الحفاظ على السّلامة اللّغوية ؟

- ما هو الاستدلال اللّغوي و ما هي أدواته ومناهجه وإشكالياته؟

- كيف استدل إميل بديع يعقوب في معالجته للأخطاء ؟

فلقد كانت دعامة بحثنا ترتكز على المنهج الوصفي و التّحليلي الذي رأيناه أنّه أنسب المناهج البحثية لمعالجة هذا الموضوع الذي يتناول المادة العلمية كما هي عن طريق التّحليل .

وللإجابة عن هذه الإشكاليات اقتضى البحث أنْ يُقسم إلى مقدمة ومدخل وثلاثة فصولٍ وخاتمة.

فتضمّنت المقدمة الإحاطة بموضوع البحث مبرزة أهم إشكالاته وعناصره ، ثم بعدها المدخل الذي تضمّن النشأة و التّطور لحركة التّصحيح اللّغوي ، ثم الفصل الأوّل تحت عنوان جهود التأليف في معاجم التّصحيح اللّغوي ، حيث كان دراسة نظرية معززة بنماذج ، والذي تضمّن أربعة عناصر أوّلها معاجم التّصحيح اللّغوي في التراث العربي وثانيها مناهج التّصحيح اللّغوي في المعاجم القديمة ، وثالثها معاجم التّصحيح اللّغوي في العصر الحديث ،و رابعها مناهج التّصحيح اللّغوي في المعاجم الحديثة ، أمّا الفصل الثّاني فكان عنوانه الاستدلال اللّغوي ، وتطرقنا فيه إلى خمسة عناصر وهي : الاستدلال اللّغوي بين اللّغة والاصطلاح ثم أهمية الاستدلال اللّغوي ثم أدواته ومناهجه ثم إشكالياته ، وفي الأخير الاستدلال اللّغوي في كتب التّصحيح اللّغوي، أمّا الفصل الثّالث فهو بمثابة الجانب التّطبيقي ، فكان عنوانه الاستدلال اللّغوي في معجم الخطأ والصّواب في اللّغة لإميل بديع يعقوب اللّبناني ، وتناولنا فيه ستة عناصر وهي : تقديم المعجم ، منهج المعجم في التّصحيح اللّغوي ، أدوات الاستدلال في المعجم ، منهج المعجم في الاستدلال ، دراسة إحصائية لنسب سوق الاستدلال في المعجم ، وفي الأخير توج هذا الفصل بالنقد والتّقييم، ثم أُختتم هذا الموضوع بخاتمة فكانت ملخصاً تضمّن أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

ومن بين الأمور التي تيسرت في البحث توفر المادة العلمية في بعض فروع البحث.

ولإثراء هذا الموضوع اعتمدنا على مجموعة من المصادر و المراجع التي رافقتنا في رحلتنا هذه وكانت عوناً لنا نذكر منها : كتاب الكسائي ما تلحن فيه العامة ، الزّبيدي لحن العوام ، كتاب ابن سكيت إصلاح المنطق ، معجم الأخطاء الشّائعة لمحمّد العدناني ، كتاب د، العربي دين قضية التّصويب اللّغوي بين القدماء والمعاصرين ،كتاب الأنباري لمع الأدلة في أصول النّحو، كتاب السيوطي المزهر في علوم اللّغة وأنواعها وكتاب الاقتراح ، كتاب طه عبد الرحمن تحديد المنهج في تقويم التراث، كتاب البغدادي خزانة الأدب ، كتاب ابن الجنّي الخصائص ،كتاب سيبويه الكتاب ،معجم إميل يعقوب الخطأ و الصّواب في اللّغة وغيرها من الكتب التي ذللت الكثير من الصّعوبات ، فمن المعروف أنّ أيّ بحثٍ علميٍّ لا يخلو من الصّعوبات و العقبات.

كما فرض بحثنا مجموعة من الصّعوبات تمثلت فيما يلي:

- قلة الدّراسات التي تطرقت لهذا الموضوع.

- ضيق الوقت الممنوح لمثل هذه الدّراسات.

- مرحلة جمع المادة المخصصة لهذا الموضوع.

- دراسة ثلاثة كتب في التراث القديم و أخرى في العصر الحديث كلّفنا وقتاً كبيراً.

- قلة المراجع و المصادر الخاصة بالاستدلال اللّغوي.

ولكنّـه بعـون الله وبحمـده تـم تـذليل كـلّ صـعبِ و اسـتطعنا بفضـله تعـالى توضـيح مـا اسـتطعنا بيانه فإنْ أصبنا فمنه عز وجل وإنْ أخطئنا فمن أنفسنا.

وفـي الأخيـر أقـدم شـكري الخـالص لأسـتاذي الفاضـل المشـرف الـدّكتور العربـي ديـن علـى توجيهاته و توصياته وملاحظاته لضمان إنجاز بحثِ سليمِ والله وراء القصد.

مدخـــــــــــــل

إنّ اللّغة العربيّة ظاهرة اجتماعية ، لا يمكن أنْ تتنفس وتنعم بالحياة إلا في أحضان مجتمع إنساني ، وهي لا بدّ أنْ تخضع لظواهر اجتماعية تسوقها للتغيّير و التّطور ، إنّ التّغيير اللّغوي حقيقة ملموسة ، ولكن هذا التّغيّير قد يقوى تياره في عصر ويضعف أو يخفت صوتُه في عصر أخر ، ومن بين هذا التغيّير ظاهرة قد تغير مجرى الفصاحة اللّغوية أو تهز كيان الأمة العربيّة وتؤدي بها إلى التّفكك أو الاضمحلال ، وفي هذا يقول محمّد ضاري حمادي في كتابه م،صحركة التّصحيح اللّغوي في العصر الحديث : " كان وراء ذلك في العربيّة ظاهرة طارئة عليها ، هدّدت كيان الأمة بالتّفكيك و الاضمحلال ؛ لأنّها هدّدت كيان هذه اللّغة بذلك المصير .إنّها اهرة الانحراف عن سنن الفصحى و الوقوع فيما اصطلح بـــ "اللّحن"[1].

فهذه الظّاهرة اختلف فيها العلماء ،فمنهم من يقول أنّ ظاهرة اللحن في اللّغة العربيّة نشأة في العصر الجاهلي، ومنهم من يقول أنّ ظاهرة اللّحن نشأة بعد العصر الجاهلي .

ولكي نعرف ذلك فلا بدّ لنا أنْ نتتبع تطور ظاهرة اللّحن عبر العصور ابتداءً من :

- اللّحن في العــصر الجــاهلي:

لقد ذهب الدّارسون إلى أنّه لا لحن في الجاهلية ؛لأنّهم يعدّونه ممّا ينافي الفصاحة ،يعملون على توجيه هذا اللّحن ،فيسمّونه لغة الشّاذ أو النّادر ،ولا شك أنّ أمثال هذا قد ظهر كثيراً في لغات القبائل الّتي تسكن في أطراف الجزيرة العربيّة"[2] .

ويقول د، عبد الله زيتوني في مقال نشره في مجلة الدّراسات : " لقد نشأت اللّغة العربيّة في أحضان الجزيرة العربيّة خالصةً لأبنائها مذ ولادّتها، نقيةً سليمةً ممّا يكدّر صفوها أو يشينها من أدران اللّغات الأخرى، و ظلت كذلك متماسكةَ البيان غيرَ مشوبة بلوثة الإعجام"[3].

و هذا العبارة تدل على أنّ العرب في جاهليتهم كانوا أصحاب فصاحة ينطقون على سجيتهم.

ومن جانب آخر يرى المرحوم كمال إبراهيم أنّ كلمة اللّحن وردت في العصر الجاهلي،وتسمى الزّيغ اللّساني لحناً[4].

واستعملت هذه الكلمة ووردت في قول لبيد:

متعوّد لحن يعيد بكَفَيْه ♣♣ قلّما على عُسب ذَبُلْنَ وبانَ[5].

واستدّل الذي قال يوجد اللحن في العصر الجاهلي بما ورد من قول النّابغة الذبياني:

---

1 ـمحمّد ضاري حمادي ، حركة التّصحيح اللّغوي في العصر الحديث (1850م-1978م)،منشورات وزارة الثّقافة والإعلام ، دار الرّشيد للنشر ، العراق ،1980م، ص05.

2 - ينظر: محمّد آل ياسين ،الدّراسات اللّغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثّالث ،دار مكتبة الحياة،ط1، 1400 هـ، 1980 م ،ص34

3- د ،عبد الله زيتوني ،مجلة الدّراسات ،المجلد 10،العدد2، 2021م،ص10

4- محمّد آل ياسين ،الدّراسات اللّغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثّالث ،دار مكتبة الحياة،ط1، 1400 هـ، 1980م ص35

5 - ابن الأنباري، الأضداد،تح:أبو الفضل إبراهيم،المكتبة العصرية،صيدا،بيروت،(د،ط)،1987م،ص241.

فبتُ كأنّي ساورني ضئيلَة ♣♣ من الرَّقَشِ في أنيابها السّمّ النّاقع[1].

قال عيسى بن عمر الثّقفي: " أساء النّابغة ،وكان الوجه أن يكون : " السمّ ناقعاً"[2] ، ليكون حالاً إذا جاء نكرةً بعده معرفة.

و قال أبوبكر الزّبيدي (ت،379):"ولم تزل العرب تنطق على سجيتها في صدر إسلامها وماضي جاهليتها ،حتّى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان،فدخل النّاس أفواجًا ،وأقبلوا إليه أرسالاً ،واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة ، واللّغات المختلفة ،ففشا الفساد في اللّغة العربيّة واستبان منه في الإعراب الّذي هو حلْيها الموضِّع لمعانيها"[3] .

فيكاد يجمع القدامى أن يصّروا على أنّه لا لحن في الجاهلية، و يحددوا ظهور اللّحن ،في حدود ظهور الإسلام أو بعدَه،يقول مصطّفى الرّافعي :"أن اللّحن ظهر في ظهور الإسلام لا لحن في الجاهلية"[4] .

وفي تعليقه على حديث الرّجل الذي لحن بحضرة الرّسول – صلّى الله عليه وسلمَ – " أرشدوا أخاكم فقد ضلّ"[5].

يقول الرّافعي : " فلو كان اللحن معروفاً في العرب قبل ذلك العلم ، مستقر الأسباب التي يكون عنها ، لجادت عبارة الحديث على غير هذا الوجه ؛ لأنّ الضلالَ خطأٌ كبيرٌ ، والرّشادَ صوابٌ أكبر منه في معنى التّضاد بل إنّ عبارة الحديث تكاد تنطبق بأنّ ذلك اللحن كان أوّلُ لحنٍ سمعهُ أفصحُ العرب – صلّى الله عليه وسلمَ -[6].

وهذا يؤدي بنا إلى أنَّ اللحن نشأ في عصر صدر الإسلام ،الّذي سطع نوره على ما حول الجزيرة العربيّة بالفتوحات الإسلامية و انتشر في بقاع الأرض ودخل النّاسُ في دين الله أفواجًا،واختلط العرب بغيرهم من الأعاجم الّذين اعتنقوا الدّين الإسلامي ،اضّطر هؤلاء إلى تعلّم اللّغة العربيّة كي يفهموا الدّين الّذي أمنوا بمبادئه ،فبدأت ظاهرةُ اللّحن تظهر في المجتمع العربيّ .

1- ديوان النّابغة،تح : كرم البستاني، دار صادر ،بيروت، لبنان، 1338هـ،1963م ،ص80.
2- الزّبيدي، طبقات النّحويين و اللّغويين ، تح :أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف،ط2، 1984م ،ص41.
3- المرجع نفسه ،ص 11
4- ينظر:مصطفى صادق الرّافعي ،تاريخ آداب العرب ،مكتبة الإيمان ،ج1 ،1997م ،ص203
5 - رواه الحاكم في المستدرك ، تح : مصطّفى عبد القادر عطاء ،دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ،ج1 1422هـ،2002م ،ص477.
6- مصطّفى الرّافعي ، تاريخ آداب العرب ، مكتبة الإيمان، ج1 ،1997م ،ص203.

- اللحن في صـدر الإسـلام :

ظهرت بوادر اللحن في بلاد الحجاز في العام الأوّل ، فظهرت طائفةٌ من الموالي والعبيد الذين لا ينتسبون إلى أصلٍ عربيٍّ ، وتعلموا اللّغة العربيّة محاكاةً وتقليداً ، وهذا أوّل لحنٍ وقع في الأعراب وفي هذا قال السّيوطي : " قال أبو الطّيب (ت،35هـ) : " واعلم أنّ أوّل ما ختل من كلام العرب وأحوج إلى التّعلم الإعراب؛لأنّ اللحن ظهر في كلام الموالي و المعتز..."[1].

وجاء في البيان و التّبيين : " قالوا أنّ أوّل لحنٍ سُمع في البادية : " هذه عصاتي " ، وأوّل لحن سمع في العراق " حيّ على الفلاح"[2] بكسر الفاء بدل فتحها.

ولما اتسعت رقعة الفتوحات الإسلامية في عهد عمر بن الخطاب – رضيّ الله عنه – واختلط العرب بالأعاجم ، ففشا اللحن ومن أمثلة ذلك :

الحديث الذي قاله الرّسول – صلّى الله عليه وسلمَ – لعلّ هذا أوّل لحن وقع في صدر الإسلام ،إلا أنّ الحديث الشّريف السّابق لم ينصّ على الكلمة أو العبارة الّتي وقع فيها اللّحن ،لكنّه يدل على الوقت نفسه على التفات الرّسول – صلّى الله عليه وسلم- إلى خطورة اللّحن

و دعوته – صلّى الله عليه وسلم- إلى إرشاد صاحبه إلى الصّواب ،وهذا يفسّر لنا نفور الصّحابة – رضيّ الله عنهم- ومَن بعدهم- من اللّحن ،وتنفيرهم له ، فقد روي عن أبي بكر – رضيّ الله عنه- قوله:(لأنْ أقرأ فأسقطُ أحبُّ إليَّ من أن أقرأ فألحن) ،وفيه "لأن أقرأ فأخطئ أحب إليّ من أقرأ فألحن ،لأني إذا أخطأت رجعت ،و إذا لحنت افتريت"[3]،

و مرّ عمر بن الخطاب – رضيّ الله عنه- بقوم رموا فأساءوا الرّميّ، فقال لهم:(بئس ما رميتم) ،فقالوا :إنَّا قومٌ متعلمين .فقال: و الله لخطؤكم في كلامكم أشّد من خطئكم في رميكم ،سمعت رسول الله – صلّى الله عليه وسلم –يقول :"رحم الله امراءً أصلح من لسانه"[4].

---

1 -ينظر: أبو الطّيب اللّغوي ،مراتب النّحويين ،ص5 ،أبو الطّاهر المقرى ،أخبار النّحويين ،ص35

2- الجاحظ ، البيان والتّبيين ، تح : عبد السّلام هارون ،مكتبة الخانجي ، القاهرة ،ط7 ،1418هـ ، 1998م

3- أبو القاسم الزّجاجي ، الإيضاح في علل النّحو،تح:مازن مبارك ،دار النّفائس،بيروت،ط3،1979 م ،نسبه إلى عمر بن الخطاب – رضيّ الله عنه- ص96.

4- المصدر السابق ،ص96 ،إبن الأنباري ،الأضداد ،ص244.

ووصل النفور من اللحّن إلى التّفضيل بين مَن يلحن ومَن لا يلحن ،قال عبد الله بن شبرمة (ت،144هـ) :"وإنَّ الرّجل ليتكلم فيلحن فكأن عليه أسمالاً"[1].

وبدأ اللّحن ينتشر على ألسنة النّاس ، روى أبو الطّيب اللّغويّ أنّ الخليل بن أحمد قال:(لم يزل أبو الأسود ضنّينًا بما أخذ عن عليّ- رضيّ الله عنه- حتّى قال له زياد:فسَدتْ ألسنةُ النّاس ،وذلك أنهما سمعا رجلاً يقول:(سقطتْ عصاتي) فدافعه أبو الأسود)[2] .

وذهب الفرّاء إلى أنَّ أوّل لحن وقع في العراق هو قولهم:(هذه عصاتي)[3]

وقيل :أوّل لحن سمع في البصرة قول بعضهم:(لعلّ لها عذرٌ وأنت تلومُ)[4].

- اللحن في العصر الأموي :

لقد شاع اللّحن في هذا العصر و ازداد وتقّوى و انتشر، حتّى انتقل بين العامة إلى الخاصة وذلك لاتساع الدّولة الإسلامية، واختلاط العرب بالأعاجم ،فتصدّى لهده الظّاهرة البلغاء من الخلفاء والأمراء، فهذا عبد الملك بن مروان ، عندما قيل له : " أسرع إليك الشيبُ " قال : " شيبنّي كثرة ارتقاء المنبر ، مخافة اللحن"[5].

---

1 - ابن أبي هشام المقرئ ،أخبار النّحويين ،ص30.

2- أبو الطّيب اللّغوي ،مراتب النّحويين ،ص08.

3- ينظر:ابن السّكيت ،إصلا ح المنطق ،ص298،السّيوطي ،المزهر في علوم اللّغة وأنواعها ط3،ص320،الزّبيدي ،تاج العروس،تح:عبد السّتار أحمد فراج وآخرين ،ط،الكويت،2001م،ص52.

4-ينظر: ابن هشام الأنصاري ،مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب ،ط3 ،ص 523 ،وعلق ابن هشام على ذلك بقوله :(وهذا محتمل لتقدير ضمير الشأن)

5 - ابن عساكر ، تاريخ مدينة دمشق ، تح : محب الدّين بن غرامة العمروي ،دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ج37، 1996م ، ص138.

ومن الذين شهّد لهم الأصمعي حيث قال : " أربعة لم يلحنوا في جدٍ ولا هزلٍ : الشّعبي ، عبد الملك بن مروان ، الحجاج بن يوسف ، ابن القرية و الحجاج أفصحُهم"[1].

و بالرّغم من انتشار اللحن في هذا العصر ، إلا أنّه توجد تربةٌ خصبةٌ بنيت فيها في هذه الفترة من الزمن.

- اللحن في العصر العباسي:

ثم ازداد اللّحن بعد ذلك في العصر العباسي الّذي ازدهرت فيه علوم العربيّة خاصةً في عهد هارون الرّشيد ،وقد اقترنت بأسماء الكبار العلماء في اللّغة ؛كالأصمعي ، والفراء ،والكسائي ، وأبي عبيدة وغيرهم ، وقد كان الخليفة ظلاً ظليلاً و سيّد جودٍ على الشّعراء و العلماء و الأدباء ،فقد قال الرّشيد يوماً لبنيّه : " ما ضرّ أحدُكم لو تعلّم من العربيّة ما يُصلحُ به لسانَه أيسر أحدكم أنْ يكونَ كلامُه أو لسانُه كلسان عبده وأمته"[2].

خاصة في هذا العصر ؛لأنّ العصر العباسي نهضت الحياة الثّقافية في مختلف نواحيها ، تجلى ذلك في الشّعر وعلوم اللّغة و الدّواوين والكلام ، نهضةً تسوغُ تسمية هذه المرحلة : بالعصر الذّهبي لأدب العربي[3].

فإذا ما تقدم الزّمن إلى القرن الثّاني الهجري وبخاصةٍ النصف الثّاني منه وما تلاه أصبح ما كان إحساساً بالخطر ، خطراً حقيقياً ملموساً وترتب على ذلك نشاطٌ علميٌّ متنوعٌ ، حيث رحل العلماء للبادية و انصرفوا عن الحضر بعد أن شاع فيه اللحن .

وفي الدّراسات اللّغوية نشطت حركة تنقية اللّغة التي بدأت في الفترة بكتاب الكسائي(ت،189هـ) ما تلحن فيه العامة[4].

وصار اللحن أمراً شائعاً بين النّاس ، ولم يجد أئمةُ اللّغة العربيّة أمام فشوّ ظاهرة اللّحن بدا من التّصدي لها ،رغبة منهم في الحفاظ على نقاء اللّسان العربيّ وصفائه ،فدعوا إلى وضع قواعد

1- عبد العال سالم مكرم ، القرآن الكريم وأثره في الدّراسات النّحوية ، مؤسسة علي جراح الصّباح ،ط2، 1978م ، ص58.

2- أبو العباس القلقشندي، صبح الأعشى ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ،ج1 ،1330هـ ، 1922م ،ص168.

3- يوهان فك ، العربيّة ، دراسات في اللّغة و اللهجات و الأساليب ، ص15.

4 - محمّد عيد ،المظاهر الطّارئة على الفصحى ،عالم الكتب ،دار الثّقافة العربيّة ،1980م،ص26،27.

تضبط اللّغة و تحفظها من الخطأ ،فأثمرت هذه الدّعوة "النّحو العربيّ" الّذي يرجع إليه الفضل في حفظ اللّغة العربيّة من الفساد مرّ السّنين ،وقادوا حركةَ تصويبٍ لغويةً تنبه عن اللّحن العامة و الخاصة ،وما ليس من كلام العرب ،وتشير إلى الصّواب،(فأثمرت عشرات الكتب الّتي عرفت بكتب اللّحن)[1] .

منها : ما تلحن فيه العامة للكسائي (ت،189هـ)،وإصلاح المنطق لابن السّكيت (ت،244هـ)،أدب الكاتب لابن قتيبة (ت،276هـ)،ولحن العوّام للزّبيدي (ت،379هـ)،وإصلاح غلط المحدّثين للخطابي (ت،379هـ)،وتثقيف اللّسان وتلقيح الجنان لابن مكّي الصّقلي (ت،510هـ) ،ودرة الغوّاص في أوهام الخوّاص للحريري (ت،516هـ).

- اللحن في القرنين الثّالث و الرّابع :

لقد استمرت موجة اللّحن مندفعةً في القرن الثّالث و التّاسع الميلادي وعظم اللّحن أكثر من ذي قبل)[2].

وقال:الجاحظ في هذا الشأن :"إن قبح في هذا اللّحن لحن أصحاب التّقعير و التّقعيب و التّشديق و التّمطيط و الجهورة ، والتّفخيم ، وأقبح من ذلك لحن الأعاريب النّازلين على طرق السّابلة ، ويقرب مجامع الأسواق"[3].

- اللحن في القرن الرّابع الهجري :

ثم استمر هذا اللّحن إلى العصر الرّابع الهجري فصار اللّحن مألوفاً بين اللّغويين والمتعلمين ،وفي هذا يقول:ابن فارس :(وقد كان النّاس قديماً يجتنبون اللّحن فيما يكتسبونه أو يقرؤونه اجتنابهم بعض الذّنوب ، فأمّا لآن فقد تجوزوا ،حتّى إنّ الحدّث يحدّث فيلحن و الفقيه يؤلف فيلحن ،فإذا نبّها قال :ما ندري ما الإعراب ،إنّما نحن متحدّثون وفقهاء)[4].

ثم استمرت حركة التّصويب اللّغوي حتّى العصر الحديث ، فأفرزت بحوثًا كثيرةً انتظمت في كتب أو في فصول منها ،وفي مقالات مسهبة على صفحات الصّحف الورقية و الإلكترونية ،وفي برامج تلفزيونية وإذاعية شغلت ،ومازالت ،المهتمين بقضايا اللّغة)[5].

ولعلّ أهم الكتب الّتي اهتمت بالتّصويب اللّغوي :تذكرة الكتاب لأسعد خليل داغر (ت،1953م)،وقل ولاتقل لمصطفى جواد(ت،1969م)،ومعجم الأخطاء الشّائعة لمحمّد العدناني

---

1 – ينظر: محمّد حماسة عبد اللّطيف ،بناء الجملة العربيّة ،ص8 ،إميل بديع يعقوب ،معجم الخطأ و الصّواب في اللّغة دار العلم للملايين ،بيروت ،ط2 ،1986م،ص24.

2- محمّد عيد ،المظاهر الطّارئة على الفصحى ،عالم الكتب ،دار الثّقافة العربيّة ،1980م،ص27.

3- الجاحظ ،البيان والتّبين ،ج1 ،ص146.

4- ابن فارس ،الصّاحبي ،تح :أحمد حسن بسج ،دار الكتب العلمية ،بيروت ،ط1 ،1418هـ ،1997م ،(باب القول على العرب) ،ص35،ابن الجوزي ،تقويم اللّسان ،تح ،:عبد العزيز مطر،ط1 ،دار المعارف ،1966م ،ص98.

5- إميل بديع يعقوب ،معجم الخطأ والصّواب في اللّغة ،دار العلم للملايين ،بيروت،ط2 ،1986م ،ص25.

(ت،1981م)،وأخطاء الكتاب لصلاح الدّين الزّعبلاوي (ت،2001م)،ومعجم الصّواب اللّغوي لأحمد مختار عمر (ت،2003م)،ومعجم الخطأ والصّواب في اللّغة لإميل بديع يعقوب ،(وكان لهذه الكتب أثرٌ في تنقية اللّغة العربيّة ، وقد ظهر ذلك الأثرُ في لغة هذه الأيام فيما يؤلفُ ويكتبُ)[1]. وكانت مقاومة اللّحن من الأمور الّتي حرص عليها المخلصون من أبناء اللّغة حرصًا شديدًا ،وما هذه المؤلفات الكثيرة الّتي قدّمها العلماء في القديم والحديث إلا أثرٌ من تلك أثار تلك المقاومة و ذلك للحفاظ على سلامة اللّغة العربيّة لغة القرآن و السّنة و التّراث ، ويبدو أن هذا الحرص على سلامة اللّغة لا تختص به اللّغة العربيّة وحدها ،بل أنه شأن اللّغات أخرى ،ولذلك لا نعجب من هذا الخبر الّذي يقول :(إنّ أحد أعضاء مجلس النواب الأمريكي (الكونكرس) قال:(إننا نضع القوانين لمعاقبة المجرمين الّذين يسرقون ويقتلون فلماذا لا نضع القوانين لمعاقبة الّذين يفسدون اللّغة ؟)[2] .

كما يتضح ممّا سبق أنَّ مقاومة اللّحن لم يختص بها إقليم دون أخر ،بل انتشرت في ربوع البلاد العربيّة و الإسلامية ،في البصرة والكوفة والأ ندلس ومصر و لبنان ،وغيرها من البلدان حتّى وصلت إلى يومنا هذا ، يمكننا القول أن التّصحيح اللّغوي ظهر مع ظهور اللّحن ؛أي جاءت حركة التّصحيح اللّغوي مصاحبةً للنحو العربي ،ولكن يبقى السؤال مطروحاً :هل انتصرت حركة التّصويب اللّغوي أم انتصر اللّحن؟

في هذا الشأن ذهب الدّكتور محمد عيد : إلى أنَّ علماء اللّغة نظروا إلى اللّحن من زاوية الخطأ فقاوموه بعنف ،مع ذلك لم ينتصروا في معركتهم معه ،إذ انتصر اللّحن بغلبة الاستعمال وقهر المجتمع اللّغوي المتطور باستمرار)[3].

ويقول د، محمّد عيد في كتابه في اللّغة ودراستها :"وأقول إذا كان علماء اللّغة – كما كتبوا في ميدان التّصويب اللّغوي – لم ينتصروا انتصاراً كاملاً في معركتهم مع اللّحن فإنهم لم يخسروها جملةً ،فهذه المؤلفات القيمة عملت على نشر عدد كبير من صحيح الألفاظ و التّراكيب و فصيحها ،وجعلت ذلك كلَّه أمام مَن يريد معرفتَه و هذا في حدّ ذاته نوعٌ من الانتصار يؤكد ذلك أن اللّحن منتشرٌ على رغم هذه المؤلفات الكثيرة الّتي أُلّفت لمقاومته – قديماً وحديثاً- فما بالنا لو ترك الأمر دون مقاومة؟ وليس معنى ذلك أنّنا ندعو إلى الرّضا بهذه النتيجة والاكتفاء بها بل علينا أن نعمل على انحسار اللّحن ومحاصرته ،حتّى يقل شيئاً فشيئاً إلى أن نصل – بإذن الله – إلى الغاية المأمولة و الهدف المنشودة"[4] .

1- الدّكتور أحمد مطلوب ،مجلة اللّغة العربيّة و آدابها ،العدد06 ،2008م ،ص68.
2- محمّد العدناني ،معجم الأغلاط اللّغوية المعاصرة ،ص(ز) من المقدمة.
3- د،محمّد عيد ،في اللّغة ودراستها،ط،عالم الكتب، القاهرة،1974م ،ص85.
4- المرجع نفسه ،ص28 وبعدها .

قامت حركة التّصحيح اللّغوي إذن خدمةً لهذه اللّغة ، ووصلاً لعمل لغوي بارع قديم أنتجه الغيّورون القدماءُ عن اللّغة لغة القرآن الكريم ، والمحافظة على اللّسان العربي من اللّحن ، وكان قيامها مقروناً بقيام النّهضة العلمية الحديثة، ويقول – في هذا الشأن - محمّد ضاري حمادي في كتابه حركة التّصحيح اللّغوي في العصر الحديث :" تلك صورة حركة التّصحيح اللّغوي منذ النّشأة إلى اليّوم ، مرّ من تراثها ما يتصل بالعصور الماضية ، و القرون الخالية ، ولكنّها قدمت الوافر الكثير في النّهضة الحديثة ، فلم تضن بجهد ولم تغض الطرف عن ميدان ، خدمة للعربيّة ، ووصلاً لعمل قديم"[1].

فقد نهضت هذه الحركة بعد منتصف القرن الثّالث عشر الهجري و منتصف القرن التّاسع عشر الميلادي ، و في هذا يقول محمّد ضاري حمادي أيضاً : " وإزاء هذا تكونت عوامل لنهضة لغوية شاملة بدأت في نهاية الرّبع الأوّل من القرن الثّالث عشر ،ومنتصف القرن التّاسع عشر الميلادي ، وكان هذا مفتتح طريق جديد تشقها هذه اللّغة العريقة التي أثبتت تجارب التأريخ قدرتها على نقل الفكر واستعاب الحضارة[2].

ثم توغلت في كلّ ميدان ، وأنتجت تراثاً غزيراً لمقاومة الخطأ أو اللّحن و الحدّ من انتشاره .

1- محمّد ضاري حمادي ، حركة التّصحيح اللّغوي في العصر الحديث (1850م-1978م)،منشورات وزارة الثّقافة والإعلام ، دار الرّشيد للنشر ، العراق،1980م ، ص30.

2- المرجع السّابق ، ص25.

الفصل الأوَّل

1)- معاجم التّصحيح اللّغوي في التّراث العربيّ

قبل أن نتطرق إلى اختيار نماذجَ من كتب التّصحيح اللّغوي،فلا بدَّ لنا أن نعرج على مفهوم المعجم بين اللّغة والاصطلاح.

مفهوم المعجم:

أ-المعجم (لغةً):

جاء في معجم القاموس للفيروز الأبادي أن: "مادة عجم من العجم أي أصل الذَّنَب ؛أي: صغار الإبل للذكر والأنثى ،العُجمة ما تَعَقَّد من الرّمل، وباب معجم ؛أي: مقفل و العواجم الأسنان والعَجمة النَّخلة تنبت من النّواة[1] .

وورد في معجم لسان العرب أعجمتُ الكتاب أي ذهبتُ به إلى العجمة ومعناه أزلتُ عنه عجمتَه ؛أي غموضَه ،وكتاب معجم وذلك بتعجيمه أي تنقيطه أي إزلة غموضه بالنقط ،ومنها عجّم وهو إزالة الإبهام والغموض ،فالمعجم هو إزالة الغموض واللبس والإعجام[2] .

ب-المعجم (اصطلاحاً):

اتفق العلماء على أن المعجم هو عملية جمع لمفردات اللّغة مرتبة بطريقة معينة شارحاً كلا منها وممثّلاً له أحياناً،وقد كان علم تصنيف المعاجم يُعرف عند العرب باسم "علم اللّغة"[3] .

فالمعجم هو الكتاب الّذي يضم مفردات اللّغة ويُرتبها ترتيباً خاصاً كلّ مفردة منها مصحوبة بما يُرادفها أو يُفسّرها أو يشرح معناها ،يُبيّن أصلها ،ويُوضح طريقة نطقها ويذكر ما يُناظرها ويُقابل معناها في لغة أخرى[4] .

تولى التَّأليف و التَّدوّين في اللّغة العربيّة عموماً، ومتن اللّغة خصوصاً،فكثيرٌ من كتب اللُّغة تم تدوّينها في بداية عصر التَّدوّين والتَّأليف ،وقد أشار ابن النَّديم إلى شيء من ذلك[5] .

وكان ممَّا اهتم به العلماء فتناولوه بالتَّأليف و التَّدوّين ،مؤلفاتٌ تُعنى بالتَّصحيح اللُّغوي ،أيّ بيان صحيح الألفاظ وفصيحها و بيان ما تلحن فيه العامة – وكانت هذه المؤلفات تسمّى كتب اللّحن أو كتب التَّصحيح اللّغوي- رغبةً منهم في مقاومة اللّحن الّذي أخذ في الانتشار، فقد اندفع اللّغويون إلى تدوّين اللّغة للحفاظ على الصُّورة المثلى للغتهم الّتي وصلت إليهم بريئة من مظاهر

1- الفيروز الآبادي ،القاموس المحيط ،تح:محمّد نعيم العرقسوسي ،مؤسسة الرّسالة ،لبنان ، ط8 ،2005م،مادة عجم

2- ابن منظور ،لسان العرب ،مادة عجم ،ص366.

3- وجدي وهبة ،كامل المهندس ،معجم المصطلحات العربيّة في اللّغة والأدب ،مكتبة لبنان ،ط2 ،1984م.

4- أحمد محمود معتوق ،المعاجم اللّغوية العربيّة ،المجمع الثّقافي ، أبو ظبي ،الإمارات ،1420هـ،1999م،ص31.

5- ينظر:ابن النَّديم ،الفهرست ،ص65،وما بعدها.

الانحراف[1] . فأثمرت عشرات الكتب الّتي عُرفت بكتب اللّحن[2] منها :ماتلحن فيه العامة للكسائي (ت،189هـ) ،إصلاح المنطق لابن سكيّت (ت،244هـ)،أدب الكاتب لابن قتيبة (ت،276هـ) ،ولحن العوام للزّبيدي (ت،379هـ)،إصلاح غلط المحدثين للخطابي (ت،379هـ) وغيرهم.

فقد وقع اختيارُنا على نماذج كتب التّصحيح اللّغوية على ثلاثة كتب التي برزت فيها جهودُ القدماء الذين اعتمدوا في تصحيحاتهم للأخطاء على جمع المادة اللغوية وتدوينها قصد الحفاظ على سلامة اللّغة ،وكان ذلك بطريقتين : طريقة المشافهة وطريقة الكتابة ،وهي :ما تلحن فيه العامة للكسائي ،إصلاح المنطق لابن السكيّت ،ولحن العوام للزّبيدي ،ويرجع سببُ اختيارنا لهذه الكتب الثّلاثة إلى أنّها تمثل التّرتيب الزّمني حسب الوفاة ،تمثل جهود التّصويب اللّغوي و التّراث العربي ،وتجسد اتجاهات التّصحيح اللّغوي الّتي برزت في ذلك العصر ،و برّز فيها تياران واضحان أحدهما ينزع إلى الأفصح ولا يقبل المولد والمعرب واللّغات القليلة ويمثل هذا التّيار أو الاتجاه الكسائي و الفراء والأصمعي وغيرهم ،والتيار الأخر يميل إلى نحو قبول الفصيح وهو أقل تشدد إزاء المولّد والمعرب والقياس ، واللّغات القليلة ويمثل هدا التّيار ابن الجنّي وابن بري وغيرهم ،وتمثل هذه الكتب المختارة الأقاليم العربيّة الّتي نشطت فيها جهود المصحّحين اللّغويين كالعراق وبلاد الشام والأندلس وغيرهم.

تشغل الكتب المختارة حيزاً واسعاً من مكتبة التّصحيح اللّغوي فهي تمثل معالم بارزةً ،وهذا ما يرقى بمجموعة الكتب المنتخبة إلى أن تكون ممثلة لاتجاهات التّصحيح اللّغوي ،غلب على كتب الأقدمين من المصحّحين اللّغويين المستوى اللّغوي[3] .وفي هذا نتتبع جهودَ علماء التّصحيح اللّغوي القدماء في تصحيح الأخطاء في كتبهم للإطلاع على جهودهم فيما تناولوه في هذا الموضوع .

السّعيُ للإفادة من جهودهم يقودنا إلى قراءة ما كُتبَ في الموضوع وحوله، ولكن بعد رحلة التّقصي و الجمع.

1- كتاب الكسائي (ت،189هـ):ماتلحن فيه العامة

هو أبو الحسن عليّ بن حمزة الكسائي،مولى بن أسد ،من أهل باحمْشا ،أخذ عن الرّؤاسي،ودخل الكوفة وهو غلام ،وأدَّب ولد الرّشيد[4] .لقب بالكسائي ؛لأنّه أحرم في كساء ، وبها نشأ وتعلم النّحو في كبره على شيوخ منهم :معاذ بن الهراء ،وسافر إلى البصرة

1- د، أحمد محمّد قدور،مصنفات اللّحن و التّثقيف اللّغوي ،حتّى القرن العاشر الهجري،ط،منشورات وزارة الثّقافة،دمشق،1996م. ،ص44.

2- إميل بديع يعقوب ،معجم الخطأ والصّواب في اللّغة ،ص24.

3- د،حسين نصار ،المعجم العربي (نشأته وتطوره) ،ص112.

4 - الزّبيدي،طبقات النّحويين واللّغويين،تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم،دار المعارف، القاهرة،مصر،ط2،ص127.

وتتلمذ على عيسى بن عمر و الخليل،ولما عاد إلى الكوفة ازدهر النّحو وشاع فاشتهر الكسائي ،زار البوادي وجمع العربيّة من أعرابها الخلص ،وتوفّي (189هـ) ،ومن تصنيفاته :معاني القرآن كتاب في القراءات،و كتاب النّوادر الكبير ،ومختصر في النّحو ،كتاب ماتلحن فيه العامة.
لعلَّ أوَّل من اهتم بهذه القضية و أولاها عنايَتَه: علي بن حمزة الكسائي ،حيث ألَّف كتابَّه :ما تلحن فيه العامة[1] .
يعدُّ كتاب (ما تلحن فيه العامة) من أقدم الكتب الّتي وضعت لتنقية اللّغة العربيّة في القرن الثَّاني الهجري[2] ،و قد ركَّز جهودَه في بيان اللّحن في المستويين الصَّوتي والصَّرفي فقط[3] ،ولعلَّ ذلك يرجع إلى أنَّ هذين المستويين هما اللذان برز فيهما اللّحنُ في عصره بُروزاً يحتاج من يقوّمَه.
أكثر الكسائي في كتابه الاستشهاد بالقرآن الكريم ،فقد استشهد بآيات كريمة في اثنين و أربعين (42) موضعاً ،وعدة مسائل لغوية الّتي أوردها في كتابه (107)[4] .
ولا يخفى أن نسبة احتجاجه بالقرآن الكريم عاليةٌ ،وغلب على المواضع الّتي استشهد فيها المجال اللّغوي لتصحيح الأخطاء فمن ذلك قوله :وتقول "جَهِدت به كلَّ الجُهد" ،والجيم الأوَّلى مفتوحةٌ والثَّانية مضمومةٌ ،قال الله تعالى :"وَ الّذِينَ لَا يَجِدُونَ إلَّا جُهدَهُم"[5] (سورة التّوبة ،الآية 79) . ومن الأمثلة أيضاً على الضبط اللّغوي : تقول :"عسَيتُ أن أكلم زيداً" بفتح السِّين ،قال الله تعالى :"فَهَلْ عَسَيتُم إنْ تَوَلَيْتُم أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ"[6] (سورة محمَّد ، الآية 22).
و استشهد أيضاَ ليبينَ وجه الصَّواب فيما يلحن فيه العامة ، من ذلك أنَّ الفعل :"حَرَصَ" بفتح الرَّاء ، قال الله تعالى :"وَمَا أَكْثَرُ النَّاس وَلَو حَرَصْتَ بِمُؤمِنِينَ "(سورة يوسف ،الآية 103)[7] .أمَّا مضارعه :"يَحرِصُ" فبكسرها ،قال الله تعالى :"إن تحرِص على هداهم فإنَّ الله لا يهدي من يُضلُّ "(سورة النَّحل ،الآية 37)[8]،ويقال دَعه حتّى يسكتَ- بالتَّاء- من غضبه و لا يقال :يسكن – بالنّون- ،قال الله تعالى :"و لمَّا سَكَتَ عَنِ مُوسَى الغَضَبُ"(سورة الأعراف ،لآية 154)[9] .

1- أ،د،أحمد محمّد خضير ،مستويات التّصحيح اللّغوي عند القدماء ،(دراسة في كتاب تصحيح التّصحيف وتحرير التّحريف لصلاح الدّين الصّفدي (ت،764هـ))،ص48.
2- أ،د،أحمد مطلوب ،مجلة اللّغة العربيّة وآدابها، العدد06 ،2008م.
3- الكسائي ،ما تلحن فيه العامة،تح:رمضان عبد التّواب ،مكتبة الخانجي، القاهرة،دار الرّفاعي، الرّياض،ط1 ،1982م ،ص78.
4- المصدر نفسه،الفهارس من ،136 ، 143 ،146.
5- سورة التّوبة ،الآية 79 المصدر نفسه ،ص105.
6- سورة محمَّد ،الآية 22 ، المصدر نفسه،ص 103.
7- سورة يوسف ،الآية 103 ،د،محمّد موسى السعيد جبارة ،التَّصويب اللّغوي وأثره في مقاومة اللّحن ص59.
8- سورة النَّحل ،الآية 37 ،المرجع نفسه ،ص60.
9- سورة الأعراف ،لآية 154، المرجع نفسه ،الصّفحة نفسها.

أمَّا القراءات فلم ينص على عدم الاحتجاج بالقراءات القرآنية ،ولكنَّنا نجده يلحن ألفاظاً ورد فيها بعض القراءات ،فمن ذلك قوله :ويقول :ذره ودعه ،وذرِ لأمر ،ولا يقال :وذرتُه ،ولا دعتُه ، قال الله تعالى: "ذَرْهُم يَأكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا"[1] (سورة الحجر، الآية 03)، وقراءة عروة بن الزّبير الآية الكريمة :"مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى "(سورة الضّحى ،الآية3) بتخفيف العين من ما ودعك [2] ،وجاء في موضع آخر من كتاب ما تلحن فيه العامة ،تقول: أريت فلاناً موضع زيدِ بغير واو ،ولا يقال: أوريت ،فإنَّه خطأ، قال الله تعالى :"وَلَقَدْ أَ رَيْنَا هُ آيَاتِنَا كُلَّها" (سورة طه ،الآية 56) ،وقال أيضاً :"رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرُ إِلَيْكَ "(سورة الأعراف ،الآية 143) ،وقراءة الحسن لقوله تعالى :"سَأُورِيْكُم دَارَ الفَاسِقِينَ"(سورة الأعراف ،الآية 145) هي سأريكم وهي لغة منتشرة في الحجاز [3] .

منهج الكسائى قائمٌ على الأخذ بالأفصح ،وكتابُه متنٌ تعلِّيميٌّ موجزٌ لم يعتمد فيه من الأدلة ،لذلك لم يحتج بالقراءات في كتابه ،ولهذا نراه يخطئ وجوهاً من القول يمكن أنّ تخرج عن بعض القراءات،ولم يحتج الكسائي فيما أعلم – في كتابه ما تلحن فيه العامة – بالحديث النبوي الشَّريف ،سوى موضع واحدٍ ولم يكن احتجاجه هذا على مسألة صرفية أو نحوية قياسية ،إنَّما جاء هذا الاحتجاج في سياق ضبط كلمات مسموعة على وزن "مَفعُلة"،وقال الكسائى :وتقول :هات المَحبُرة بفتح الميم وضم الياء على مثال:"مَفعُلة" وكذلك جلستُ في المَشرُفة ،وكذلك مررت بالمَقبُرة ،وكذلك حلقتُ مَسرُبتي ، وقال :من صفة النَّبي- صلَّى الله عليه وسلمَ-أنَّه كان دقيق المَسرُبة[4]، وكان الكسائى يعول على السَّماع حتّى أنفذ خمس عشرة قنينة حبرٍ في الكتابة عن العرب سوى ماحِفظَ[5].

أمّا كلام العرب فستشهد الكسائى بالشعر [6] وذلك في تصحيحه قولَهم :مشيتُ حتّى عييتُ ،بأن يقال :أَعييتُ بالهمزة اعتماداً على قول الشّاعر :

تزحزحي عنّي يا بِرذَونَه ♣♣ إنّ البراذين إذا جَرينَه

مع العتاق ساعةً أَعيَينَه[7]

1- سورة الحجر ،الآية03 ،ينظر: الكسائي ،ما تلحن فيه العامة ،ص105.
2- سورة الضّحى ،الآية 03 ،ابن الجنّي ،المحتسب ،ط2، ص264 ،اللسان:ورع
3- سورة طه ،الآية 56،سورة الأعراف ،الآيتان 145/143،ينظر:الفيروز الآبادي ،بحر المحيط ،ط4،ص388.
4- الكسائي ،ماتلحن فيه العامة ،ص114،113،تح: د،رمضان عبد التَّواب ،ص114 ،المَسرُبة :شعر لصَّدر.
5- ياقوت الحموي ،معجم الأدباء ،ط4،ص11.
6- الكسائى ،ماتلحن فيه العامة ،ص128.
7- الأبيات لامرأة من العرب في لسان العرب (عيا).

بلغت الشّواهد الّتي أوردها في كتابه خمسةً وسبعين (75) شاهداً ،أغلبها لشعراء المتفق على الاحتجاج بشعرهم كعبيدة بن الأبرص والخنساء وغيرهم .واعتمد في تصحيحه للخطأ المعنى المعجمي ،وذلك في تصحيحه قولَهم :عليَّ ثيابٌ جُدَدٌ –بضم الجيم وفتح الدّال الأوّلى ،بأن، يقال :عليَّ ثيابٌ جُدُدٌ بضمهما ،لأن المعنى المعجمي لكلمة "الجُدَدُ"بفتح الدَّال هي الجبال [1]، فكان يأخذ بالأفصح ويتجاوز الفصيح غالباً ،ففي :شكر و النصح مثلاً :اختار وجه التّعدية باللام ،لا التّعدية المباشرة فالصحيح- عنده- شكرتُ لك ،ونصحتُ لك ،ويقال :شكرتُك ونصحتُك ،وقد نصح فلانٌ لفلانٍ ،وشكر له[2] ،ومن هذا نستخلص أن الكسائي كان يأخذ بفصحى اللّغات في معظم تصحيحاته اللّغوية ، وأيضاً اعتمد في تصحيحه للخطأ القياس الصّرفي ،وذلك في تصحيحه قولَهم :هذه امرأة جميلةُ بالتّاء ،بأن يقال :"هذه امرأة جميلٌ " دون تاء ؛لأنّ كلَّ ما كان من الصّفات على وزن "فعيل" والموصوف مذكور فإ ن التَّاء تُحذفُ منه [3] ،كان الكسائي يتوقف عند المسموع من أوزان الأسماء الممدودة ،يمكن ذلك في قوله:وتقول :رمكةٌ كُميت ،يكون المذكر و المؤنث فيه سواء ،فإ ن قال قائلٌ : فلِمَ هذا ؟ لأنَّه لا يَحسُن أن تقول :رَمكةٌ كمتاء ،كما قالوا :أبلق وبلقاء وأدهم ودهماء و أصفر وصفراء[4]، وتمسك بإعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي ،قال بن هشام :وسُمع أعرابي يقول بعد انقضاء رمضان يا ربِّ صائِمُه لن يَصُومَه ،ويا ربِّ قائِمُه لن يَقُومَه [5] ،يبني الكسائي – هنا-على قول نادر مسموع وليس على قاعدة نحوية ،لذا تشدد في مسائل اللّغة وتسامح في النحو ،وكان يعول على السماع ولا يعتد بسامع غيره ،قال فيه أبوزيد :إنّه لقيَّ أعراب الحطميَّة فأخذ عليهم الفاسد من الخطأ واللّحن واحتج به [6] .

وممَّا سبق يتضح أن الكسائي لم ينص على ضابط محدد في تخطئة العامة ،في تصحيحه للخطأ

2 -كتاب بن سكيّت (ت،379هـ) :إصلا ح المنطق

هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السُكيّت ،كان أبوه من أصحاب الكسائي عالماً بالعربيّة و اللّغة و الشعر،احتاج إلى الكسب ،فأقبل على تعلم النّحو من البصريين و الكوفيين ،فأخذ عن أبي عمرو الشّيباني و الفرّاء وبن الأعرابي ،و الأثرم ،وروى عن

1- الكسائي ،ما تلحن فيه العامة ،ص162،167.
2- المصدر نفسه،ص168.
3- المصدر نفسه،ص166.
4- الكسائي ،ماتلحن فيه العامة ،تح: رمضان عبد التّواب ،ص166،174.
5- ابن هشام ،المغني ،ط1 ،ج1،ص146.
6- السيرافي ،أخبار النَّحويين البصريين ،ص44.

الأصمعي ،وأبي عبيدة ، وكان عالماً بالقرآن ونحو الكوفيين ،ومن أعلم النّاس باللّغة و الشّعر ورواية ثقة [1] ،ومن مصنفاته :معجم الألفاظ ،و إصلاح المنطق وغيرهم ،وتوفي (ت،379هـ).

ألّف ابن سكيّت (ت،244هـ) كتابه "إصلاح المنطق" ولم يقدم له بمقدمة توضح موضوعَه والهدفَ من تأليفه ،ولكن من خلال تصفح الكتاب أنَّ (هذا الكتاب أراد ابن سكيّت به أن يعالجَ داءً كان قد استشرى في لغة العرب و المستعربة ،وهو داءُ اللّحن و الخطأ في الكلام)[2] .

غلب على كتاب ابن السُكيّت المسائل اللّغوية المعتمدة على السماع ،فهو يعتمد على الفصيح أو الأفصح لنطق الألفاظ، مراده هو السّماع ،حيث احتج بالقرآن الكريم وقراءاته على نحو واسع ،إذ بلغت المواضع الّتي اعتمد فيها الشّواهد القرآنية قرابة مائةِ وثلاثين (130) موضعاً ،كان نصيب القراءات منها نحو ستة عشر (16) موضعاً ،وصحّح قولَهم :أنبذتُ الشيء من يديَّ إذ ألقيتُه ،بأن يُقال :نبذْتُ دون همزة ،معتمداً على قول الله تعالى :"فَنَبَذُوه وَرَاءَ ظُهُورِهِم"(سورة آل عمران ،الآية 187)[3] استشهد أيضاً ببعض الآيات القرآنية في قوله :والإمرُ :الشيء العجيب ،قال الله تعالى :"لَقَدْ جِئْتِ شَيْئاً إمْراً"(سورة الكهف ،الآية 71)[4] ،كما استشهد بالقراءات القرآنية الشّاذة على جواز صيغة لغوية هي:(فِعْلِ وفَعْلِ باتفاق المعنى):وحَجْرُ الإنسان وحِجْرُهُ ويقرأ :حِجْراً محْجُوراً ،وحَجْراً مَحْجُوراً[5] ،كان يحتج بالقراءات لتأكيد صحة بعض اللّغات ،ولوجوه الجائزة في استعمال بعض المفردات، تتجلى ذلك في مواضع متعددة من كتابه منها ما جاء في باب ،فُعْل وفِعْل وفَعْل بالمعنى ،قال أبو عبيدة يقرأ :"فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهِيمِ (سورة الواقعة ،الآية 55)،و :شَرْبُ الهيم وشِرْبَ الهيم[6] .احتج ابن سكيّت بالحديث النبوي الشَّريف في كتابه على اللّفظ و المعنى ،فبلغ مجموع ما أورد من الأحاديث نحو اثنين وعشرين (22) حديثاً،قال بن سكيّت :وتقول :أخدَجْتُ الشَّاة و الناقة ،إذا جاءت بولدها ناقص الخُلق وقد تم وقتُ حملها ،ومنه حديث علي في ذي الثّدية (مُخدج اليد) ؛أي ناقص اليد ،وقد خَدَجتْ إذا ألقت ولدَها قبل تمام الوقت ،ومنه حديث النّبي – صلَّى الله عليه وسلمَ-"كلُّ صلاة لا يُقرأ فيها بأُ م الكتاب فهي خداجٌ أي نقصان "[7] و استشهد أيضاً في بعض المواطن في كتابه ،من ذلك قوله :ويقال :إنه لَحَسنُ السِّبر:إذا كان حسن السَّحناء ،السَّحنةُ: الهيئة ،والجمع :أسْبارٌ ،وجاء في

1- ياقوت الحموي ،معجم الأدباء ،دار الكتب العلمية ،ط5،ص642.

1- ابن سكيّت ،إصلاح المنطق ،تح:أحمد محمّد شاكر وعبد السّلام هارون ،دار المعارف، القاهرة،ط4 ،1949م،ص12،(من مقدمة التحقيق).

3- سورة آل عمران ،الآية 187،ابن سكيّت ،إصلا ح المنطق ،ص225.

4- سورة الكهف ،الآية 71،ابن سكيّت ،إصلاح المنطق ،ص12.

4- سورة الفرقان ،الآية 22، د ،مصطّفى محمّد إسماعيل وتيد،ضوابط التّصحيح اللّغوي للّحن في العربيّة ،ص60.

6- سورة الواقعة ،الآية 55 ، ابن سكيّت ،إصلاح المنطق ،ص86.

7- ابن السكيّت ،إصلاح المنطق ،ص282.

الحديث :"يخرج من النَّار رجلٌ قد ذهب حبْرُه وسِبرُه"؛أي هيئتُه[1] ،وقوله :و الجَدُّ :الحظُّ و البّختُ، ومنه قوله :"لا ينفع ذا الجَدِّ منك الجَدُّ؛أي:مَنْ كان له حظٌ في الدُّنيا لم ينفعْه ذلك عندك في الآخرة"[2] ،وكان يحتج بلغات العرب قال الحموي في ترجمة ابن سكيّت :"كان أبوه من أصحاب الكسائي عالماً بالعربيّة و اللّغة و الشّعر"[3] ،حيث حشد في كتابه هذا رواة من البصرة وبغداد والكوفة و الأعراب مع ذكر أسمائهم ،ولهذا جاءت مصادرُه اللّغوية متنوعةً ، وصنَّف المستويات اللّغوية حسب فصحتها :المستوى الأفصح قولنا : اللبؤة ، و المستوى الفصيح قولنا :اللبوة ،والمستوى المرفوض (لأنه لحن) ،وكثيراً ما يستعمل كلمة الفصيح والسّياق يُوحي بأن مراده الأفصح تنظر عنوانات بعض الأبواب من كتابه مثلاً :ما جاء على "فَعلْتَ"بالفتح –ممَّا تكسرُه العامة أو تفتحُه وقد يجئ في بعضه لغة ،إلا أنَّ الفصيح الفتح [4]،ومنه ما جاء على :"فَعِلْتَ" وكان الفصيح الأكثر من العرب بالفتح [5] ،وكان يصفُ أحياناً بعض اللّغات بالرداءة ،وتقول :هي الدّجاجة وهو الدّجاج ،ولا يقال :الدّجاج وهي لغة رديئة [6] ،وقال :ويقول :هو فَصَّ الخاتم ،ويأتيك بالأمر من فصِّه أي من مفصله ،يُفصِّلُه لك ،ويقال :فِصَّ الخاتم بالكسر ،وهي لغة رديئة ،ومنه يقال :هو الحوار لولد النّاقة و الحِوار لغة رديئة[7] .

تَغلبُ على كتاب بن سكيّت الأبنيةُ اللّغوية السماعية لا المُقيسة ،لم يكن للنحو نصيباً وافراَ في كتابه ؛لأنه كان يرمي إلى إصلاح المفردات و الأبنية اللّغوية المسموعة ،فمن ذلك إيراده أبنية من اسمي الآلة و المكان ،وصيغ المبالغة ،والأبنية الّتي فيها المذكر والمؤنث ،و المصدر الميمي واسم المفعول من الأجوف[8] وليست المقيسة ،واهتمّ بالعدد فأفرد له باباً خاصاً ،وكان يجمع بين لغة البصريين والكوفيين، أمّا الشعر فاستشهد بشعر ذي الرّمة في نحو عشرين (20)، في تصحيحه قولَهم :"عِرْقَ النِّسا بأن يُقال :عِرق النَّسا بفتح النّون ،اعتماداً على قول الشّاعر:

فأنشَبَ أظفاره في النَّسا ♣♣ هُبِلتَ أن لا تنتصرْ[9]

1- ابن سكيّت ،إصلاح المنطق ،ص10

2- ابن سكيّت ،إصلاح المنطق ،ص22

3- ياقوت الحموي ،معجم الأدباء ،دار الكتب العلّمية ،ط5،ص642..

4-ابن سكيّت ،إصلاح المنطق ،ص188.

5- المصدر السّابق ،ص207.

6- المصدر السّابق ،ص188.

7- المصدر السّابق ،ص162

8- المصدر السّابق ،ص،222،220،219،217

9- امرؤ القيس ،ديوانه ،ص107 ، د،مصطّفى محمّد إسماعيل ،ضوابط التّصحيح اللّغوي للحن في العربيّة ،المحور الثّاني ،ص208.

يغلبُ على منهج ابن سكيّت الاحتجاجُ بلغات العرب ، إن جاز التّعبير ،فهو يختار من لغات العرب المختلفة دون أن يُقصرَ اختيارَه على قبائل محدودة ،وينقل عن البصريين وآخرين الكوفيين.

لم يُشير ابن سكيّت إلا في مواضع قليلة إلى التّصحيح اللّغوي صراحة ،فمواضعُ التّخطئة و التّصويبُ في الكتاب قليلةٌ ،بل الغالب على الكتاب بسطُ الصّور الصّحيحة للألفاظ مع بيان اختلاف المعاني واتحادها ، ومن المواضع الّتي أشار فيها إلى التّصحيح ما يُهمز ممّا تركت العامة همزة ،فأسلوب "قل ولا تقل :لم يكن مُتسِعاً في الكتاب أو لم ينص عليه صراحة إلا قليلاً ،فالاتجاه نحو الوقاية من اللّحن أكثرُ من الاتجاه إلى معالجته ،فغالبُه وقايئٌ لا علاجيٌ .

3-كتاب أبوبكر الزُّبيدي (ت،379هـ) :لحن العوام

هو محمّد بن عبد الله بن مذحج ،الإمام أبوبكر الزُّبيدي ،الأندلسي وصاحب التّصانيف، ولي قضاء إشبيلية ،وأدَّب المؤيد بالله ولد المنتصر ، وأخذ عن أبي علي إسماعيل بن القاسم القالي وروى عنه ،وألف كتاباً في النّحو سماه الواضح ،واختصر كتاب العين في اللّغة للخليل ،وجمع في الأبنية كتاباً ،وفي لحن العامة ،وفي أخبار النّحويين ،وصنَّف في غير نوع من الأدب ،وكان كثير الشّعر ،وتوفي (ت،379هـ)[1] .

ألَّف الزّبيدي (ت،379هـ) كتابَه لحن العوام ، وذكر في مقدمتِه أن سبب تألِّفيه هو فشوُّ اللّحن كثرتُه بعد اختلاط العربي بالنبطي، التّقاء الحجازي بالفارسي ،ودخول الدِّين أخلاطُ الأممِ ،وسواقطُ البلدان، وأنَّه نظر في المستعمَلِ من الكلام في زمانه وبأُفُقِه،فألّف جملاً ممَّا أفسدتُه العامةُ ،فأحالوا لفظَه أو وضعوه غيرَ موضعه ،وتابعَهم على ذلك كثرةٌ من الخاصة، حتّى ضمَّنَته الشُّعراءُ أشعارَهم ،استعمَلَه جُلَّةُ الكتّاب، و عليَت الخدمة فيرسائلهم ،وتلاّقوا به في محافلهم ،فرأى أنْ يُنبهَ عليه ،ويُبيّنَ وجهَ الصَّواب فيه، فكان كتابُه هذا[2] .هو أوَّلُ كتاب في لحن العامة في الأندلس ،وقد أخذ منه كثيرون من مصنفي كتب اللّحن ممَّن جاء بعده[3] . و ينقسم الكتاب إلى ثلاثة أقسام رئيسة ،ذكر الزُّبيدي في القسم الأوّل منها :ما أفسدته العامة وما وضعوه غير موضعه وهو في تطورات الأصوات و الصيغ .و في القسم الثّاني ذكر :ما وضعته العامة

1- تقي الدّين ابن قاضي الأسدي الدِّ مشقي الشّافعي ،تراجم طبقات النُّحاة و اللُّغويين و المفسّرين و الفقهاء، تح:د:محسن غياض ،الدّار العربيّة للموسوعات ،بيروت ،لبنان،ط1 ،2008م ،ص64.

2- الزُّ بيدي ،لحن العوام،تح:رمضان عبد التّواب ،المطبعة الكمالية، القاهرة،ط1 ،1964م ،ص،8،7،5،4.

3- د،بزاوية مختار،مصادر اللّغويين في التّصويب اللّغوي و الحد من اللحن (لحن العوام للزبيدي أنموذجا)،مجلة إشكالات في اللّغة والأدب، مجلد10،العدد01،جامعة معسكر،2021م،ص995.

في غير موضعه وهو في تطورات الدّلالة .وفي القسم الثّالث ذكر:ما يوقعونه على الشيء ويشركه في غيره وهو في تطورات الدّلالة كذلك[1].

كتاب لحن العوام مليءٌ بأسماء اللُّغويين و النّحويين ؛فقد التزم ألا يذكر قولاً إلا عزاه لصاحبه كما ذكر ثلاثةَ كتب بأسمائها، الأوّل له وهو أبنية الأسماء والأفعال و الثّاني لشيخه أبي علي القالي وهو الممدود والمقصور، و الثّالث ولم يذكر صاحبَه وهو كتاب الأدب[2].

احتّج بآيات قرآنية نحو خمسة عشر (15) موضعاً من كتابه ،غلب عليها الاستدلالُ اللّغويُّ، وهناك مسائلٌ صرفيةٌ ،ومن احتّجاجه بآيات قرآنية في المستوي الصّرفي ما جاء في تصحيحه قول عامة الأندلس "للبستان":جنان ويجمعونه على(أجنة) قال الزُّبيدي :وذلك خطأ ؛لأنَّ أجنة :أفعلة لا تكون من أبنية الجمع[3]،واستدل أيضاً بآيات من القرآن الكريم منها : ويقولون:

" للذِّ ينار "من الذّهب: مِثقال، قال الزُّبيدي: و المِثقالُ زِنةُ الشيء الذي يُثقل به ،قال الله تعالى :"فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذِرَةٍ خَيْراً يَرَهُ"(سورة الزّلزّلة ،الآية 08)[4] ، وصحّح قولَهم :بَحرٌ لمَّا كان مِلحاً خاصةً ،بأن يُقال :ذلك للعذب و للملح جميعاً ،معتمداً على قول الله تعالى :"وَهُوَ الّذِي مَرَجَ البَحْرَيْنِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ"(سورة الفرقان ،الآية 53)[5].

ويقول الزُّبيدي:من الخطأ في الضبط الذي ينتج عنه تغيّرٌ في المعنى ،قولُهم :بين الأمرين "فِرقٌ"و الصَّواب :"فَرقٌ" بفتح أوَّله ،تقول :فَرقتُ بين الحق و الباطل فَرقاً و فُرقاناً ،فأمَّا "الفِرقُ" القطيعُ من الغنمِ أو اسمٌ ما انفَرق من الشيء ،قال الله تعالى :"فَكَانَ كلُّ فِرْقٍ كَالطُّودِ العَظِيمِ (سورة الشُّعراء ،الآية 63)[6] .

ويُغيّرون في ضبط بعضِ الكلمات فتتغيّرُ دلالتُها ،مثال ذلك :"ضُرَّ" ونفع فيضمُّون الضّاد من "ضُر"و الصّواب :كما يقول الزُّبيدي : ضَرَّه يضرُّه ضرُّاً ،وضاره ويَضرُّ وضرّاً ،ويُقال :لا ضرر عليك ،وأمّا :الضُرُ فهو السقم ،وقال الله تعالى :"وإنْ يَمْسَسْكَ اللهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ"(سورة الأنعام ،الآية 17)[7] .لم يحتج الزُّبيدي في كتابه لحن العوام بالقراءات و الموضع الوحيد فيما أعلم الذي أورد فيه قراءةً لم يكن محتجاً أو مستدلاً بها ،بل كان ناقلاً احتجاجَ أبي علي القالي ،قال الزُّبيدي :ويقولون : قَثَّاءٌ بفتح القاف ،بأن يقال:قِثّاءٌ بكسرها و الواحدة قِثَّاءةٌ ،أو أن يقال :قُثَّاءٌ بضم القاف ،معتمداً ذلك على قراءة يحيي بن وثاب :"مِنْ بَقْلِهَا وَقُثَّائِهَا"(سورة

1- الزُّبيدي ،لحن العوام ،ص36.
2- المصدر السابق ص37.
3- الزّبيدي ،لحن العوام،ص108.
4- سورة الزّلزّلة ،الآية 08 ،الزُّبيدي ،لحن العوام ،ص150.
5- سورة الفرقان ،الآية 53،الزُّبيدي ،لحن العوام ،ص265.
6- سورة الشُّعراء ،الآية 63 ،الزُّبيدي ،لحن العوام ،ص123.
7- سورة الأنعام ،الآية 17 ،الزُّبيدي ،لحن العوام ،ص124.

البقرة ،الآية 61)[1]،و موضعٌ آخرٌ في تصحيحه قولَهم في الحَديدة التي يستعملها الذين يدقون اللّحم :مَسْحَدَةٌ ،بأن يقال : مِسحَتةٌ ،يُقال :سَحَتُّ الشيءَ أسحتُه إذاً استأصلتُه ،معتمداً علي القراءة :"فيَسحَتُكُم بعذاب" بفتح الياء والحاء[2] .

استشهد الزُّبيدي بستة وثلاثين (36) حديثاً في كتابه من ذلك تخطئته قول العامة ،جائزة البيت ،فذهب إلى أنَّ الصَّواب :جائز ،وقال :هكذا يستعمله العرب بلا هاء معتمداً على الحديث النَّبوي الشَّريف:"أنَّ امرأةً أتت النَّبي –صلَّى الله عليه وسلمَ-فقالت :إنّي رأيتُ في المنام كأنّ جائز بيتي انكسر "[3] ،وصحَّح قولَهم :قادوم ،بأن يُقال :قَدوم ،اعتماداً على قول الرَّسول –صلَّى الله عليه وسلمَ- في الحديث "إنَّ إبراهيمَ صلّى الله عليه اختتن بالقَدوم"[4] ،احتّج الزُّبيدي بفصحى اللّغات واحتّج بلغة أهل الشّام في خمسة مواضع منها ماجاء في تخطئة قول العامة في الأندلس :الذي ينفذُ الدّراهم ويميز جيّدها من زيوفها:قُسطال ويسمُّون عملة :القسطلة ،قال الزُّبيدى:و الصَّواب قسطار ،وهم القساطرة ويُقال أيضاً للجهيدَ قسطر ،وأهل الشّام يسمُّون العالم قسطري ،و من الذَهب المصروف عند القساطرة ،وفعلُه قسطر ،وأمّا القسطلة و القسطل فالغبار[5] ،ويقولون :سكرانة يبنونها على سكران ،و الصّواب :سكرى ويخطيء قول العامة للميزان العظيم :القلسطون و الصّواب عنده قرسطون[6]،ويقول العامة :لطمتُ الخبزة إذا صنعها أحدُهم بيده ،قال الزُّبيدي :والصّواب طلمتُها بالتخفيف ،والطلمة :الخبزة جمعُها بغير هاء طُلَمٌ ،وفي الحديث أن رسول الله –صلَّى الله عليه وسلمَ-"مرَّ برجل يُعالج طلمةً لأصحابه في سفر،قال أبو عبيدة :أكثر من يتكلم بهذا أهلُ الشّام وأهل الثُّغور[7]،ويقول عامة الأندلس لبعض الحبوب حُلباً و الصّواب :حُلبة ،وأعراب الشام يسمُّون الحُلبة الفريقة ،و الفريقة :نقوع يتخذ منها ومن أخلاط غيرها ،قال الهذلي[8] .

ومن استقراء احتجاج الزُّبيدي بلغة الشَّام نخلص إلى القول بأنَّه عوَّل عليها في تصحيحاته ونعتها مرةً بقوله :أعراب الشَّام ،وقد اعتمد عليها وحدَها في تصحيح الخطأ العامة في

1- سورة البقرة ،الآية 61 ،الزُّبيدي ،لحن العوام ،ص75.

2- الزُّبيدي ،لحن العوام ،مااستدل به الزُّبيدي هو قراءة السبعة غير حمزة و الكسائي وحفص ،ص170.

3- الزُّبيدي ،لحن العوام ،ص84 ،و الجائز :الذي تُوضع عليه أطراف العوارض ، الفائق في غريب الحديث للزّمخشَّري ،ط1،ص244.

4- الزُّبيدي ،لحن العوام ،ص140 ،صحيح مسلم ،ج4،1839م ،حديث رقم:2370 ،باب من فضائل إبراهيم الخليل عليه السّلام.

5- الزُّبيدي ،لحن العامة ،تح:د،عبد العزيز مطر،ص139.

6- الزُّبيدي،لحن العامة، ص83،تح:قال:د،عبد العزيز مطر ،القلسطون- باللام-هو الصّواب عند القالي(البارع:104)

7- المرجع السّابق،ص99

8- أبو الكثير،ديوان الهذليين،طبعة دار الكتب المصرية،القاهرة،2004م،ص106.

"صبل"،و الصَّواب "اصطبل"،وذلك في المعنى والتَّصريف[1].أمَّا السَّماع عند الزُّبيدي فمقدمٌ على القياس ،وكلُّ مايُخالفه للحنٌ فهو في الجموع مثلاً:يتوقف عند المسموع منها وإن صّح غير المسموع قياساً،فهو يُخطيء جمع لجام جمع قلة على "ألجم " و الصَّواب عنده :أجم"[2]،واستدل بلهجة هذيل في إثبات معنى"للكنيف"وهو:التّرس.ولم يرض لغة أهل اليمن في قولهم:"كُلوة"بالواو ولا قول عامة زمانه :"كَلوة "بفتح الكاف و الصّواب عنده :"كُلية"،تقول:كَلَيْتُهُ،إذا أصبت كُلْيتَهُ،فهومَكْلِي[3].وكان الزُّبيدي لايعتدُ إلا بمن يُوثق بعربيته ،تجلى ذلك في قوله :ويقولون:اللّهمَّ صلِّ على محمّد وآله .....قال محمّد:و الصَّواب :اللّهمَّ صلِّ على محمّد وعلى آل محمّد[4].واتسع احتّجاج الزُّبيدي بالشواهد الشّعرية في مصنفه فبلغت نحو مئاتين وسبعة وعشرين(227)شاهداً،قال الزُّبيدي[5] :يقولون لشجر يكون في الجبال "عَرعَار"
و الصّواب :"عَرْعَرَ" معتمداً على قول الشّاعر بشر بن أبي خازم:

وَصَعْبٍ يَزِلُّ العُصْمُ عن قُذُفَاتِه ♣♣ لِحافاتِه بانٌ طوالٌ وَعَرْعَرَ

و الشّاعر عمرو بن الأهتم:

.....كأنَّهنَّ صُقُوبُ العَرْعَرِ السُّحقِ

والشّاعر المرار الفقعسي :

.....كأنَّه ♣♣ سمام جراد أو عُصارة عَرْعَرِ

وقال الزّبيدي [6]:يقولون :"بزيم"للحديدة التي تكون في طرف حزام السّرج،يُسرَجُ بها و الصّواب :"إبزيم"على مثال :أفعيل وفيه لغة أخرى ؛يقال:"إبْزام"والجمع"أبازيم"،معتمداً على قول الشّاعر العجاج:

مِن كُلِّ هرَّاج نبيل مَحْزِمُهُ ♣♣ يَدُقُّ إبزيمَ الحزامِ جُشَمُه

من كُلِّ جَردَاءَ قد طارت عَقيقَتُها ♣♣ و كُلِّ أجْرَدَ مُسترْخِي الأبَزين.

واستند في تصحيحاته إلى شعراء إسلاميين من الطبقة الثّالثة كجرير نحو ثالث(3) مرات ،ومثل ذلك لكل من الفرزدق والأخطل،واستند أيضاً إلى بيتين من أشعار الطِّرّماح في محال اللّغة

1- الزّبيدي،لحن العامة،تح:عبد العزيز مطر،ص123،122.
2- الزُّبيدي،لحن العامة،تح:عبد العزيز مطر،ص72.
3- المرجع السابق،ص 80.
4- المرجع السابق، ص 14-15
5- الزُّبيدي،لحن العوام، ص36.
6 - المصدر السابق، ص 37.

و المعاني وبيتين للكُمَيت خطأهُ في أحدِهما،واستدل بثني عشر(12) بيتاً لذي الرّمة منها بيتان (2) في الحقل الصّرفي وعشرة(10) في حقل اللّغة والمعاني أيضاً مثلاً :شعر ذي الرّمة في ضبط الصحيح للكلمات الآتية :"فاكهة شتويةّ بدلاً من "شتوية "،و"خَضر"بدلاً من "خِضر"،وبعض التّصحيحات الصّرفية كجمع "ريح" على "أرواح"لاعلى "أرياح"[1] .وقالت العامة :حلوة لنوع خاص من الحلوى يسمّى النّاطف،فرأى الزُّبيدي أنَّهم أخطؤوا لغةً ودلالةً

و الصّواب :حلواء،وحلوى بالمد والقصر،واستدل الزُّبيدي أيضاً بالقواعد الصّرفية في مواضع متعددة من كتابه فمن أمثلة ذلك ما ردّ به قول العامة :لما يُجعل تحت الصُّدغ :"مزدغة" فالصّواب عنده "مِصْدغة" وإن شيئت قلت:"مزدغة" بالزّاي ،و الزّاي تخلف الصّاد إذا كانت ساكنةً وبعدها الدّال يُقال:"أصْدَق" و"أزد ق[2] ،وتجمع العامة القطعة على قطاع و الصّواب :"قِطع"،قال الزُّبيدي:وكذلك كلُّ ما كان على "فِعلة "ككسِرة وسِدرة ونِدرة[3].ومن الخطأ الذي شاع عند عامة الأندلس في عصر الزُّبيدي قولُهم:"مِبتاع"و"مِحتال"بكسر أوّليهما وفي تصحيح الزُّبيدي هذا الخطأ يعتمد على القاعدة الصّرفية،قال:والصّواب :"مُبتاع "و"مُحتال"بضّم أوّليهما لأنّهما على زنة "مُفتعل"[4].

كانت القواعد النّحوية سنداً لتصحيحات الزُّبيدي في كتابه في نحو ستة(6) مواضعَ،ومن ذلك قول العامة:"جاء القوم معدا فلانًا"و الصّحيح :"ما عدا فلاناً"،ومن لحن العامة نطقُهم (أي)التي هي للتفسِّر"أيْ" بمدة في أوّلها،والصّواب :أيْ.قال الزُّبيدي :وحظي بعض أصحابنا عن أبي علي عن الأنباري عن أحمد بن يحيي قال:إذا فسّرت بأيْ ردَدتَه على نفسك وإذا فسّرته بإذا ردَدتَه على المخاطب وذلك نحو:لبثّتُ بالمكان،أي:أقمتُ به وإن قلت :إذا قلت:أقمتَ به[5] .

منهج الزّبيدي يعتمد على السّماع أكثر منه على القياس ؛لأنّه مقدمٌ على القياس عند الزُّبيدي في معظم المسائل التي بسطها في كتابه ،يتجلى ذلك في تصحيحاته اللُّغوية ،وهذه نماذجٌ منها :ممّا شاع عند أهل الكلام والمناطقة والخطباء قولهم:هو الله الأزلي قبل خلقه ولم يزل واحداً في أزليّته ،وكان هذا في الأزل ،والمعنى المقصود لم يزل عالماً كلام العرب.وتقول عامة الأندلس:مسجد اللِجاجة بكسر اللام و الصّواب –عنده- فتحها لأنّ مصدر الفعل الثّلاثي لَج هو

1- المصدر السابق، ص 199.
2- الزُّبيدي،لحن العامة،تح:عبد العزيز مطر،ص158،157.
3- المرجع السّابق،ص224.
4- الزُّبيدي،لحن العوام،ص120،119.
5- الزُّبيدي،لحن العوام،ص160،155.

لَجاج،وقال الزُّبيدي :وقد يُحتمل أن تكون من لاججته لجاجاًو لجاجة مثل :راميته رِماء ورماية ولم أسمعه الزُّبيدي،و الأوّل أصح[1].

يتضح ممّا سبق أنّ علماء التّصحيح اللُّغوي القدماء اعتمدوا في تصحيحاتهم للأخطاء في كتبهم على معياريين أساسيين هما: السماع الذي يتمثل في القرآن الكريم الذي يأتي في المرتبة الأولى وقراءاته ثم يليه الحديث النّبوي الشّريف ثم كلام العرب شعراً ونثرا و القياس الذي ينقسم إلى قسمين:القياس الصّرفي والقياس النّحوي بالإضافة إلى معنى المعاجم اللُّغوية ؛لأن الأخطاء كان يرتكبها العامة ،وكانت تشمل المسائل اللّغوية لذلك ركز علماء التّصحيح اللّغوي القدماء عليها؛لأنها كانت منتشرةً في ذلك العصر .ويمكن تصنيفُها وذكرُها حسب أعلى درجات الفصاحة:

1-السّماع:

أ- القرآن الكريم وقراءاته،ب- الحديث النّبوي الشّريف،ت- كلام العرب (الشّعر،النّثر).

2-القياس: أ- القياس الصرفي، ب- القياس النّحوي.

أمّا تفصيلُ هذه المصادر أو الشّواهد التي اعتمد عليها المصّححون القدماءُ في مصنفاتهم لتصحيح الخطأ فيأتي لاحقاً.

2) مناهج التّصحيح اللّغوي في معاجم القديمة:

قبل أن نلج إلى مناهج التّصحيح اللّغوي فلا بدّ لنا أن نلقيَّ نظرةً على مفهوم المنهج بين اللّغة والاصطلاح .

مفهوم المنهج

أ-المنهج (لغةً):

جاء في أساس البلاغة للزّمخشّري (ت،539هـ):(ن،هـ،ج)أخذ المنهج و المنهج و المناهج و طريق نهج،وطريق نهجه،ونهجتُ الطريق بيّنته ،وانتهجته واستبنتُه،ونهج الطريق أنهج،وأنهج:وضّح[2].

ب-المنهج (اصطلاحاً):

لقد دار حديث طويل حول مصطلح المنهج ،إذ تناوله الفلاسفة و علماء المنهج،و عرّفوه تعريفات كثيرةً يدور جلها في إطار التّنظيم الدّقيق لمجموعة من الأفكار من أجل الوصول إلي حقيقة في العلم لم تكن معروفةً من قبل أو من أجل البرهنة عليها

1- الزُّبيدي،لحن العامة،تح:عبد العزيز مطر،ص42.

2- د،العربي دين،قضية التّصويب اللّغوي في العربيّة بين القدماء و المعاصرين،عالم الكتب الحديث،إربد ،الأردن،2015م،ص54.

للآخرين،ويطبع هذا التّنظيم وجود طائفة من القواعد العامة تسيطر على العقل وتحدد عمليا ته حتى تصل إلى نتيجة معلومة[1] .

لم يكن للعربي معايير أساساً لتخطيئاته أو تصويباته قبل ظهور النّحو،بل كان النّاسُ يحتكمون فيّما يذهبون إلى الاحتكام إلى قوانين لغوية تصلح للإجابة عن فاسد اللّغة من سليمها[2].

دراسة اللحن في العربية متشعبةُ المسالك ،وإنّما يحددُ منهج الباحث فيها الهدفُ الذي من أجله أنشأ هذه الدّراسة ،فقد يتبع الباحث منهجاً معيارياً يعتمد على حصر التّعبير اللّغوي الخطأ وتصحّيحه ،وهذا شأن الدّراسات القديمة[3].

وقد وضع اللّغويون القدماء معايير مثلت حدود اللّغة وجعلت الاحتكام إليها أمراً حتمياً[4].

تتطلب عملية التّصويب اللّغوي إتّباع مناهج محددة تطلب كلما دعت الحاجة إليها ،ولا بدّ لكل منهج من خطوات محددة يسير عليها الباحث أثناء تناوله المادة اللّغوية طلباً للنتيجة المتوخاة[5].

فهذه بعض نماذج من تصحّيحاتهم في كتبهم حسب المناهج التي اعتمدوها في تصويب الخطأ.

1 – القيـــاس:

القياس في اللّغة مصدر قاس الشيء بغيره أو عليه:قدّره على مثاله،وهو معيار اعتمده النحّويون لحل المتشابه من الكلام في الوزن و الصفة على بعضه ممّا يطلب صوابه[6].

القياس هو حجة في اللّفظ و النّحو،يشرط أن يكون المقيس عليه شاذاً قليلاً في بابه فلا يقاس عليه،جاء في(الإنصاف) :لو طردنا القياس في كلّ ماجاء شاذاً مخالفاً الأصول و القياس وجعلناه أصلاً،لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها وأن تُجعل ما ليس بأصل أصلاً ،وذلك يفسد الصّناعة بأسرها،وذلك لايحوز[7]. وكان القياس على نوعين:

1 .أ-القيـــاس الصّرفي:

اعتمد القياس الصّرفي كلٌّ من:

-الكسائي: وذلك في تصحيحه قولهم:هذه امرأة جميلة بالتّاء،بأن يقال:هذه امرأة جميل دون تاء؛لأن كلَّ ما كان من الصّفات على وزن "فعيل" و الموصوف مذكور فإنّ التّاء تُحذفُ منه[8].

1- المرجع نفسه،ص264.
2- المرجع نفسه،ص50.
3- د،مصطّفى محمّد إسماعيل وتيد،ضوابط التّصحيح اللّغوي للحن في العربيّة،ص198.
4- د،العربي دين،قضية التّصويب اللّغوي في العربية بين القدماء والمعاصرين،عالم الكتب الحديث،إربد،الأردن،2015م،ص51.
5- المرجع نفسه،ص265.
6 - المرجع نفسه،ص51.
7 - ابن الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين،تح:محمّد محي الدّين عبد الحجميد، المكتبة العصرية ، بيروت،ج1،1987م،ص456.
8 - الكسائي،ماتلحن فيه العامة،ص166.

- **و الزّبيدي**:وذلك في تصحّيحه قولهم:نَبْلَة لواحدة النَّبْل،بأن يُقال:سَهْم وقِدح؛لأن النبل عند العرب جمع لا واحد له من لفظه،مثل الخيل و الغنم،كما أن واحد الخيل فرس[1].
- **و ابن مكي الصّقلي**:و ذلك في تصحّيحه قولهم:نشّاء لصانع السُّفن ،بأن يقال:مُنشِيء؛لأنه من نشأ[2].
- **و الحريري**:و ذلك في تصحّيحه قولهم:بِرَّ والدَيك بكسر الباء ،وشُمَّ يدك بضم الشّين،في الأمر بالبِرّ والشَّمّ ،بأن يقال:بَرَّ وشَمَّ بالفتح فيهما؛لأنهما مفتوحان في قولك يَبَرُّ ويشَمُّ،فقياس هذا الباب أن حركة أوّل فعل الأمر من جنس حركة ثاني الفعل المضارع إذا كان متحركاً[3].
- **و ابن الجوزي**:وذلك في تصحّيحه قولهم :هو الإبِط بكسر الباء،بأن يُقال:الإبْط بسكون الباء؛لأنه لم يأت في الكلام شيء على "فِعِل"إلا إبِل وإطِل وهي الخاصرة،حبِر وهي صُفرة الأسنان،وفي الصّفات امرأة بِلِزوهي السّمينة،وأتان إبِد،وهي تلد كلَّ عامٍ[4].
- **و الصّفدي**:وذلك في تصحّيحه قولهم:أَلْجُم في جمع لِجام،بأن يُقال:لُجُم؛لأن"أَفعُل"لا يكون إلا أن يكون مؤنثاً نحو لسان وألسُن[5].

1.ب- القيـــاس النّحوي:

يرّوون عن الكسائي قوله:

إنّما النّحوُ قياسٌ يُتبع ♣♣ و به في كلِّ أمرٍيَنتفع[6]

القياس النّحوي هو ماعناه ابن الأنباري عند ما ذهب إلى أن إنكار القياس-في النّحو- لا يتحقق ؛لأن النّحو كلَّه قياس،فقد قيل في تعريفه:النّحو علمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب،وعلى ذلك فمن أنكر القياس فقد أنكر النّحوَ[7] .

وقد اعتمد عليه كلٌّ من:

- **الزُّبيدي** :وذلك في تصحّيحه قولهم:ما أبيض هذا الثّوبَ،وما أعورَ هذا الفرسَ في التّعجب من الألوان و العاهات ،بأن يُقال:ما أحسنَ بياضَ هذا الفرس ؛لأن العرب لم تبنِ أفعال التّعجب إلا من الثُّلاثي الذي خصَّته بذلك لخفته[8].
- **و ابن مكي الصّقلي**:وذلك في تصحّيحه قولهم:نَعَمْ مكان "بلى"،و"بلى" مكان" نَعَمْ"،وعدم تفريق بينهما في الاستعمال،بأنه إذا كان السّؤال مثبتاً كان جوابه ب" نَعَم "و لا يحوز هنا

---

1 - الزّبيدي،لحن العوام،ص155،156.
2 - ابن الصّقلي،تثقيف اللّسان،ص127.
3 - الحريري،درة الغواص في أوهام الخواص،ص78.
4 - ابن الجوزي،تقويم اللّسان،ص65.
5 - الصّفدي،تصحيح التّصحيف،ص124.
6 - د،تمام حسان،الأصول،ص151،153،154
7 - د، مصطّفى إسماعيل محمّد وتيد،ضوابط التّصحيح اللّغوي للحن في اللّغة،ص90.
8 - الزّبيدي،لحن العوام،ص254.

"بلى".قال الله تعالى:"فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُم حَقاً قَالُوا نَعَمْ"[1] (سورة الأعراف،الآية 44).وإذا كان السُّؤال منفياً كان الجواب ب"بلى"،و لا يجوز هنا "نعم"، قال الله تعالى:"أَلَسْتُ بِرَبِكُم قَالُوا بَلَى"(سورة الأعراف،الآية172)[2].

- **و الحريري**:وذلك في تصحّيحه قولهم:لا أكلمُه قط ،بأن يقال:ما كلمته قَطُّ،و لا أكلمه أبداً؛لأن العرب تستعمل لفظة قَطُّ فيّما مضى من الزّمان،كما تستعمل لفظة أبداً فيّما يستقبل منه[3].

- **والصّفدي**:وذلك في تصحّيحه قولهم:اجتمع فلان مع فلان ،بأن يقال:اجتمع فلان مع فلان ؛لأن اجتمع على وزن "افتعل"- ونحوه- اختصم واقتتل – ووزن افتعل يقتضي وقوع الفعل من أكثر من واحد،ومتى أسند الفعل إلى أحد الفاعلين لزم أن يُعطف عليه الآخر بالواو و لا غير،ومثل ذلك ما كان أيضاً على وزن "تفاعل"مثل تخاصم و تقاتل[4].

و بالتّالي فإنّ القياس ليس منهجاً جديداً على اللّغة العربيّة ،وفي هذا السّياق تقول د،خديجة الحديثي :القياس ليس جديداً على اللّغة العربيّة ،فقد لجأ إليه النُّحاة منذ أن تكلموا في مسائل النّحو،التي بدأت على صورة مناقشات بين الشّيوخ ،ومنذ أن بدؤوا في التّأليف فيه بعد أن أصبح علماً قائماً بذاته[5] .

2-السّماع:

السماع هو أحد مصادر الاستدلال النّحوي،هو في اللّغة مصدر سمع الصّوت :أحسته أذنه،وهو في الاصطلاح،أخذ اللّغة من العرب الذين يُوثق بكلامهم ،وهم الذين عاشوا قبل منتصف القرن الثّاني للهجرة،بالنسبة إلى أعرب الأمصار وقبل نهاية القرن الرّابع بالنسبة إلى الأعراب من أهل البادية ،وكلامُهم لا يُقاس عليه[6].

جعل القدماء السّماع معياراً أساساً للفصاحة،وتناولوه بأشكال مختلفة ،فالأنباري عبر عنه بالنقل،ورأى أن المنقول هو ما سمع عن الأعراب و ما نقل عنهم بالرّواية،يقول:النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصّحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة[7] .

---

1 - سورة الأعراف،الآية 44،ابن مكي الصّقلي،تثقيف اللّسان،ص199.
2 - سورة الأعراف ،الآية172،ابن مكي الصّقلي،تثقيف اللّسان،ص199.
3 - الحريري،درة الغواص في أوهام الخواص،ص55.
4- الصّفدي،تصحيح التّصحيف،ص84.
5- د،خديجة الحديثي،الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه،ص222.
6- د،العربي دين،قضية التّصويب اللّغوي في اللّغة بين القدماء و المعاصرين،عالم الكتب الحديث،إربد،الأردن،2015م،ص54.
7- المرجع نفسه،ص56.

و قال السّيوطي في السّماع: هو ما ثبت في كلام منْ يُوثق بفصاحته،فشَمِل كلام الله تعالى وهو القرآن ،وكلام نبيه –صلّى الله عليه وسلمَ-وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده،إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين،نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر[1].

ويتضح لنا من قول السّيوطي أنّ السّماع يتضمن ما يلي:

2.أ-**القرآن الكريم:**

هو كتاب الله تعالى،و هو أفصح الكتب وأعلاها بياناً على الإطلاق نزل"بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ"[2]،وحجة على لغة العرب،وعلى قواعدها النّحوية والصّرفية والبلاغية،فيُحتج بجميع قراءته متواترها وآحادها وشاذها ،قال البغدادي:"كلامه عزّ اسمه أفصح كلامٍ و أبلغه ،ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه كما بينه ابن الجنّي في كتابه المحتسب"[3] .

وقال ا لسّيوطي:كلُّ ما ورد أنه قرىء به،جاز الاحتجاج به في العربيّه،سواء كان متواتراً،أم آحاداً،أم شاذاً[4].

ومن بين المصححين القدماءِ الذين اعتمدوا هذا المعيار أو الضابط كلٌّ من:

- **الكسائي**:حيث صحّح قولهم:هذا خِصم بكسر الخاء ،بأن يُقال:هذا خَصمٌ وأنت خَصمي،بفتح الخاء معتمداً على قول الله تعالى:"هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ"[5].

كان الكسائي يعوّل كثيراً عن السماع ،يقول البغدادي:أن الكسائي سأل الخليل بن أحمد قائلاً:مِنْ أين أخذت علمك هذا؟ قال له:من بوادي الحجاز ونجد وتهامة ،فخرج الكسائي إلى البادية،ثم رجع بعد أن أنفذ خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ[6] .

- **وابن السّكيت**:حيث صحّح قولهم:نبذتُ الشيء من يدي،أذا ألقيتُه :أنْبَذْتُ نبيذاً معتمداً علي قوله تعالى:"فنَبَذُوه وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ"[7].

1- جلا ل الدّين السّيوطي،الاقتراح في أصول النّحو،ص39.

2- سورة الشّعراء، الآية195.

3- البغدادي، خزانة الأدب ولب الأ لباب ،تح:عبد السّلام محمّد هارون،مكتبة الخانجي، القاهرة،ط1،ج1، 1418هـ ،1997م ،ص09.

4- السّيوطي،الاقتراح في أصول النّحو،ص39.

5- سورة الحج،الآية 19،الكسائي ،ماتلحن فيه العامة،تح:رمضان عبد التّواب،مكتبة الخانجي، القاهرة،دار الرّفاعي،الرّياض،ط1403،1هـ ،1982م،ص108.

6- الخطيب البغدادي،تاريخ بغداد،ط1،ص348.

7- سورة آل عمران،الآية 187،ابن سكيت،إصلاح المنطق،تح: أحمد محمّد شاكر وعبد السّلام هارون،دار المعارف ،القاهرة،ص225.

- **الزّبيدي**[1]:حيث صحّح قولهم:بَحْر ،لمّا كان مِلحاً خاصةً،يُقال ذلك للعذب وللملح جميعاً،معتمداً على قوله عزّوجل:"وَهُوَ الّذِي مَرَجَ البَحْرَيْنِ هَذَا عَذبٌ فُراتٌ"[2].فسمّي العذب بحراً أيضاً

- **وابن قتيبة**:حيث صحّح قولهم:هذا ماء مالحٌ ،بأن يُقال:مِلحٌ يعتمد على قوله تعالى:"وَ مَا يَسْتَوِي البَحْرَانِ هَذَا عَذبٌ فُراتٌ سائغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ"[3].

- **و الحريري**:صحّح قولهم:المال بين زيدٍ وبين عمرو،بتكرير لفظ "بين"،بأن يُقال :بين زيدٍ وعمرو ،معتمداً على قول الله تعالى:"مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَناً خَالِصاً سَائِغاً لِلشَّارِبِيْنَ"[4].

2.ب- القراءات القرآنية:

لم يؤثر عن أحدٍ من العلماء رأياً بأن القرآن غيرَحجةٍ أوّلاً يصلح أن يكون حجةً لغويةً بل هو بقراءته الثّابتة كلّها سيّدُ الحجج إذ القراءة سنة متبعة ،جاء في الاقتراح:فكلُّ ما ورد أنه قرء جاز الاحتجاج به في العربيّة ،سواء كان متواتراً أم آحاداً ،أم شاذاً ،وقد طبق النّاس على الاحتجاج بها مثل ذلك الحرف بعينه،وإن لم تخالف القياس عليه ،كما يحتج بالمجمع على ورده و مخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه[5] .

ذلك ؛لأن القراءات سنّدها الرّواية ،وهي من أجل هذا أقوى في مجال الاستشهاد من الشّعر وغيره؛لأن أشعار الرّواة فيها الدّقة و الضّبط والإتقان.ومن ثم كانت في نظرهم مصدراً لتقعيد القواعد،وبناء الأساليب وتصحّيح الكلام بغض النظر عن موافقتها للقياس المأخوذ أو عدم موافقتها ؛لأنها في ذاتها يجب أن تُشتق منها المقاييسَ وتستمد الأصول[6].

جعل قدماءُ اللّغويين القرآنَ وقراءاتِه أوّلَ مصادر السّماع وأدركوا أن الأسس المنهجية للاتخاذ به في هذه المسألة تُحيل على حقيقتين متغايرتين هما: القرآن الكريم و قراءاته،فالقرآن هو وحي المُنزلِ على محمّد – صلّى الله عليه وسلمَ-و القراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابه الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما[7] .

1- الزبيدي،لحن العوام،ص265.
2- سورة الفرقان،الآية53.
3- سورة الفاطر،الآية 12،ابن قتيبة،أدب الكاتب،ص404.
4- سورة النّحل،الآية 66،الحريري ،درة الغواص في أوهام الخواص،تح:عرفات مطوجي،مؤسسة الكتب الثّقافية،بيروت،ط1418،1هـ،1998م،ص72.
5- السّيوطي،الاقتراح،ص39.
6- عبد الصّبور شاهين،القراءات القرآنية في ضوء علم اللّغة الحديث،مكتبة الخانجي، القاهرة،ص7،8.
7- د، العربي دين،قضية التّصويب اللّغوي في العربيّة بين القدماء والمعاصرين،عالم الكتب الحديث،إربد،الأردن،2015م،ص56.

من العلماء القدماء الذين اعتمدوا هذا المعيار : **الزُّبيدي** في تصحّيحه قولهم:قَثَّاء بفتح القاف ،بأن يُقال:قِثاء بكسرها ،والواحدة قُثاءة ،أو أن يُقال:قُثاء بضم القاف ،فيّما حكاه أبو علي:عن بعض بني أسد ،معتمداً على قراءة يحيي بن وثاب في قوله تعالى:"مِنْ بَقْلِها وقُثَّائِها"[1].

- وأجاز **بن هشام اللّخمي** للعامة أن تبدل الهمزة واواً في معرض رده على الزّبيدي فقال: هذا الذي قال هو القياس ،وقد جاء بالواو ،حكى الأخفش :آخذته بذنبه واخذته،وقد قرأ ورش في قوله تعالى:"لَّا يُؤَاخِذُكُم اللهُ بِاللَّغْوِ فِي إِيْمَانِكُمْ "(سورة البقرة،الآية225).وكذلك آكلته وواكلته ،وآخيته و اخيته،وآمرته و وامرته وعلى هذا مجرى الباقي[2].

2.ت-الحديث النّبوي الشّريف:

الحديث النبوي الشّريف واحد من طرائق الاستدلال النّحوي،وقد أثبت النّحاة صحة الاستشهاد به شرط أن يثبت بلفظه عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلمَ-غير أن ذلك يحدث نادراً[3].

نقل السّيوطي عن الخطابي أنه قال:أعلم أن الله لمّا وضع رسولَه موضع البلاغ من وحيّه ،ونصّبه منصب البيان لدينه ،اختار له من اللّغات أعربَها ومن الألسن أفصحَها وأبيَنَها،ثم أمدّه بحراً مع الكلم،ومن فصاحته أنه تكلّم بألفاظ اقتضبها ،لم تُسمع من العرب قبله،ولم توجد في متقدم كلامها كقوله(مات حتف أنفه)،و(حَمِيَ الوطيس)،و(لا يُلدغ المؤمن من جِحر مرتين)[4] .

ومن بين العلماء الذين اعتمدوا هذا المعيار كلٌّ من:

- **الكسائي** الذي اشتشهد بحديثٍ واحدٍ في كتابه(ماتلحن فيه العامة) وذلك عندما أشار إلى أنَّ النطقَ الصّحيحَ لكلمة "المَحْبُرَة" –بفتح الميم وضم الباء- على وزن "مَفْعُلَة" ،ومثلها:المَشْرُفَة،و المَقْبُرَة،والمَسْرُبَة،ثم قال: ومن صفة النّبي – صلّى الله عليه وسلمَ- وآله:أنّه كان دقيقَ المَسْرُبَةِ[5].

- واستشهد **ابن سكيت** بالحديث الشّريف في بعض المواطن في كتابه(إصلاح المنطق) من ذلك قوله:ويُقال: إنّه لَحَسَنُ السِّبْرِ:إذا كان حسَنَ السّحناءو السُّحنَة: الهيئة،و الجمع

1- سورة البقرة،الآية69،الزّبيدي،لحن العوام،ص107،108.

2 - سورة البقرة ،الآية 225،اللّخمي،مدخل إلى تقويم اللّسان،ص114،115.

3- د،العربي دين،قضية التّصويب اللّغوي في اللّغة بين القدماء والمعاصرين،عالم الكتب الحديث،إربد،الأردن،2015م،ص56.

4- السُّيوطي،المزهر،ج1،ص164.

5- الكسائي،ماتلحن فيه العامة،ص113،114،المَسْرُبَة:شعر الصّدر.

:أسْـبارٌ،وجاء فـي الحـديث:"يخرج مـن النـار رجـلٌ قـد ذهـب حِبـرُه وسِـبرُه؛أي هيئتُهُ"[1]،وقوله:"والجَدُّ الحظُ.

و البختُ،ومنـه قولـه:"لاينفع ذا الجَـدِّ منـك الجَـدُّ"؛أي :مَـنْ كـان لـه حـظٌ فـي الـدّنيا لـم ينفعْـه ذلك في الآخرة[2].

- واستشـهد **الزُّبيـدي** بسـتة وثلاثـين حـديثاً فـي كتابـه(لحن العـوام)[3]،مـن ذلـك تخطئتِـه قـول العامـة:"جائزة البيت"،فـذهب إلـى أن الصّـواب:"جائز"،وقال:هكذا يسـتعملُه العـربُ بـلا هـاءٍ،وفي الحـديث :"أنّ امـرأةً أتـت النّبـي-صـلّى الله عليـه وسـلمَ-فقالـت:إنّي رأيـت فـي المنـام كـأنّ جـائزَ بيتـي انكسـر"[4].وخطّـأ اسـتعمال العامـة لفـظ "سـائر"بمعنى: الجميـع مسـتدلاً بالحـديث الشّـريف،فقال:ويقولون:"قدم سـائرُ الحج،واسـتوفى سـائرَ الخراج،فيسـتعملون سـائراً بمعنى:الجميع،وهـو كـلُّ كـلامِ العـرب بمعنى:الباقي،ومنـه قيـل لمـا يبقـى فـي الإنـاء: سـؤرٌ،والدّليل عليـه قـول النّبـي-صـلّى الله عليـه وسـلمَ-لغـيلان حيـث أسـلم،وعنه عشْـر نسـوةٍ:"اختر أربعـاً مـنهنّ وفـارق سـائرَهنّ"،أي:مَنْ بقـي بعـد الأربـع التـي تختـارهن ،ومنـع بعضـهم مـن اسـتعماله بمعنـى البـاقي الأقل،والصّـحيح اسـتعماله فيّمـا كثـر أو قـلّ؛لأنّ الحديث:"إذا شربتم فأسئروا"،أي:أبقوا في الإناء بقية"[5].

- واستشـهد **ابـن هشـام اللّخمـي** بالحـديث ،ليُصـحّحَ لحـن العامـة، فـي ثلاثـة وعشـرين موضـعاً مـن كتابـه (المـدخل إلـى تقـويم اللّسـان)[6]،مـن ذلـك قولـه:ويقولون:"الهَرَجُ"-بفـتح الـرّاء-،والصّـواب:"الهرْجُ- بإسـكانها وكـذلك وقـع في الحديث:"فلن يَزَال الهَرْجُ إلى يوم القيامة"[7].

- أمّـا **ابـن الجـوزي** فقـد استشـهد بالحـديث الشّـريف فـي سـبعة عشَـر موضـعاً مـن كتابـه (تقـويم اللّسـان)[8]،ومـن ذلـك :أنّـه خطّـأ تخصـيص العامـة "الُهـوِيّ" بمعنـى "السّـقوطُ"،وذهب أنّ هَـوَى الشّـيء، معنـاه ،أسرع،سـواء هـبط أو صـعد،وممّا اسـتدل بـه علـى صـحة مـا ذهـب إليه:حـديث المعراج،وفيـه"فانطلق البُـراقُ يَهْـوي بـه"[9] ،كمـا خطّـأ قـول العامـة لمّـا "يَجْمُـدُ"من شـدة البرد:قـرِيص-بالصّـاد-وذهـب

1- ابن سكيت،إصلاح المنطق،ص15.
2- المصدر السّابق نفسه،ص22.
3- الزّبيدي،لحن العوام،ص311،309،(فهرست الأحاديث) .
4 - *الزّبيدي،لحن العوام،ص84.*
5- المصدر السّابق ،ص275.
6- ابن هشام اللّخمي،مدخل إلى تقويم اللّسان،ص587،586،(فهرست الأحاديث و الأثار).
7- المصدر السّابق ،ص315.
8- ابن الجوزي،تقويم اللّسان،ص217،216،(فهرست الأحاديث).
9- المصدر السّابق ،ص185،184.

إلـــى أنّ الصّـــواب"قَرِيس- بالسّـــين-،لاشـــتقاقه مـــن القَـــرْس وهـــو :البَرْدُ،وفـــي الحديث:"قَرِّسوا الماءَ في الشِّتان"؛أي:ابَرِّدُوه[1] .

2.ث- كـــلام العرب:

كلا م العرب يشتمل على :الشّعر والنثر ،وفي هذا السّياق يقول د،العربي دين في كتابه(قضية التصويب اللّغوي في العربيّة بين القدماء و المعاصرين):"كلام العرب إمّا شعر وإمّا نثر،وهو بقسميّه حجة النّحويين ومعتمد اللّغويين في أقيستهم ومعاجمهم،وبخاصة المتقدمين منهم،فما أكثر ما نجد سيبويه يقول:وسمعنا بعض العرب الموثوق به[2].

1.ث.أ-**الشّـــعر**:

إن للشعر مكانة هامة عند العرب قبل الإسلام،إذ اعتبروه من أشرف الكلام وأصوبه فيه شاهد حكمتهم وخزانة معارفهم لذلك قال ابن سلام في طبقاته:"وكان الشّعر في الجاهلية ديوان علمهم ومنتهى حكمهم به يأخذون وإليه يصيرون"[3].

وكانوا يستشهدون بالشعر الجاهلي والإسلامي ويحتجون به،وهذا راجع إلى أن:"رواية الشّعر أدق من رواية النثر ،وأن تذكر المنظوم أيسر من تذكر المنثور،وأن احتمال التّغيير والتّبديل في الشّعر أقلُ من احتماله في المروي من النثر"[4] .

ومن بين الذين اعتمدوا هذا المنهج كلٌّ من:

-الكسائي:وذلك في تصحّيحه قولهم[5]:مَشيتُ حتّى عَييتُ،بأن يُقال:أعْيَيْتُ،بالهمزة،اعتماداً على قول الشّاعر:

تزحزحي عنّي يا بِرذَوْنَه ♣♣ إنَّ البراذين إذا جَرَيْنَه

مع العِتاقِ ساعةً أَعْيَيْنَه[6].

- ابن سكيت :وذلك في تصحّيحه قولهم[7]:عِرْق النِّسا،بأن يقال:عِرْق النَّسا،بفتح النّون،اعتماداً على قول الشّاعر:

فأنشَبَ أظفارَه في النَّسا ♣♣ فقلتُ هُبِلتَ ألا تَنْتَصِرْ[8].

1- المصدر السّابق ،ص151.

2- د،العربي دين،قضية التّصويب اللّغوي في العربيّة بين القدماء والمعاصرين،عالم الكتب الحديث،إربد،الأردن،2015م،ص58.

3- ابـــن ســـلام الجمحي،طبقـــات الشّـــعراء،تح:محمود شـــاكر ،طبعـــة المـــدني،القاهرة،ج1، 1974م،ص24.

4- د،إبراهيم أنيس،من أسرار اللّغة،مكتبة الإنجلو المصرية،القاهرة،ط1994،7م،ص342.

5 - الكسائي،ماتلحن فيه العامة،ص128.

6- الأبيات لامرأة من العرب في لسان العرب (عيا)

7- ابن سكيت،إصلاح المنطق،ص164.

8- البيـــت لامـــرىء القـــيس فـــي ديوانه،تح:محمّـــد أبوالفضـــل إبـــراهيم،ط4 ،دار المعـــارف ، القاهرة،(د،ت)،ص107.

- **ابن قتيبة**:وذلك في تصحّيحه قولهم[1]:هو أخو بِلَبَن أمّه،بأن يقال:بِلِبَان أُمِّه؛لأنّ اللّبن هو الذي يُشرَبُ من الناقة أو الشّاة أو غير هما من البهائم،معتمداً في هذا على قول الأعشى:

رضيعَي لِبَانِ ثدي أُمٍّ تَقاسما ♣♣ بأسْحَمَ داجٍ عَوْضُ لا نتفرَّقُ[2].

- **الزّبيدي**:وذلك في تصحّيحه قولهم[3]: سمعنا الآذان،بمد الهمزة،بأن يقال:الأذان،على وزن "فعال"،معتمداً على قول الفرزدق:

وحتّى علا في سُورِ كلّ مدينةٍ ♣♣ منادٍ يُنادي فوقها بأذانِ[4].

- **ابن الصّقلي**: وذلك في تصحّيحه قولهم[5]:للذي لا زوج له:عازِب ،وللمرأة:عازِبة،بأن يُقال:هو عَزَبَ و الأنثى عَزَبَة،ذلك معتمداً على قول الشّاعر:

هنيئاً لأرباب البيوت بيوتُهم ♣♣ وللعَزَبِ المسكين ما يَتَلَمَّسُ[6].

- **الحريري**:وذلك في تصحّيحه قولهم[7]:الحواميم و الطّواسين،بأن يُقال:قرأتُ آل حم وآل طس،معتمداً على قول الكميت بن زيد في الهاشميات:

وجدنا لكم في آل حَمَ أيةٍ ♣♣ تأوَّلها منَّا تقيٌّ ومُعرِبُ[8].

- **اللّخمي**[9]: وذلك في رده على الزّبيدي الذي خطّأ قولهم:اللهمَّ صلِّ على محمّد وآله،ورأى أنّ الصّواب أن يقال:اللهمَّ صلِّ على محمّد وآل محمّد ،بإضافة "آل"إلى الاسم الظّاهر،وليس إلى الضّمير ،وقد رأى أن قولهم ذاك صحّيح وليس بخطأ ،معتمداً على قول الكميت:

فأبلغ بني الهنَدين من آل وائلٍ ♣♣ وآلَ مناة و الأقاربَ آلَها[10].

- **ابن الجوزي**[11]:في تصحّيحه قولهم:هو بين البيتين،للشيء المتوسط،بأن يقال:هو بينَ بينَ،معتمداً على قول عبد بن الأبرص:

نحمى حقيقتنا وبعـــــــ ♣♣ ضُ القوم يَسقطُ بينَ بينَا[12].

1- ابن قتيبة،أدب الكاتب،ص315.
2- البيت للأعشى في ديوانه ،ص275.
3- الزُّبيدي،لحن العوام،ص99.
4- البيت للفرزدق في ديوانه،وفيه (حتّى سعى) بدل(حتّى علا)،وله أيضاً في لسان العرب(أذان)،ص631.
5- الصّقلي،تثقيف اللّسان،ص104.
6- البيت لأبي الغطريف الهدّادي في شرح أبيات سيبويه ليوسف بن أبي سعيد السّيرافي،ط1،ص193.
7- الحريري،درة الغواص،ص57.
8-البيت للكميت في شرح ها شميات الكميت،تح:د،دوارسلوم ،د،نورى القيسي،ط2 ،عالم الكتب، بيروت،1986م،وله في لسان العرب (عرب)،ص55.
9- اللّخمي،المدخل إلى تقويم اللّسان،ص12.
10- البيت من ديوان الكميت ،(وفيه فأبلغ بني هند بن بكر بن وائل)،ص283،و للكميت أيضاً في شرح أدب الكاتب للبطليوسي،ص38.
11- ابن الجوزي،تقويم اللّسان،ص82.
12- البيت للأبرص في ديوانه،ص118،وله في لسان العرب(بينا).

- **الصّفدي**[1]: في تصحّيحه قولهم:ابدأ به أوّلاً ،بأن يقال:ابدأ به أوّلُ بالضم،اعتماداً على قول معن بن أوس:

لَعمرُك ماأدري و إنّي لأوجَلُ ♣♣ على أيّنا تعدو المنيةُ أوَّلُ[2].

1.ث.**ب-المـــرويات النّثــرية**:

أمّا النثر فلغته تشمل لغة الحديث المستعملة في التخاطب وهي اللّغة الدّارجة المستعملة في البوادي والمدن طوال عصور الاحتجاج أو عصر الفصاحة ،وتشمل أيضاً لغة الأمثال،وقد انصرف النّحاة عن النثر؛لأنهم وجدوا"في بيوت الشّعر الأمثال والأوابد ومنها الشّواهد ومنها الشّوارد"[3].

ومن المصّححين القدماءِ الذين اعتمدوا عليه كلٌّ من:

- **ابن قتيبة**[4]:وذلك في تصحيحه قولهم:الحِشْمة ،في معنى الاستحياء،بأن يقال:في معنى الغَضَبَ،وقد اعتمد في هذا على قول بعض فصحاء العرب،إنّ ذلك لمِمَا يُحْشِمُ بني فلان:أي يُغضبُهم.

- **الزّبيدي**[5]:وذلك في تصحيحه قولهم:مُوسٌ،للحديدة التي يُقطع بها ويُحلق،بأن يقال:هذه مُوسَى،اعتماداً على قول بعض الأعراب في حكاية له: بموسَى خَذِمةٍ،في جَذُورٍ سَنِمَةٍ ،في غَداةٍ شَبِمةٍ والشَبِمة:الباردة.

- **ابن الصّقلي**[6]: وذلك في تصحّيحه قولهم: وذلك في تصحّيحه قولهم:خَمَّمْتُ على كذلك،أي قَدَّرت وعرفت الشّيء بالتّخميم،بأن يقال:خَمّنْتُ،وبالتَّخْمين بالنون ،اعتماداً على قولهم في المثل:قُلْه تخميناً وإن لم تعلمه يقيناً[7].

- **الحريري**[8]:وذلك في تصحّيحه قولهم:أَرْحية وأَقْفية في جمع رحىّ وقفا ،بأن يقال فيهما:أرْحاء،وأقْفاء،اعتماداً على قول أعرابي ذمَّ قوماً:أولئك قومٌ سُلِختْ أقفاؤهم بالهجاء،وذُبغَت جلودُوهم با للؤم.

- **الصّفدي**[9]:في تصحّيحه قولهم:هذا دَرَنٌ ،لما نتأ في بدن الإنسان وسائر جسمه بسبب علة أو مهنة،بأن يقال:ذلك في أي وَسَخ يعلو الجسم وغيره،اعتماداً على قولهم في المثل:لا دَرَنَكِ أنْقَيْتِ ولا ماءَكِ أبقيتِ[1].

1- الصّفدي،تصحّيح التّصحيف،ص76.
2- البيت في ديوانه،ص93،وله في لسان العرب(وجل).
3- الجاحظ،البيان والتبيين،ج2،ص9.
4- ابن قتيبة،أدب الكاتب،ص19.
5- الزّبيدي،لحن العوام،ص125،124.
6- ابن الصّقلي،تثقيف اللّسان،ص96.
7- لم أهتد،إلى هذا المثل.
8- الحريري،درة الغواص،ص98،97.
9- الصّفدي،تصحّيح التّصحيف،ص258.

نخلص ممّا سبق أن المصححين القدماء اعتمدوا في تصحيحاتهم للأخطاء على منهجين بارزين هما منهج السّماع الذي شغل حيزاً كبيراً ؛لأنهم استعملوه كثيراً في كتبهم،وكان مقدماً على القياس؛وهذا يدل على حرصهم على الكلام الفصيح وعلى الرّاوة الثّقاة في كلامهم،ومنهج القياس.

3)- معاجم التّصحيح اللّغوي في العصر الحديث:

إنّ اهتمام العلماء برصد ظاهرة اللحن في اللّغة العربيّة ومعالجتها لم يقتصر على القدماء فقط،بل هناك الغيورون على اللّغة والحفاظ على سلامتها، في هذا العصر الحديث الذين تناولوا ظاهرة اللحن و الخطأ بالرّصد والدّراسة و التّصحيح،فظهرت مؤلفاتٌ كثيرةٌ في هذا المجال التي سبقنا وأنْ ذكرناها ،ولا يمكننا أنْ نذكرَها كلَّها ،لهذا اكتفينا بثلاثة نماذجَ من كتب التّصحيح اللّغوي الحديث وهي:"معجم الأخطاء الشّائعة" لمحمّد العدناني(ت،1981م) و"معجم أخطاؤنا في الصّحف والدّواوين"لصلاح الدّين الزّعبلاوي(ت،2001م) و"معجم لغة الجرائد" لإبراهيم اليّازجي(ت،1906م).

يرجع سببُ اختيارنا لهذه الكتب الثلاثة إلى أنّها تمثل التّسلسل الزّمني حسب الوفاة ،و تمثل جهود التّصويب اللّغوي في العصر الحديث وتمثل الأقاليم العربية التي نشطت فيها جهود المصححين اللّغويين كالبنان وسوريا وغيرهم،و كذلك تمثل جهود الأفراد كالأستاذ محمّد العدناني،وتمثل تصحيح بعض الأخطاء الواردة في الكتب والمجلات و الإعلام والاتصال التي شاعت في عصرنا هذا.

اختلفت المصطلحات الدّالة على معاجم التصّحيح اللّغوي لدى العرب المحدَثين؛فهناك من ينعتُها بمعاجم الخطأ و الصّواب،أو معجم الأخطاء الشّائعة،أو الصّواب اللّغوي[2].

1)- معجم إبراهيم اليازجي (ت،1906م): لغة الجرائد

هو إبراهيم بن ناصف بن عبد الله بن ناصف بن جنبلاط اليّازجي،ولد في 2مارس1847في بيروت في بيت علم ،وهو لغويٌّ وناقدٌ وأديبٌ لبنانيٌّ،ويُعدّ من رواد النّهضة باللّغة العربيّة بعد قرون من التّدهور،وتولى تحرير جريدة النّجاح عام 1872م،ونزل إلى مصر عام1894م،وأسس مجلة الضّياء في عام 1898م ،وله عدة مؤلفات منها:مقالات،العادة(مجلة الطبيب)عن كتاب ذخيرة الأصغرين لمعقد جرمانوس ،حريصاً (لبنان)1911م،التّعليم النّافع(مجلة المنار)،ووافته المنية عام 1906م بالقاهرة[3].

1- لم أهتد إلى هذا المثل.

2- د،حاج هني محمّد،معاجم التّصحيح اللّغوي في العصر الحديث (نماذجها ومناهج معالجتها للأخطاء)،مجلة العربيّة،العدد41،جامعة شلف،2018م،ص119.

3- ويكيبيديا ،الموسوعة الحرة.

ويقول اليّازجي: ومن ذلك قولهم:"عَهِد إليه أمر كذا"،متعدياً بنفسه[1] ،و الصّواب تعديته بفي ،وقال في لسان العرب :يقال عَهِد إليَّ في كذا ؛أي:أوصاني، وكان احتّجاجه بقوله تعالى:"أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُم يَا بَنِي آدَمَ أَنْ لاَ تَعْبُدُوا الشّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مَبِيْنٌ"[2].

و يقول بعضهم:ينبغي عليك أن تفعل كذا ،فيعدُّونه بعلى لظنهم أنّه بمعنى:يجب، ليس كذلك؛لأنّه في الأصل:مطاوع ،بغى الشيء بمعنى طلبه،وهو يُستعمل عند العرب بمعنى:

يجوز،ويصلح،ويتيسر،ولم يُسمع عنهم إلا موصولاً باللام[3] . ومنه قوله تعالى :"لاَ الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ القَمَرَ"[4].و قوله تعالى:"وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَما يَنْبَغِي لَهُ"[5] .

و يقولَون:"شكرَله إحسانه"وشكر لإحسانه،وكلها حائدة عن الصّواب،قال في تاج العروس:شكره وشكر له فيجوز على تضمين "الشكر" بمعنى" الحمد وحينئذ تمتنع اللام فنقول: شكرته على إحسانه[6].

وممّا شاع الخطأ فيه استعمال "صَدّعْ" ،يقولون[7] :أمره أن يصنع كذا فصدع بالأمر،يعنون أنّه أطاع وأمضى ما أُمر به ، قال اليّازجي:ولم يأت "صدع" في شيء من هذا المعنى،لكن أصل هذا التّعبير ماجاء في سورة الحجر من قوله تعالى"فَا صْدَعْ بَمَا تُؤمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ المُشْرِكِينَ"[8] قال البيضاوي؛أي:فاجهر به ،مَن صدع بالحجّة إذ تكلّم بها جهاراً،أو ما فرق به بين الحق والباطل.وقيل غير ذلك،وكله يعيد عن المعنى الذي ورد في الاستعمال الشّائع الذي يذهبون إليه[9].

ويقولون :لا يخفاك أنّ الأمر كذا ؛فيعدُّون الفعل بنفسه ،و الصّواب :لا يخفى عليك كما صرّح به الأساس و المصباح[10] ،واستدل اليّازجي أيضاً بآية كريمة من سورة آل عمران،وهي قولُه تعالى:"إِنَّ اللهَ لا يَخفَى عَلَيهِ شَيءٌ فِي الأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ"[11].

وممّا تجدر إليه الإشارة أنّ اليّازجي كان يستدل بالآيات الكريمة في سياق النقول التي يقتبسها من المعجمات وكتب اللّغة ،فنرى أنّ الآيات التي ترد في استدلالاته مدرجة في سياق الاقتباسات

1- إبراهيم اليّازجي،لغة الجرائد،مؤسسة الهنداوي،المملكة المتحدة،2020م،ص10.
2- سورة يس،الآية 60.
3- إبراهيم اليّازجي،لغة الجرائد، مؤسسة الهنداوي، المملكة المتحدة ،2020م،ص10.
4- سورة يس،الآية 40.
5- سورة يس،الآية 69.
6- إبراهيم اليّازجي،لغة الجرائد، مؤسسة الهنداوي، المملكة المتحدة ،2020م،ص9،8.
7- المرجع السّابق نفسه، مؤسسة الهنداوي، المملكة المتحدة ،2020م،ص18.
8- سورة الحجر،الآية 94.
9- المرجع السابق،ص18.
10- المرجع السّابق نفسه.
11- سورة آل عمران،الآية 05.

المعجمية ،فابن منظور- مثلاً- يستشهد بكلامه بآية ،فعند ما ينقل إبراهيم اليّازجي قول ابن منظور يأخذ كما ورد من اللسان وقد وردت الآية في سياقه.

قلَّ استشهاد اليّازجي بالحديث الشريف؛ومن احتّجاجه به في ضبط بنية الكلمة، ويقولون:حافَّة الوادي،فيشدّدون الفاء ويجمعونها على "حفافي"، وصّوابها حافَة بالتّخفيف، وتجمع أيضاً على "حيف" بكسر الحاء،مثل:غادة وغيد ، قال اليّازجي:ومن الأوّل الحديث:عليك بحافات الطّريق[1].وفي بيان سبب الخطأ في التّعبير الشّائع :يقولون "أسداه الشّكر"على صنيعته كذا بتعدية الفعل إلى اثنين؛أي:قضاه حق شكرها،قال اليّازجي:ولا يستعمل الإسداء بهذا ،وإنّما يُقال: أسدى إليه معروفاً ؛أي:صنعه،وقد يُقال: أسدى إليه فقط،وفي الحديث:"مَنْ أسدى إليكم معروفاً فكافئوه"[2].

ونستخلص من تصفح وقراءة كتابه أنّ المعجمات وكتب اللّغة التي كثر وردُوها في كتابه : لسان العرب ،وتاج العروس، و القاموس المحيط،وأساس البلاغة.

وينكر ما تسعت دلالته من المفردات فمن ذلك :ويقولون:خابره في الأمر ،أي:فاتحه فيه وذاكره وفاوضه وإنّما المخابرة في اللّغة بمعنى المزارعة وهي أنْ يُزارعَ الرّجلُ ببعض ما يخرج من الأرض[3].ومن ذلك أيضاً :وقريب من هذا قولهم:هل شهر يناير؟مثلاً،وجاء في غُرَّةَ أبريل،وإنّما ذلك كلَّه من الاصطلاح المخصوص بالأشهر القمرية،يقول اليّازجي:لأنّ الأشهر القمرية تُؤرخ بالليالي كما لا يخفى ،وبخلافها الأشهر الشّمسية ،فكلُّ ذلك من استعمال الشيء في غير محله[4] .

و يقول بعضهم :مزّق الكتاب إرباً إرباً ،وقطع الحبل إرباً إرباً ؛أي:قطعة قطعة،وأكثرُهم يقرؤونها أرباً أرباً ،بفتحتين،وليس شيء من ذلك بصواب إنّما يقال:قطعتُ الذّبيحة إرْباً إرْباً- بكسر الهمزة وسكون الرّاء؛أي:إرْباً إرْباً،ومعنى الإرب:العضو،فهو خاص بما له أعضاء،ولا يجوز استعمالُه للكتاب و الحبل وأمثالهما،وأمّا الأَرَب بفتحتين،فمعناه الحاجة[5] .

ومن شواهد تضييق الدّلالة عنده، التّمسك بحرفية ما نقله أصحاب المعجمات من كلام العرب، تخطئته القول الشّائع: فلان من ذوي الشهامة ،بمعنى المروءة وعزة النفس،وليس ذلك في شيء من كلام العرب ولكن الشهم عندهم الذّكي المتوقد الفؤاد، ،ويجيء بمعنى السّيد النافد الحكم في الأمور ،ونقلَ قولَ الفراء وهو:الشهم –في كلام العرب- الحَمُول،الجيِّد القيام بما حُمِّل[6].

ومن تضييق الدّلالة –عنده- أيضاً تخطئةُ العبارة الآتية:فلان طاهر الذيل ،يريدون،أنّه ظَلِف النفس،منزهٌ عن المطامع الدّنيئة ،والمكاسب الممقوتة وبعد ذكر هذا الشرح يقول:ولا معنى

1- إبراهيم اليّازجي،لغة الجرائد، مؤسسة الهنداوي، المملكة المتحدة ،2020م،ص12.
2- المرجع السّابق نفسه، مؤسسة الهنداوي ،المملكة المتحدة ،2020م،ص28.
3- إبراهيم اليّازجي،لغة الجرائد، مؤسسة الهنداوي، المملكة المتحدة ،2020م،ص24.
4- المرجع السّابق ، مؤسسة الهنداوي، المملكة المتحدة ،2020م،ص24،23.
5- المرجع السّابق، مؤسسة الهنداوي، المملكة المتحدة ،2020م،ص9.
6- المرجع السّابق نفسه، مؤسسة، الهنداوي المملكة المتحدة ،2020م،ص10.

لطهارة الذّيل –هنا- كما يخفى ولكن لهذه الكناية معني آخر لا يخفى على اللبيب ،ومثلها:هوعفيف المئزر ونقيُّ الثياب،وطاهر الحُجزة ،وطيب معقد الإزار[1]،قال النّابغة:

رقاقُ النعالِ طيّبٌ حُجُزاتهم ♣♣ يُحَيَّوْنَ بالرَّيحان يوم السّباسب

وذكر الخلط بين الصّفات ،فلكل موصوف صفات تناسبُه لا يحوز تغيرُها نحو قولهم:غصن يانع،أي:نضير أو رطب، كذا زهرة يانعة؛وروضٌ يانعٌ ،ولا يأتي ينع بهذا المعنى ،إنّما يقال:ثمرٌ يانعٌ ،ينيع؛أي: ناضجٌ ،وقد يَنَعَ التّمرُ وأينع،إذا أدرك وحان قطافُه،واليّانع أيضاً:الأحمر من كلِّ شيءٍ لَوَّن[2].

يقولون:قرأتُ هذا في صفيحة كذا من الكتاب، وفي هذا الكتاب كذا كذا صحيفة يقصدون الصفحة، وهي إحدى وجهي الصّحيفة،وإنّما الصّحيفةُ الورقةُ ذو وجهين[3] .

ومن تمسكه الشّديد بالسّماع إنكارُه قولَهم:شيّد معالم الحضارة،مستنداً على قول ابن منظور في لسان العرب :الَمعلَم هو الأثر الذي يُستدلُ به على الطريق ،ووجه الكلام-عنده-أن يقال :أوضح معالم الحضارة مثلاً؛أي:أظهر ما طمس من أثارها[4].ويقولون :صحيفة وضّاء وفلانٌ ذو طلعةٍ وضّاء ،فيؤنثون لفظ الوضّاء ذهاباً إلى أنّ ألفه للتّأنيث على حد ألف غراء مثلاً،ومقتضاه أنّ الوضاء مؤنث الأوَضّ مثل غراء وأغر وهي مادة لم ينطقوا بها ولا تُعرف لها معنى ،وإن حرص اليّازجي على التّمسك بالمسموع قاده إلى تخطئة بعض الفصحاء الجاهلين، بقوله: "على أنّ مثل هذا الوهم قد جاء حتّى في كلام بعض الجاهلين ؛لأنه من المواضع التي تلتبس على غير اللّغوي"[5]. ونقد بعض ما جاء في المعجمات ومن ذلك في تخطئتِه للحارث بن حلُزة الذي هو من الشّعراء المتقدمين في تأنيث "ضوضاء".و لكنّه احتّج بأشعارهم في بعض المواضع ، حيث احتّج بشعر النابغة:

رِ قاقُ النعال طيب حجزاتهم ♣♣ يحيّون بالرّيحان يوم السّباسب[6].

بالإضافة إلى تخطئة عنترة وعدي بن زيد،أمّا الشّعراء الموّلدين فقد خطّأ كثيراً منهم كأبي تمام وابن نباتة المصري وابن الفارض وغيرهم ولكنّه استدل بشعرهم في بعض المسائل وذلك في مجال المعاني من قصيدة الشّيخ أبي الحسن صاحب البريد :

فالرّبع بالمجد لا بالصحن متّسعٌ ♣♣ و البهو لا بالحلي بل بالغلا باهي[7]

واستدل في بعض المواضع بشعرٍ لم يسم قائله في تخطئة الاستعمال الشّائع،هم

1- المرجع السّابق،ص10،11.
2 - إبراهيم اليّازجي،لغة الجرائد، مؤسسة، الهنداوي المملكة المتحدة ،2020م،ص11.
3 - المرجع السّابق،ص16.
4 - إبراهيم اليّازجي،لغة الجرائد، مؤسسة ،الهنداوي المملكة المتحدة ،2020م،ص43.
5 - المرجع السّابق ،ص14،15
6 - المرجع السّابق،ص10،11..
7- المرجع السّباق،ص28.

في حاجة إلى الغذاء والكساء وإنّما الكساء ثوبٌ بعينه وهو نحو العباءة من صوفٍ معتمداً على البيتين الآتيين:

جزاك اللهُ خيراً من كساءٍ ♣♣ فقد أدفأتني في ذا الشتاءِ

فأمُّك نعجةٌ وأبوك كبشٌ ♣♣ وأنت الصّوفُ من غزلِ النِّساء[1].

ففي تخطئته قولهم:هذا أمرٌ مثبوتٌ:أي ثابتٌ أو مثبتٌ، يقول اليّازجي:وهي من تعبيرات العامة؛لأنّهم لا يكادون يفرقون بين فَعَلَ وأفعل،جل الغالب في كلامهم الاقتصار على(فَعَل) المجرد،وهذا من أعظم مزَالِّ الخاصة لكثرة هذه الأفعال واشتهارها،وقد استُدرج بها أناسٌ من متقدمي الكتاب[2].

كانت مسائل التّصحيح اللّغوي المسندة إلى قواعد الصّرف كثيرةً عنده ومن الأمثلة التي أوردها في كتابه مايلي:في المصادر :قالوا: هذا الأمرٌ مريعٌ ،وقد أراعه الأمر ،فيأتون به على صيغة "أفعل" والصّواب راعه يروعه وهو أمرٌ رائعٌ[3]. في التّذكير التّأنيث ،يقول اليّازجي: ويقولون له في هذا الأمر باعٌ طولى ؛فيؤنثون الباع ،وهو مذكرٌ[4].

ويقولون: هذا أمرٌ هامٌ من الفعل الثّلاثي (همَّ) الأفصح منه :أمرٌ مهمٌ،ومن الرباعي (أهمَّ) ،قال اليّازجي:"وعليه اقتصر في الصّحاح و الأساس"[5].

ويقولون:أرفقته بكذا،وجاء مرفوقاً بفلان؛أي: برفقته،وكل ذلك بعيد عن استعمال العرب؛لأنّ فعل الرفقة لا يتجاوز المفاعلة وما في معناها[6].

أمّا القياس النحوي فلم يكن الاستدلال به عند اليّازجي واسعاً ،إذا ما قورن بالسّماع الذي كان أوسع نصيباً من الأدلة كلِّها،ومن أمثلة ذلك يقولون:خرج في موكب يبلغ خمسة آلاف عدًّا وهي عبارة شائعة عند أكثر الكتاب لا تكاد تفوت واحداً منهم،وبيانه أنّك تقول مثلاً:ليّ على فلانٍ خمسةُ ألاف درهم عدّا وكقولهم:دخلت عليه فإذا عنده رجلان اثنان،فالتّوكيد لا يلجأ إليه إلا عند دفع التّوهم ،و تّقوية المعنى[7].

ويرى استعمال "هاته" الإشارية موضع "هذه"ليس بالفصحى ولا الفصيحة[8].

ويُخطيء اليّازجي قولهم:أوشك السقوطَ؛أي: قاربه،فينصبون بعده مفعولاً به،وكلاهما غير الصّواب؛لأنّ هذا الفعل لايُستعمل بعده إلا المضارع منصوباً بأن في الغالب ،تقول :أوشك فلانٌ

1- المرجع السّابق،ص15..
2- المرجع السّابق،ص29.
3- إبراهيم اليّازجي،لغة الجرائد، مؤسسة الهنداوي، المملكة المتحدة ،2020م،ص16.
4- المرجع السّابق،ص17.
5- إبراهيم اليّازجي، مؤسسة الهنداوي، المملكة المتحدة ،2020م،ص21.
6- المرجع السّابق،ص11.
7- المرجع السّابق،ص23.
8- المرجع السّابق،ص 24.

أنّ يفعل كذا[1].وأمّا" أوشك" المتعدي فسُمع بمعنى "أسرع" ، ويقول اليّازجي :يُقال:أوشك فلانٌ الخروجَ وليس من الباب الذي نحن فيه[2].

ويقولون:زيدٌ كاتبٌ كما أنّه شاعرٌ ،فيزيدون واواً بين ما المصدرية وصلتها وهو من أغلاط العامة و الصّواب ترك الواو[3].

ممّا سبق نخلص أنَّ السّماع عند اليّازجي مقدمٌ على القياس،ومن الأمثلة التي ردّ فيها القياس متعددة في كتابه منها: قال اليّازجي:ويقولون قد شاع هذا الخبر في النوادي،يريدون جمع النادي ،وهو مع كونه القياس،غير مستعمل وإنّما يقال في جمعه: "الأندية"وهو في الأصل،جمع "نديّ"،بمعنى النادي،استغنوا به عن جمع النادي كما استغنوا بالأحاديث الذي هو جمع الأحدوثة عن جمع الحديث[4].ومن العبارة التي تُؤكد وقوفه عند السّماع في كتابه :وليس ذلك من استعمال العرب في شيء[5].

ويمكن القول أنّ اليّازجي لم يكن معولاً عن القياس إلا نادراً ،لأنّه كان جهدُه منصباً على المسموع والمنقول عن الفصحاء.

2)- معجم محمّد العدناني (ت،1981م):الأخطاء الشّائعة

ولد محمّد فريد عبد الله خورشيد العدناني يوم 26مارس1903م في جنين؛لأنّ والده كان حاكماً لجنين في العهد العثماني، ونشأ بها ،ودرس في طولكرم وغزة ودمشق ،وأنهى تعليمه الثانوي بمدرسة الفنون بصيدا سنة1920 ،ثم التحق بكلية الطب ثم تحول إلى كلية الآداب بالجامعة الأمريكية ببيروت وتخرج منها سنة 1927،ثم درَّس في عدة كليات ،ومن مؤلفاته:اللهيب،العدنانيات (ثلاثة مجلدات)،النّحو البسيط الإعراب ،معجما الأغلاط اللّغوية المعاصرة والأخطاء الشّائعة وغيرهم،ووافته المنية سنة 1981م[6].

هذا المعجم هو أوّل معجمٍ عربيٍّ يتناول المجال اللّغوي ،فهو أوّلُ مَنْ شق طريق البحث في هذا الحقل،وعلى شاكلته توالت المعاجم الأخرى[7] .واستهل العدناني معجمَه ببيان مصادر نصوص

1- المرجع السّابق ،ص20.
2- المرجع السّباق ،ص20.
3- المرجع السّابق،ص36.
4- إبراهيم اليّازجي،لغة الجرائد مؤسسة الهنداوي، المملكة المتحدة ،2020م،ص24.
5- المرجع السّابق،ص10.
6- ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة،محمّد العدناني(1903م،1981م) ،وزارة الثّقافة ،نسخة محفوظة،على موقع واي باك مشين،2021م.
7- د،حاج هني محمّد،معاجم التّصحيح اللّغوي في العصر الحديث،نماذجها ومناهج معالجتها للأخطاء،مجلة العربيّة،العدد2018،41م،ص119.

الكلمات وأرد فها بتحديد أهداف المعجم،وتوضيح دوافع تأليفه لينتقلَ بعدها لضبط منهج المعالجة،وأخيراً ذيّلها بقائمة المصادر الأساسية المعول عليها في جمع المادة.

استدل العدناني بآيات قرآنية في معجمه الأخطاء الشّائعة ،فبذلك كان احتّجاجه بالقرآن الكريم واسعاً فمن ذلك ما جاء في قوله:ويقول: يُخطّئون مَنْ يقول :"لا بدّ للعرب استردادِ فلسطين طال الزّمن أم قصر"،ويقولون:إنّ الصّواب هو:"لابدّ للعرب من استردادِ فلسطينَ سواءٌ أطال الزّمنُ أم قصرُ"[1].ويرّد عليهم بقوله:ولكن تحذف الهمزة إذا كانت"أم"التي تأتي بعدها،منقطعة تفيد الإضراب(بل)[2]،كقوله تعالى:"تَنْزِيلُ الكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيْهِ مِنْ رَّبِّ العَالَمِينَ،أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ"[3].وقال العدناني:ويقولون:وفى فلانٌ عَهْدَهُ ،والصّواب:وَفى بِعَهدِهِ أو أوفى به،وقد جاء القرآن ب:"أوفى بالعهد" عشر مرات[4] منها قوله تعالى:"وَأَوْفُوا بِالعَهْدِ إِنَّ العَهْدَ كَانَ مَسْؤُولاً"[5].ويقول :ويقولون:لا ينبغي عليه أنّ يفعل كذا،والصّواب:لا ينبغي له أنّ يفعل كذا،وقد قال تعالى في الآية 40من سورة يس:"لاَ الشَّمسُ يَنْبَغِي لَها أَنْ تُدْرِكَ القَمَرَ"[6].ويقول: ويسمُّون العشب الشّديد الحرقة،والقوي الرّائحة،والذي يُستعمل في الطّعام والطّب ثُوماً،و الصّواب:هو ثومٌ مستنداً على الآية الكريمة:"فَادْعُ لنَا رَبُّكَ يُخْرِجُ لنَا مِمَّا تُنْبتُ الأرضُ ،مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَائِها وَفُومِها وَعَدَسِها وَبَصَلِها[7] ،ويقول العدناني في هذا:الفوم ،لأن هذه أهم من الثّوم من حيث التّغذية ويجوز أن يعني الفوم هنا الثّوم ،لوجود البصل في الآية[8].

ونرى العدناني يتناقض في بعض أرائه- مثلاً-قوله:يخطّئون مَنْ يقول "من الآنِ"،وإلى الآنِ،وحتّى الآنِ بجر الآن بالكسر،ويقولون:إنّ الصّواب هو:من الآنَ وإلى الآنَ،وحتّى الآنَ[9]،ولكنّه في موضعٍ آخرٍ يقول:لكنّني لا أرى وجهاً لتخطئة مَنْ يقول بإعراب (الآنَ)،مادام السّيوطي وبن الصّانع يقولان بذلك[10] ،ويقول فقد جاء ظرف الزّمان (الآنَ)وعلى نونه فتحةً ثماني مراتٍ منها قوله تعالى في الآية9من سورة الجنّ:"فَمَنْ يَسْتَمِعِ الآنَ يَجدْ لَهُ شِهَاباً رَّصَداً[11].

---

1 ـ العدناني،معجم الأخطاء الشائعة،مكتبة لبنان ،بيروت،ط2،ص19.

2- المرجع السّابق نفسه.

3- سورة السجدة،الآيتان 2،3،المرجع السّابق نفسه.

4- العدناني،معجم الأخطاء الشّائعة،مكتبة لبنان،بيروت،ط2،ص271.

5 - سورة الإسراء،الآية 34.

6- سورة يس،الآية40 ،العدناني،معجم الأخطاء الشّائعة،مكتبة لبنان،بيروت،ط2،ص40.

7 - سورة البقرة،الآية61.

8- العدناني،معجم الأخطاء الشّائعة،مكتبة لبنان،بيروت،ص49.

9 - المرجع السّابق ،ص20.

10 - المرجع السّابق نفسه.

11 ـ سورة الجنّ،الآية 9 .

لم يصّرح العدناني في مقدمة معجمه باحتّجاجه بالقراءات القرآنية،فاكتفى بذكر القرآن الكريم في مستهل المصادر المعتمدة عنده،بقوله:وقد اعتمدت في تصويب الكلمة أو العبارة على وجودها في القرآن الكريم...[1] .

واحتّج محمّد العدناني في معجمه الأخطاء الشّائعة بالحديث الشريف ،فقال راسماً منهجَه في هذا الأساس من أسسِ الاحتّجاج التي اعتمدها،ويقول:وقد اعتمدت في تصويب الكلمة أو العبارة على وجودها ...في الحديث الشّريف[2] .واستدل العدناني بالحديث الشّريف وذلك بقوله:ويقولون:ضننّته أوّل وهلةٍ طبيباً،أو ضننّته لأوّلِ وهلةٍ طبيباً،والصّواب:ضننّته أوّل وهلةٍ طبيباً معتمداً ذلك على الحديث:"فلقيتُه أوّل وهلةٍ"[3].ويقول العدناني:ويقولون:هَجَسْتُ في السّفر إلى المدينة المنورة،والصّواب:هَجَسَ السّفرُ إلى المدينة المنورة في صدري؛أي:وقع في خَلدي وخطر ببالي،ومنه الحديث:"وما يَهجِسُ في الضمائر"[4] .ويقول العدناني: ويقولون:آخَذَهُ على ذنبه،والصّواب:آخذه بذنبه مُؤاخذة؛أي:عاقبه عليه،مستنداً على الحديث:"مَنْ أصاب من ذلك شيئاً أُخْذَ به[5].ويقول العدناني:ويزعم النّحويون أنّ (حوائج)جمع لواحد لم ينطق به،وهو(حائجة)،وقال اللّسان:ذكر بعضُهم أنّه سُمعَ(حائجة)لغة في(الحاجة)[6].ويقول:وممّا يؤيّد صحة(الحوائج)ما يأتي في الحديث:"أطلبوا الحوائج عند حسبان الوجوه"،وفيه أيضاً:"استعينوا على إنجاح الحوائج بالكتمان"[7]. ويقول العدناني:ويجمعون "الخشبة"على أخشاب ،والصّواب: أن تُجمع على:خُشُبٍ مستنداً على الحديث:"خُشُبٌ بالليل ،صُخُبٌ بالنهار"[8].ويقول أيضاَ:ويقولون:فلانٌ يُحبُّ الخُضَار أو الخُضروات،والصّواب:يُحبُّ الخُضَرَ أو الخُضْرَ،مُفردها:خُضْرَةٌ ويجوز أن يكون المفرد خَضْراءَ،وجمعه خَضْروات،وقد قال-صلّى الله عليه وسلمَ-:"ليس في الخَضْراوات صدقةٌ"،ويعني بها الفاكهة الرّطبة والبقول،وهناك حديثٌ آخر ورد فيه:"أُتيَ بقدرٍ فيه خَضراتٌ"؛أي:يقول واحدُها خَضِرٌ[9] .ويقول العدناني في باب الخُلُق:وجاء في مستدرك التّاج :الخُلُقُ العادة (و العادة قد تكون حسنة وقد تكون سيئة) مستنداً على قول الرّسول(ص):"أكملُ المؤمنين إيماناً أحسنُهم خُلُقاً"[10].

---

1 - العدناني،معجم الأخطاء الشّائعة،مكتبة لبنان،بيروت،ص5.
2 - المرجع السّابق نفسه.
3 - العدناني،الأخطاء الشّائعة،مكتبة لبنان،بيروت،ط2،ص275.
4 - المرجع السّابق ،ص257.
5 - المرجع السّابق،ص22.
6 - المرجع السّابق،ص81.
7 - المرجع السّابق،ص82.
8 - العدناني،معجم الأخطاء الشّائعة،مكتبة لبنان،بيروت،ط2،ص78.
9- المرجع السّابق،ص79.
10- المرجع السّابق،ص84.

احتّج العدناني كثيراً في معجمه باللغات سواء أكان ذلك استدلاً أو تعزيزاً للشواهد. ويبدو أنّ موقف العدناني من بعض لغات العرب لا تخلو من تناقض ،فتراه في معرض حرصه على أن تكون اللّغة رابطاً يُوحد العرب بعد أن تمزقت كلمتُهم،يقبل أي لغةٍ من لغات القبائل الجاهلية يقول:تشبثت بكل كلمة مألوفة لدينا تفوَّهت بها إحدى القبائل في العصر الجاهلي[1] ،وفي موضعٍ آخر من مقدمة معجمه نراه يرفض بعض لغات العرب بحجة الشّذوذ ومخالفة القياس
يقول:استنكارُ بعض ما جاء على لسان الأعراب الأميين من أخطاء:مثل كسر حرف المضارعة في(إخالُ)،ورفع الأسماء الخمسة بالألف،كقولهم:مكرهٌ أخاك لا بطل. ويستنكر أيضاً بعض ما جاء في الشّعر الجاهلي أو الإسلامي مخالفاً القياس والقواعد النّحوية،كقول أبي النّجم العجلي[2]:

إنَّ أباك وأبا أباهـــــــا ♣♣ قد بَلَغا في المجد غايتا هــا.

ويعول العدناني في كتب اللّغة على أمهات المعجمات كلها ،أو بعضها أو واحدٍ منها، على أن لا يكون سبب الإنفراد خطأ مطبعيا [3].ولم يفرق بين القديم والحديث من المعجمات.
ويرى الاحتّجاج ببيت لأحد أمراء الشعر الجاهلي-على حد عبارته- على أن لا يكون منحولاً أو لأحد فحول شعراء صدر الإسلام والعصر الأموي مع إهمال جميع ما شذ عن قواعد الصّرف والنّحو والابتعاد عن جلّ الضرائر الشّعرية التي يسمح بها للشاعر دون النّاثر[4] .
ونراه قد احتّج في مواضعَ متعددةٍ بأشعار المولّدين[5]،فمن ذلك ما جاء في قولهم:هو عاطلٌ عن العمل،وصوابه-عنده-وعاطل من العمل،وكانت أدلته على ذلك ثلاثةً ما ورد في المصباح و المنير وقول الشريف الرّضي:

إلا الخلافة ميّزتك فإنّني ♣♣ أنا عاطلٌ منها،أنت مُطَوَّقُ .

وقول أبي تمام:

لا تُنكري عَطَلَ الكريم من الغنى ♣♣ فالسّيل حربٌ للمكان العالي.

أمّا موقفه من الاحتّجاج بالشّعر الذي لم يسم قائله ،فيمكن أن يُقال :كان يحرص على عزو الشّعر إلى صاحبه وهو قول الشّاعر[6]:

كِلا أخي وخليلي واجِدي عَضُداً ♣♣ في النّائبات وإلمام المُلمّات.

تشغل المسائل الصّرفية حيزاً واسعاً في حقل التّصحيح اللّغوي ،لذلك كان استدلال العدناني بها في معجمه واسعاً،من ذلك ويقولون[7]:كانا مُتصارمين فأصبحا يتكلمان،والصّواب:كانا فأصبحا

1- المرجع السّابق،ص10.
2 - المرجع السّابق،ص8.
3- المرجع السّابق ،ص5.
4 - المرجع السّابق نفسه.
5- المرجع السّابق،ص173.
6- العدناني،معجم الأخطاء الشّائعة،مكتبة لبنان،بيروت،ط2،ص220.
7 - المرجع السّابق ،ص222.

يتكالمان،فالأفعال التي تأتي على وزن"تفاعل" تكون للمشاركة بين اثنين .ويقول[1] :ويجمعون "كفيف"على أكفياء ومكافيف،والصّواب: أكِفاء؛لأنّه جمع الصفة على وزن"فَعيل" مُضاعفه،مثل:عزيز أعزاء،ذليل أذلاء،و الكفيف هو الأعمى.نكتفي بهذين المثالين ؛لأنّ الأمثلة كثيرة ولا نستطيع ذكرَها كلَّها . وخلاصة القول:نقول أنّ العدناني عوّل على القواعد الصّرفية في معجمه كثيراً وكان يُقدم القواعد القياسية على المسموع من النّادر والشّاذ .وكانت المسائل النّحوية في معجمه متسعةً ؛لأنّ كثيراً من قضايا الأخطاء الشّائعة تتعلق بعلم النّحو،ويجيز استعمال الكلمات و التّراكيب لمختلف في صحتها،معولاً على رأي البصريين أو الكوفيين، يقول:في أمهات كتب النّحو ،معتمداً على رأي مدرسة البصريين و الكوفيين،عندما أجد رأيّ إحداهما أقربَ إلى العقل،وبعيداً عن التّعقيد،مع إجازة رأيّ المدرسة الأخرى[2].ويسعى إلى تضييق الخلاف بين الفصحى والعامية،لذا فقد آثّر استعمال الكلمة الصّحيحة التي يتفوه بها العامة،على الكلمة التي تأبى العامة استعمالها[3].فهو-هنا- يقدم الفصيح الشّائع على الفصيح المهجور،ولكنّنا نرى العدناني-في بعض المواضع-لا يلتزم هذا المقياس،فيخطئ عبارة شائعة معتمداً على بعض وجوه القواعد النّحوية،فمن ذلك قوله:ويقولون:أيُّهما أفضلُ الصّناعة أم التجارة؟والصّواب:أيُّما أفضلُ الصّناعة أم التّجارة؟لأنّ الضّمير يجب أن يعود إلى اسم قبله،لا إلى اسم بعده[4].صرّح العدناني بميله إلى القياس بل بحبّه له،يكمن ذلك في مسألة مؤنث الكلمة"إنسان"وذلك في قوله:ويقولون:فلانةٌ إنسانةٌ صالحةٌ ،مؤيداً قولَ صاحب التّاج ويقول :ولكن صاحب التّاج يُخالفُهم في ذلك:ويقول: إنّ العرب استعملت (إنسانة)قليلاً ،والقلة لا تقتضي إنكارها ،والقول إنّها عامية[5].

فاتبع العدناني ذلك قائلاً:وأنا من رأي صاحب التّاج من حيث جواز استعمال كلمة"إنسانة"؛لأنّني أحبُّ القياس،ولا أميل إلى الشّذوذ[6].

ونلتمس من معجمه أنّه استعمل المجاز في مواضعَ قليلةٍ وذلك ما جاء في قوله:ويخطّئ د،مصطفى جواد مَنْ يقول:خرج فلانٌ على القانون ويقول إنّ الصّواب هو خرج عن القانون،فكان استشهاده بقول الشّريف الرّضي صحيحٌ ،ولكنّه لا يحولُ دون خروجه على طريق **المجاز**،وأيضاً إذ يُتيحُ لنا المجاز أن نقول:خرج على القانون؛لأنّ القانون تضعُه الدّولة،فهو مسببٌ عنها ،فهو **مجازٌ مرسلٌ** علاقتُه المسّببة[7] .ويقول :ويقولون:تَدَاعى جِدارُ الحديقة

---

1 - المرجع السّابق،ص219.
2- المرجع السّابق،ص6.
3 - المرجع السّابق،ص11.
4 - المرجع السّابق،ص32.
5 - المرجع السّابق،ص30.
6 - المرجع السّابق،الصّفحة نفسها.
7 - العدناني،معجم الأخطاء الشّائعة،مكتبة لبنان،بيروت،ط2،ص77.

للسقوط،والأعلى:تَداعَى جِدارُ الحديقة**(وهو من المجاز)**؛لأنّ المعنى تداعى:سقط،أو مال إلى السُّقوط[1].وقال:ويقولون:رَسَّخ قدميه في النّحو،والصّواب هو أرسّخ قدميه في النّحو إرساخاً**(مجاز)**؛**أي:**ثبتهُما(الجامع للكرماني والقاموس،والتّاج والمتن والوسيط)[2].ويقول أيضاً:ويقولون:أرسل له مالاً ،والصّواب: أرسل إليه مالاً وأعطى - مثالا أخر-أرسل اللهُ فلاناً عن يدِه**(مجاز)**:خَذَلَهُ.

وهنا نكتفي بهذا القدر من الأمثلة،ونخلص إلى أنّ العدناني كان اعتماده على المجاز قليلاً.

3)- <u>معجم صلاح الدّين الزّعبلاوي(ت،2001م):أخطاؤنا في الصّحف والدّواوين</u>

على لسان ابنه رافع صلاح الدّين الزّعبلاوي يقول[3] :كان والدي محباً للعلم و المطالعة و البحث ،قصد المعرفة من أبواب عدةٍ،فقد نال الإجازة الجامعية في الحقوق،بل عُرف أستاذاً ماهراً لمادتي التّاريخ والجغرافيا،وألّف كتباً كثيرةً في اللّغة العربيّة وأوّلها كتابه أخطاؤنا في الصّحف والدّواوين؛الذي بدأ بتأليفه ولم يتجاوز الرّابعة والعشرين ربيعاً،وأتم نشره،ولم يتم السّابعة والعشرين وذلك في عام 1939م، وهو الكتاب الذي لمع اسمُه به وذاع بفضله صيتُه بين نحاة القرن الماضي كما تقلّد عدةَ مناصب أدارية وتربوية، إلى أن وافته المنية عام 2001م.

كتاب أخطاؤنا في الصُّحف والدّواوين، امتّاز ببيان مذاهب القدماء والمحدَثين في نقدهم للاحتّجاج اللّغوي[4]،ومناقشة بعض أساليب الكتابة الدّيوانية،ومحاولته إصلاح هذا اللّون من الكتابة ،وتفصّيله الأسسَ أو المعايير التي صدر عنها الاستشهاد والاحتّجاج[5] .

وقد كان د،عبد الفتاح سليم مُحقاً عندما وضّح تميّز الزّعبلاوي في هذه المسألة حيث قال:من بين المحدَثين الذين عرضوا لمباحث الصّواب والخطأ ،تميّز بميّزات ثلاث[6]،ثم فصّل القولَ في هذه الميّزات ومجملها:عرضه مذاهب القدماء والمحدَثين في نقدهم الاستعمال اللّغوي،وتخصصه فصلاً لإصلاح كثير من الأساليب الواردة في لغة الدّواوين والقرارات والمراسيم الحكومية والميّزة الثالثة هي عرضُه مقاييسَه في أحكامه اللّغوية.

استّدل الزّعبلاوي في مواضعَ كثيرةٍ من كتابه بآيات من القرآن الكريم منها ما جاء في بسطه القول في علة فساد القول:الشّائع لم يعّد قادراً على التّعلم أو صالحاً للعمل،فنقل قول صاحب

1- المرجع السّابق، ص90.

2- المرجع السّابق، ص104.

3- رافع صلاح الدّين الزّعبلاوي،سيرة حياة أديب.

4- صلاح الدّين الزّعبلاوي،أخطاؤنا في الدّواوين والصّحف،المطبعة الهاشمية،دمشق،سوريا،1939،ص3، 4 وما بعدها.

5- المرجع السّابق، ص45 وما بعدها.

6- د،عبد الفتاح سليم،اللحن في اللّغة (مظاهره ومقاييسه)،ط1،ص275 وما بعدها.

الكشاف في قوله تعالى:"إنَّهم إن يَظهروا عليكم يَرجُمُوكم ويُعيدُوكم في مِلَّـتِهم"[1] ،...قال الزّمخشّري:ويعيدوكم أو يُدخلُوكم في ملَّتهم بالإكراه العنيف، ويعيدوكم إليها....و العودُ في معنى الصّيرورة أكثر شيء في كلامهم[2].وفي مسألة جواب (لمّا) هل يكون مضارعاً؟استشهد بقوله تعالى:"فَلَمّا ذَهَبَ عَنْ إبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ البُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوْطٍ"[3] .فقد قالوا:إنّه على حذف الجّواب،وقدروه:أقبل يجادلنا أو على تأويله بالماضي وقد روه:جادلنا،فالجمهور على أنّ جواب(لمّا) لا يكون مضارعاً وإن جاء خلاف ذلك فمؤول[4].ومن المواضع التي احتّج فيها بآيات كريمة مبحث"كلا وكلتا"[5]،فالأفصح الإخبار عنها بالمفرد،قال الله تعالى:"كِلْتَا الْجَنَتَيْنِ آتَتْ أُكُلَّهَا"[6]. وفي تصحّيحاته بعض مسائل التّعدية[7] أورد عدةَ شواهدَ على"في" الدّالة على الظرفية المجازية،كقوله تعالى:"وَإِنْ اسْتَنصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُم النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ"[8] . وفي قبول استعمال فعل "صدّق"[9] بمعنى :أقرّ و وثق فاستدل بقوله تعالى:"نَزَّلَ عليك الكِتَابَ بِالحَقِ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ"[10].وردّ من خطأ المصدر الصّناعي "المسؤولية" محتجاً بقوله تعالى:"وَأَوْفُوا بِالعَهْدِ إِنَّ العَهْدَ كَانَ مَسْؤُولاً"[11] .وقوله تعالى:"إِنَّ السَّمْعَ وَ البَصَرَ وَ الفُؤَادَ كُلُّ أولئك كان عنه مسؤولاً"[12].

وخلاصة القول يمكن القولُ أنَّ استدلال الزّعبلاوي بآيات القرآن كان واسعاً.

لم يُصرّح الزّعبلاوي في بسطه المعايير المعتمدة عنده باحتّجاجه بالقراءات القرآنية ،فاستجلاء موقفه منها يمكن لتماسُه في فصول كتابه،من خلال التّحليلات و المناقشات التي أوردها في معرض تصوياته اللّغوية. ونخلص من هذا أنّ الزّعبلاوي كان مقلاً في احتّجاجه بالقراءات ،إذ لا نكاد نلمح أثراً للاستدلال بها في كتابه هذا الذي بين أيدينا ،ومن المواضع القليلة التي احتّج فيها بالقراءات ؛ضبط القاف من (القرْحُ)حيث قال:أمّا (القرْحُ)فهو بالفتح والضّم،قال تعالى:"إِنْ يَمْسَسْكُم قَرَحٌ فَقَدْ مَسَّ القَوْمَ قَرحٌ مِثْلُهُ،وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ"[13].وقد قرئ بالضّم[1] .ومن

1- سورة الكهف،الآية 20.
2- صلاح الدّين الزّعبلاوي،أخطاؤنا في الصّحف والدّواوين،المطبعة الهاشمية،دمشق،سوريا،1939،ص150.
3- سورة هود،الآية74.
4 - المرجع السّابق،ص151.
5 - المرجع السّابق،ص132.
6- سورة الكهف، الآية33.
7- صلا ح الدّين الزّعبلاوي،أخطاؤنا في الصّحف والدّواوين،ص138.
8- سورة الأنفال،الآية 72.
9- المرجع السّابق،ص206.
10- سورة آل عمران،الآية03.
11- سورة الإسراء،الآية34.
12 - سورة الإسراء،الآية36.
13 - سورة آل عمران،الآية 140.

استدلاله بالقراءات أيضاً ؛ضبط مباني الكلم،وبيان الوجه لها،في قوله:"خطف،يخطف" من باب فرح يفرح،وقال بعضُهم من باب ضرب يضرب،وقيل:هو ضعيفٌ،وقد قرئ بهما في قوله تعالى:"يَكَادُ البَرَقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ"[2] قال صاحب الكشاف: قرأ مجاهد بكسر الطّاء،والفتح أفصحُ وأعلى[3].

استدل الزّعبلاوي بالحديث على متن اللّغة،ومن أمثلة ذلك ما جاء في ضبط كلمة(بَحبُوحة)فبعض الكتاب يفتحُ ياءَه الأوّلى،و الصّواب،ضمّها ،ففي الحديث:"مَنْ ستره أن يسكنَ في بُحبوحة الجنة فليلزم الجماعة[4].واحتّج على صحة جمع (حاجة)على حوائج،بما نقله ابن الحنبلي عن ابن بري عن عددٍ من العلماء،كما نقل احتّجاج ابن بري الحديث:"استعينوا على إنجاح حوائجِكم بالكتمان"،وحديث آخر:"اطلبوا الحوائجَ إلى حسان الوجوه"[5].ومن مجيء "في" للظرفية المجازية، الحديث:"إمامٌ عدلٌ وشابٌ نشأ في عبادة الله"[6].وأيضاً :جمع (نية) يقول:تُجمع على(نيات)لا على(نوايا)،كما هو شائع قال الزّعبلاوي:فقياس جمعه(نيات)معتمداً على الحديث:"إنَّما الأعمالُ بالنيات..."[7].

فصلاح الدّين الزّعبلاوي:صرَح بأنّ ما أورده من الأحاديث الشّريفة وبعض الأشعار كان للاستئناس لا للاحتّجاج[8].وقال في موضعٍ أخرمن كتابه:فلا يظننَّ ظانٌ أنَّ كلَّ ما بسطناه من أقوال الأيمة والأحاديث والأشعار قد قصدنا به الاحتّجاج ،فقد سقنا أكثرَه ؛ككلام ابن الجنّي والحريري على جهة الاستئناس وسبيل التّمثيل بعد إدلاء الحجة وإيراد الدّليل ،تذرعاً بذلك إلى تقرير الحكم، وإرادة تمكين البحث في نفس القارئ[9].قال الزّعبلاوي وهو يتحدث عن ضرورة الاستقصاء و الشمول في المراجعة و البحث قبل إطلاق الحكم: فلا يمكن التّعويل في المنع على نقل من نقول المعاجم؛إذ لابدّ من الوقوف على سائر النصوص التي تصل إليها يد الباحث،ليتهيأ الفصل والقطع،ومن هنا مسّت الحاجة إلى وضع معجم إذا جمع،وإذا استُرشد محض النصح فأغنى[10].وقال موضحاً فيأثر الاستقصاء المتبسر أو الاستقراء الناقص:وسترى أنّ استغناء بعض المحققين ببعض المراجع مع كثرتها قد أداهم إلى المجازفة في كثيرٍ من أقوالهم وأصارهم إلى

1- صلاح الدّين الزّعبلاوي،أخطاؤنا في الصّحف والدّواوين،ص161.
2 - سورة البقرة،الآية20.
3- الزّمخشّري،الكشاف،ط1،ص219.
4- صلاح الدّين الزّعبلاوي،أخطاؤنا في الصّحف والدّواوين،المطبعة الهاشمية،دمشق،سوريا،1939م،ص3،7
5 - المرجع السّابق،ص91.
6- المرجع السّابق،ص137.
7- المرجع السّابق،ص276.
8- المرجع السّابق،ص4.
9- المرجع السّابق،ص13.
10 - صلاح الدّين الزّعبلاوي،أخطاؤنا في الصّحف والدّواوين،ص12.

كلام لا يُثبت على النقد[1] .ومن أمثلته اعتماده على مرجعٍ واحدٍ:ما جاء في الموارد لفاسد القول وسخفيه على "فُعال"[2]،وجواز مطاوع هزمه،تقول:هزمه الآتية:(هُراء)-بضمّ الهاء-فهُزِم،وهَزَمه فانهزم[3].ففي هذه المواد اعتمد الزّعبلاوي على المعاجم التي تردّدت أسماؤها في مصنفه لسان العرب،وأساس البلاغة و المصباح المنير و،كما ذلك في كلمة(الوحدة):المشهورة أنّها بفتح الواو كما نقل الزّعبلاوي عن الفيومي،وعندما رجع الزّعبلاوي إلى (التّاج)وجد أنّ ضمّ الواو قد ورد عنهم،فقالوا:وُحدة[4].ولم يعتد الزّعبلاوي بالمعجمات الحديثة،وكان معول على المعجمات القديمة ،تجلى ذلك في قوله:فالذي اعتمدنا نصوصَه من معاجم اللّغة وأسفارها ما قدِّمَ عهدُه،كالصّحاح والقاموس،و الأساس،ومقدمة الأدب ،واللسان والتّاج ومفردات الرّاغب،والنهاية والمزهر والكشاف وأشباهها...ولم نحفل بما صنّفه المتأخرون؛كمحيط المحيط وأقرب الموارد والبستان،و المنجد والمعتمد وأضرابها[5] .وأجاز اسم المكان(مَعرَض)،بفتح الرّاء على أنّه للثلاثي المجرد (عرِض يعرض)،معتمداً على قول الفرّاء الذي جاء في الصّحاح،وهو أنّ (عرَض يعرض)،(وعرِض يعرض) لغتان جيدتان،ونقل ابن منظور اللّغتين أيضاً[6].

أمّا استدلاله بالشّعر فاستدل بأشعار الجاهلين والمخضرمين والإسلاميين والأمويين وعصر الاحتّجاج هو المعول عليه في تصحيحاته ومناقشاته اللّغوية،وقلّ أن احتّج بشعر المولّدين والمجهولين.

ومن الشعراء الذين احتّج بشعرهم جرير[7] في فتح الحاء من كلمة(حَراك)بمعنى الحركة،وبشعر الأخطل في مسـألة حمل(لو)على(إنْ) في نحو:وليعلموا أنّي لا أرهب جانبهم ولو كنت وحدي بمعنى وإنْ كنت وحدي،وفي القول الشّائع:لم يحر جواباً؛لم يرجع ومن الخطأ فتح ياء المضارعة،فالفعل الرّباعي(أحار)،قال الأخطل:

هَلاَّ ربعت فتسأل الأطلالاً ♣♣ و لقد سألت فما أحَرْنَ سؤالاً[8].

ومن الشّعراء الفصحاء الذين احتّج بشعرهم على(لام التّقوية):عمرو بن كلتوم وزهير بن أبي سلمى والأعشى،ولبيد،والحطيئة[9]. فكتفينا بقول شاعرين وهما :عمرو بن كلتوم وزهير بن أبي سلمى.

---

1 - المرجع السّابق ،الصفحة نفسها.
2 - المرجع السّابق ،ص278.
3 - المرجع السّابق،ص279.
4 - المرجع السّابق،ص180.
5- صلاح الدّين الزّعبلاوي،أخطاؤنا في الصّحف والدّواوين،ص19.
6- المرجع السّابق،ص95.
7- صلاح الدّين الزّعبلاوي،أخطاؤنا في الصّحف والدّواوين،المطبعة الهاشمية،دمشق،سوريا،1939م،ص164.
8- المرجع السّابق،ص169.
9 - المرجع السّبابق ،ص162.

قال عمرو بن كلثوم:

ونحن التّاركون لمّا سخطنا ♣♣ ونحن الآخذون لما رضينا.

وقال زهير بن أبي سلمي:

وكائن ترى من صامتٍ لك معجبٌ ♣♣ زيادتُه أو نقصه في التّكلّم.

واحتّج بشعر الطّرمَّاح بن حكيم في الرّد على مَنْ لحن قولُهم:أنس إلى كذلك بتعدية الفعل(أنس) بحرف الجر(إلى)،فنقل قول صاحب الأساس الذي أجاز:أنس به وأنس إليه،واستئناس به.

ثم احتّج[1] بقول الطّرمّاح:

كلُّ مستأنسٍ إلى الموت قد خـــــــا ♣♣ ض إليه بالسّيف كُلَّ مخاضٍ.

واحتّج أيضاً بشعرٍ دون أن يُسمي قائلَه،وذلك في حرف العين(مادة الغث والسمين)،والصواب أنّها بالسّين وهي عكس الغث،أي:المهزول ،وذلك باستدلاله بقول شاعرين لم يحددهما:

قال الأوّل:

سمينُ قريش مانعٌ منك لحمَه ♣♣ وغثُّ قريش حيث كان سمينُ

وقال الآخر:

وقريشُ هي التي تسكنُ البحـــ ♣♣ رَبها سميّت قريشُ قريشا.

تأكل الغثَّ و السّمينَ ولا تتـــ ♣♣ ركُ يوماً لذي جناحين ريشا.

واستدل الزّعبلاوي في مواضعَ من كتابه بالقواعد القياسية في الصّرف والنّحو فمن ذلك تخطئة جمع(نية) على (نيات)،وقياس جمعها –كما قال:(نيات)[2] .ويحتكم الزّعبلاوي إلى قواعد الصّرف في رد الاستعمال الذي حاد القصد فيه عن القاعدة فالوزن(فَعْلة) من الثلاثي للمرة و(فِعْلة) للهيئة فيستعملون (فَعْلة) ويريدون معنى الهيئة؛كقولهم:نظر إليه(نَظرة) الرّحيم ونظر إلى الأكل(نظرة)النهمِ والصّواب ذلك إذا كان القصد بيان الهيئة لا المرة بكسر النون في(نِظرة) قال الزّعبلاوي:وهو قياسه كما لا يخفى[3].ونقل أمثلة من جموع المصادر التي وردت في كثير من كتب اللّغويين والنّحويين نحو:قصد قُصود،حذف حُذوف،حمل حُمول،فصل فصول،غلط أغلاط،وعد وعود،وجل أوجال[4]

ثم يقول:فالتّعرف في المصدر أشهر من أن تكثر عليه الأمثلة،وأنت لو أحصيت ما يجمعُه الكتابُ اليوم من المصادر ،بحكم مقتضيات التّعبير لأعياك الحصر[5] .

أمّا القواعد النّحوية فشغلت حيزاً ملحوظاً في تصحيحاته اللّغوية ومن استدلاله بالقواعد النّحوية:فمن ذلك:أخذه برأي الجمهور في مسألة جواب (لمّا) التي تطرقنا لها في السّابق وتطرق

---

1 - المرجع السّابق،ص125،126.

2- المرجع السّبابق،ص272.

3- المرجع السّابق،ص276.

4- المرجع السّابق،ص303،307.

5 - المرجع السّابق،ص3،7.

في كتابه أيضاً إلى العدد من حيث تمييزه وتعريفه،وفي هذا يقول: ولا تقول:الخمسة ألاف كتاب،واشتريت خمسمئة ألف الكتاب،ولا تقول:الخمسمئة ألف كتاب،تجر- كلِّ ذلك –المعدود الأخير وتعرفه؛لأنّ العدد مفرد[1].

و بالنسبة لقاعدة العدد(ثمان)،قال: ثمان:اسم منقوص،ياؤه في غير التّركيب كياء قاضٍ،فهي تثبت حيث تثبت هذه،وتحذف حيث تحذف[2].ويقول الزّعبلاوي:ونحن أحوج ما نكون إلى تثبيت أكثر المباني على دعائم القياس ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً[3].ويخضع مفهوم القياس –عنده- قائلاً:فللقياس-عندنا- وجهان:**قياس منقول**:قد قالت به الأيمة الاطراد أو غلبة مالوا بها إلى الاطراد و**قياس اجتهادي**:وهو ما يُرى أنّه لأبأس من الأخذ به،ولو لم ينقل؛لأنّ الحاجة إليه في التّعبير أو التّسهيل،تؤنسه غلبة أو اشتهار وموقع من القبول[4].

والقياس في (طار يطير) أن يكون مصدره(المطار) ومكانه وزمانه(المطير)،لكن السماع قد جاء ب(المطار)مصدراً واسماً فينبغي أن يُنطق به على مجيئه[5] .

فالسماع مقدمٌ على القياس-عنده- غالباً،وقد يُقدم القياس على السّماع أحياناً،جاء ذلك في حديثه عن اسم المفعول من الثّلاثي المعتل العين بالواو أو اليّاء،نحو[6]: (مصون) من (صان يصون)،و(مبيع) من باع يبيع...وبعد ذلك قال: ومذهب الجمهور في كلّ ذلك أنْ يُؤخذ بالمسموع منه ويوقف عند حده،والقياس والمشهور مع ذلك أولى وأجود على كلِّ حالٍ[7] .

في الأخير نخلص إلى أنّ مصححّي العصر الحديث اعتمدوا في تصحيحاتهم للأخطاء على المعايير أو المناهج الآتية:السّماع والقياس والإسناد إلى المعاجم والإسناد إلى قواعد الصّرف والنّحو و التّضمين والمجاز والشيوع و قرارات المجامع العربيّة.

4) – مناهج التّصحيح اللّغوي في المعاجم الحديثة:

بحسب اتجاه المصوب والمخطئ ينزع كلُّ فريقٍ للمنهج الذي يجد فيه ضالته ، وذلك حسب أعلى درجة الفصاحة ،ابتداء من القرآن وقراءاته ثم الحديث الشريف ثم كلام العرب شعراً ونثراً ثم المعاجم ثم القياس وصولاً إلى أساليب التّخريج [8].

1- المرجع السّابق،ص72،73.
2- المرجع السّابق،ص120.
3- المرجع السّايق،ص24.
4- المرحع السّابق،ص15.
5 - المرجع السّابق،ص94.
6- المرجع السّابق،ص106.
7 - المرجع السّابق،الصّفحة نفسها.
8- ينظر:د،العربي دين،قضية التّصويب اللّغوي في العربيّة بين القدماء والمعاصرين ،عالم الكتب الحديث،إربد،الأردن،2015م،ص269،268،267،266.

1) – الســـــــــــماع:

1 . أ-القـــرآن الكريم وقراءتـــه:

كان الاحتّجاج بالقرآن الكريم واسعاً عند الجميع ،فقد أكثروا من استدلالاتهم بالقرآن الكريم ومن أمثلة ذلك إميل بديع يعقوب :الذي صوّب استعمال كلمة"تزوج بـ" مستنداً على القرآن الكريم،يقول في ذلك:يُخطّيء زهدي جار الله من يقول: "تزوج فلانٌ بامرأة غنية"،استناداً إلى ذهب إليه يونس من أنه ليس من كلام العرب أن تقول:تزوجت بامرأة،ولكن جاء في القرآن الكريم:"وزوجناهم بحورٍ عينٍ"[1].

وصوّب أحمد مختار استعمال كلمة(قدّر) بمعنى(احترم) مستنداً في ذلك على قراءة أشار إليها الزّمخشري،فقد قرئ به قوله تعالي:"وما قدّروا الله حقَّ قدره"[2] .

ماعدا اليّازجي فلم يكن استدلالُه بالقرآن الكريم واسعاً.أمّا القراءات فالذين لم يستدلوا بها أمثال محمّد العدناني الذي لم يذكرها في مقدمة معجمه،والزّعبلاوي كان احتّجاجه بالقراءات نادراً وإميل بديع يعقوب كان استدلاله بالقراءات قليلاً.

1. ب- الحـــديث النبوي الشّـــريف:

كان الاستدلالُ بالحديث الشّريف مقبولاً بالنسبة للمصححين المحدَثين، ومن ذلك كان استشهاد اليّازجي بالحديث قليلاً بالنظر إلى أدلته الأخرى خاصة السّماع أو النقل –معظم ما استشهد به من الأحاديث- مسوقاً في الاقتباسات التي نقلها من المعاجم وكتب اللّغة ،وصرّح العدناني في مقدمة معجمه بالاستدلال بالحديث ،أمّا الزعبلاوي أشار إلى أنّه مع جمهور النّحاة في أصول الاحتّجاج وضوابطه،ولكن صرّح بالاحتجاج ببعض الحديث ،وأنّ بعضه الآخر مسوقٌ للاستئناس وإميل يعقوب لم يكن احتّجاجه بالحديث واسعاً .

1. ت- كـــلام العـــرب:

فكان احتّجاج المصوّبين بالشعر واسعاً في مصنفاتهم ،وفي ذلك يقول د،العربي دين:يلاحظ في كتب التّصحيح اللّغوي الحديثة كثرةَ الاستشهاد بالشّعر مقارنةً بالنثر[3] حيث استدلوا بالشّعراء الإسلاميين والجاهلين والمخضرمين والأمويين وغيرهم وبأشعارٍ مجهولة القائل ومن ذلك ،مثلاً، اليّازجي استدل بشعر الشّعراء المتقدمين،ولكنّه خطّأ بعضهم كالحارث بن حلزة وعنترة وعدي بن زيد وغيرهم،وخطّأ كثيراً من المولّدين كأبي تمام و الصّاحب بن عبادة وابن نباتة المصري وبن الفارض ،وساق بعض أشعارهم للاستئناس بها،كما أورد في مواد كتابه أشعارٍ لم يسم قائلها ،وكذلك محمّد العدناني صرّح في مقدمة معجمه بأنّه لا يحتّج إلا بالشّعر الجاهلي والإسلامي والأموي أمّا أشعار المولّدين والتي لم يسم قائلها فهي

1- المرجع نفسه،ص267،266.

2- المرجع نفسه،ص267.

3- المرجع نفسه،ص214.

مسوقةٌ في كتابه للاستئناس.فصرّح صلاح الدّين الزّعبلاوي أنّ احتّجاجه بشعر المولّدين وبأشعار المجهولة القائل كان للاستئناس،وأكثر إميل يعقوب من الاستدلال بأشعار الفصحاء وبأشعار الذين لم يرض الأصمعي لغتهم كذي الرُّمة والكُميت ،كم استشهد بأشعار بعض المولّدين كالمتنبي وشواهد لم يسم قائلها.

أمّا النثر فكان الاستدلال به نادراً ،وفي هذا السّياق يقول د، العربي دين في كتابه "قضية التّصويب اللّغوي في اللّغة بين القدماء والمحدثينّ":الملا حظ في كتب التّصويب اللّغوي عموماً هو قلة الاستشهاد بالنثر[1] .

2)- <u>الاستناد إلى المعاجم:</u>

استّتند المصحّحون المحدثون في تصحيحاتهم للأخطاء على المعاجم القديمة أكثر من المعاجم الحديثة .

ومن ذلك محمّد العدناني الذي فشا استدلالُه بما نقلته المعجماتُ وكتبُ اللّغة فشّواً واسعاً فكثيراً في مواد معجمه أسماء معجمات قديمة وحديثة،وكان اعتماده على القديمة أغلب ،وفي مواضعَ يصرّح بأنّه معتمداً على المعاجم المشهود لها بالثقة والدقة وذلك في قوله:لم أقبل استعمال الكلمات التي لم ترد في جل المعاجم الموثوق بها،والمشهود لها بالدّقة أو فيها كلّها[2]،وفي مواضعَ أخرى يقبل الاستدلال بما جاء في معجمٍ واحدٍ،أمّا الزّعبلاوي فكانت المعجمات وكتب اللّغة أبرزَ الأدلة التي بسطها في كتابه ،وصرّح بأنّ المعجمات القديمة هي المعتمدة عنده،أمّا المعجمات الحديثة فلم يحفل بها، و هذا يبرر قوله:"ولم نحفل بما صنّفه المتأخرون،كمحيط المحيط وأقرب الموارد والبستان والمنجد والمعتمد وأضرابها"[3]،ويرى أنّ إصدار أحكام التّصويب اكتفاء بما ورد في معجم واحد من المعاجم ،غير كافٍ،بل يرى أنّ ذلك مجازفة،وإميل بديع يعقوب استند إلى المعجمات القديمة والحديثة استناداً واسعاً ودعا إلى ألا نحصر الاحتّجاج باللغة في قيود زمنية ومكانية.

3)- <u>القيـــــاس:</u>

استدل المصحّحون المحدثون بالقياس،فمن ذلك قال الزّعبلاوي هناك قياسٌ منقولٌ وقياسٌ اجتهاديٌّ حيث يقول:"فللقياس –عندنا- وجهان:قياسٌ منقولٌ وقياسٌ اجتهاديٌّ...تؤنسه غلبة أو اشتهار وموقع من القبول"[4].

ومن ذلك تخطيء اليّازجي لقولهم:فعل كذا في بادي الأمر،أي: فيؤوله بحجة أن لا معنى للبادئ هنا حملاً على اسم الفاعل إذا المقام يقتضي على المصدر والظرف[1].

1- المرجع نفسه،ص216.
2- محمّد العدناني،معجم الأخطاء الشّائعة،مكتبة لبنان،بيروت،ط2،ص10.
3- صلاح الدّين الزّعبلاوي،أخطاؤنا في الصّحف والدّواوين،المطبعةالهاشمية،دمشق،سوريا،1939م،ص19.
4- المرجع السّابق ،ص15.

ومن ذلك ردّ إميل يعقوب تخطيء بعض المخطئين جمع(بائس) على(بؤساء) ودليله في ذلك أنّ وزن(فْعَلان) يطرد في جمع فاعل الدّال على سجية مدح أو ذم؛نحو:عاقلٌ وعقلاء،وصالحٌ وصلحاء،باسلٌ وبسلاء،لذلك ارتأى أن يجمع (بائسون) و(بؤساء)[2] .

4)- <u>الاستناد إلى قواعد النّحو والصّرف:</u>

اعتمد المصوّبون المحدثون القواعد النّحوية والصّرفية بنسب متفاوتة حسب معالجتهم لطبيعة الأخطاء. فمثلاً اليّازجي تأتي القواعد الصّرفية في معاييره في المنزلة الثّانية أمّا المنزلة الأوّلى فقد استأثر بها السّماع ،كان السَماع – عنده- مقدماً ،وتنوعت القواعد الصّرفية عنده بحسب طبيعة الأخطاء،أمّا الآخرون أمثال العدناني وإميل يعقوب والزّعبلاوي وغيرهم فقد تنوعت الأخطاء الصّرفية و النّحوية الشّائعة التي عالجوها في مصنفاتهم،ومن بين القواعد الصّرفية التي اعتمدوا عليها كثيراً في تصحيحاتهم اللّغوية:الجموع والتّذكير والتّأنيث و النسب و المشتقات،ومن أمثلة ذلك يخطّيء إبراهيم المنذر ومحمّد العدناني مَنْ يجمع كلمة(مضيق) على (مضائق) بحجة أنّ ياء(مضيق) أصلية ،فلا تُقلب همزةً،فالصّواب إذن أنْ نجمعها على(مضايق)[3]. ومن ذلك يخطئ أسعد داغر وزهدي جار الله ومحمّد العدناني مَنْ يقول: جاء نفسُ الرّجل،بحجة أنّ كلمة(النفس) لا تضاف إلى الاسم المؤكد بل تُضاف إلى ضمير المؤكد فيقال:جاء الرّجلُ نفسُه[4].

5) – <u>التّضـــمين:</u>

التّضمين معانٍ،جاء في المعجم الوسيط:التّضمين عند العلماء اللّغة العربيّة على معانٍ منها إيقاع لفظ موقع غيره،ومعاملته لتضمنه معناه واشتماله عليه[5].ومن بين الكتب التي اعتمدت هذا المعيار كتاب"لغة الجرائد"لليازجي، الذي يقول: وأمّا تعديته إلى المشكور به بـــ (على) فيجوز على تضمين الشكر معنى الحمد[6] .ويقول إميل يعقوب:ويخطّئ زهدي جار الله مَن يقول:حدّق به ويذهب إلى أنّ الصّواب هو حدّق إليه،ولكن :جاء في معجم الوسيط :حدّق به:حدق وحدّق إليه:شدَّد النظر،وجاء في محيط المحيط :وقول الحريري:وأحدقوا به الأحداق متعدياً على التّضمين،كأنّه قال: أداروا به الأحداق ونحو ذلك[7]. واستّدل العدناني بالتّضمين في مواضعَ متفرقةٍ من معجمه فأجاز حروف الجر ،بشرط ألا يتغير معنى الفعل،قال العدناني:

---

1 - د،العربي دين،قضية التّصويب اللّغوي في العربيّة بين القدماء والمعاصرين،عالم الكتب الحديث،إربد،الأردن،2015م،ص269.

2 - المرجع نفسه ،ص269.

3 - المرجع نفسه،ص288.

4- المرجع نفسه،ص285.

5 - المرجع نفسه،ص249.

6 - إبراهيم اليّازجي،أخطاؤنا في الصّحف والدّواوين،مؤسسة الهنداوي،المملكة المتحدة،2020م،ص8،9.

7- إميل يعقوب،الخطأ والصّواب في اللّغة،دار العلم للملايين،بيروت،لبنان،ص111،112.

أوردت في المعجم قليلاً من الأفعال متلوّةً بحرف الجر خاصة بها؛ليتقيّد بها كُتّابُنا وشعراؤنا الذين...يرغبون في انتقاء الأفصح،بينما يجوز لمن يرضى بالفصيح أن يضع (اللام) بدلاً من(إلى) و(الباء) بدلاً من(في) و(على) بدلاً من(عن)...إلخ،إذا كان معنى الفعل لا يتغير[1] .
ويرى الزّعبلاوي أنّ التّضمّين قد اشتهر أمره الذي لا خلاف فيه،وقد صحّحه أكثر الحذاق...وهو في هذا متبع للزّمخشري والشّهاب والخفاجي والو احدي والزّبيدي[2].

6) – المجـــــاز:

المجاز موضوعٌ من أبرز مسائل البلاغة و هو بابٌ متسعٌ فيها،و العربيّة – كما نعلم-لغةُ مجازٍ فهو فشا فيها فشّواً كبيراً ،ولهذا حرص كثيرٌ من علماء التّصحيح اللّغوي على الفصاحة وخاصة أصحاب الاتجاه المتمسك بالمسموع .
ومن بين علماء التّصحيح اللّغوي الحديث إميل يعقوب الذي ردّ تخطئة قولهم:انتقدت الشّاعر فلاناً بقوله :ولكن يجوز أن نقول انتقدت الشّاعر فلاناً،على أساس المجاز ذي العلاقة الكلية فنحن نقصد الشّاعر جزءاً منه،وهو شعره[3] .والعدناني الذي يردُّ على د،مصطّفى جواد متخذاً المجاز المرسل معياراً للتصويب يتجلى ذلك في مناقشته العبارتين الآتيتين:خرج على القانون،وخرج عن القانون،فالثّانية صحيحةٌ عند مصطّفى جواد فيقول العدناني مخطّأً د،مصطّفى:خرج على القانون يُحمل العبارة على علاقةٍ من علاقات المجاز المرسل[4].
و الزّعبلاوي الذي وضّح المجاز في العبارة الشّائعة، تقول:فعلته رغم العقبات،وعلى رغم المكائد وأنت تريد أنّك فعلت ما فعلت قهراً لها؛أي:المكائد،كأنّك انتحلت لها إرادة المغالبة على وجه من المجاز[5]. وأيضاً إنكاره لتعدية الفعل(تسرب) ب(إلى) معتمداً على المجاز ،فهو يرى أنّ المعنى الأصلي للفعل(تسرب) هو(جرى) وسال ونحدر.

7)– الشّيـــــوع:

يتخذ مفهومُ الشّيوع في كتب التّصحيح اللّغوي الحديث معنى انتشار وذيوع الاستعمالات التي تخرج عن قواعد الصّواب ومعاييره المقررة[6].
وأنّ بعض مؤلفي كتب التّصحيح اللّغوي الحديث كان منهم المُجاز و المانع لاستعمال الشّيوع .
ويعتمد هذا المعيار إميل يعقوب في معجمه لتصويب الأخطاء وبذلك يقول:يخطئ مصطّفى جواد ومحمّد العدناني مَن يقول:حاكم رجعي بحجة...ولكن أثبت المعجم الوسيط كلمة(الرجعي) بالمعنى المحدث ونحن نستحسن هذا لإثبات الذي رفع الخطأ عن ملاين النّاس التي تستعمل تلك

---

1 - محمّد العدناني،معجم الأخطاء الشّائعة،مكتبة لبنان ،بيروت،ط2،ص9.
2- صلاح الدّين الزّعبلاوي،أخطاؤنا في الصّحف والدّواوين،ص201،202.
3- إميل يعقوب،معجم الخطأ والصّواب في اللّغة،دار العلم للملايين،بيروت،لبنان،ص257،258.
4- محمّد العدناني،معجم الأخطاء الشّائعة،مكتبة لبنان،بيروت،ط2،ص172.
5 - صلاح الدّين الزّعبلاوي،أخطاؤنا في الصّحف والدّواوين،ص186،187.
6- د،العربي دين،قضية التّصويب اللّغوي في العربيّة بين القدماءوالمعاصرين،إربد،لأردن،2015م،ص250.

الكلمة بمعنى المحدث[1] .واستأنس العدناني بالشّيوع في تصويب مجموعة من الاستعمالات يقول ذلك: وأنا أوثر (الحَلَقة) بفتح اللام؛لأنّها فصيحة ويتلفظ بها عامة النّاس[2] .

8)– قـــرارات المجامع العربيّة:

هناك من المصوّبين المحدثين الذين اعتمدوا قرارات المجامع العربيّة مثل العدناني في قوله:قبول جميع ما خترته من الكلمات التي أقرتها مجامعُنا اللّغوية ،لكي نسيرَ على هدى المجامع والمعاجم[3].ويقول أيضاً :اعتمدت في تصويب الكلمة على وجودها:في الكلمات التي أقرتها مجامعُ اللّغة العربيّة في القاهرة ودمشق وبغداد وعمان[4]. ومن الأمثلة التي ساقها في معجمه على ذلك إجازته الأساليب التّالية:سواءٌ عليّ أسافرت أم بقيت،سواءٌ عليّ أسافرت أو بقيت سواءٌ عليّ سافرت أم بقيت،سواءٌ عليّ سافرت أم بقيت. واستند إميل يعقوب في التّصحيح اللّغوي إلى قرارات مجمع اللّغة العربيّة في القاهرة،فهو يرى أنّها مستندة إلى بحوث لغوية علمية رصيّنة،ولكنّه يُقيد ذلك قائلاً:نحن لا نزعم أنّ المجمع اللّغوي معصوم عن الخطأ،فقد كان أحياناً بغير قراراته(لقد قرّر مجمع اللّغة العربيّة مثلاً إجازة الاشتقاق الأعيان للضرورة في لغة العلوم،ثم عاد فتوسع في هذه الأجازة بجعل الاشتقاق من أسماء الأعيان جائزاً من غير تقييد بالضرورة،لكنّنا لا نرى أبداً من الأخذ بقراراته ما دامت لم تخطأ[5].ومن استدلالاته بقرارات المجمع إجازته جمع(فَعل)على(أفعال) كبحثٍ على أبحاث،ودليله قرار لمجمع اللّغة العربيّة في القاهرة استند إلى مذكرات أثبت فيها أصحابُها أنّ ورود(فعْل) على(أفعال) أكثر من ورود(فَعل) على(فُعول)[6] .كما احتّج بقرارات المجمع أيضاً في تصحيح العبارة الشّائعة:حدث هذا أثناء كذا[7]،وردّ على مَن خطّأ:فلانةٌ جريحةٌ بإجازة مجمع اللّغة العربيّة تأنيث(فعيل) وصفاً لمؤنث إذا كان بمعنى(مفعول)[8].أمّا الزّعبلاوي فلم يكن استدلاله بقرارات مجمع اللّغة العربيّة في القاهرة واسعاً فمن ذلك استدل بقرارات المجمع اللّغوي في كلمة(الاستملاك)؛أي :طلب الحكومة تملك عقار لا تملكُه،ولم يرد بهذا السّماع ولا وجه له- عند الزّعبلاوي- إلا إذا حُمل على قياس صيغة (استفعل) كما يرى ذلك مجمع اللّغة العربيّة في القاهرة فهو – حينئذ- سائغ مقبول[9].

---

1 - المرجع نفسه،ص252.
2 - المرجع نفسه ،الصفحة نفسها.
3- محمّد العدناني،الأخطاء الشّائعة،مكتبة لبنان،بيروت،ط2،ص9 من المقدمة.
4 - المرجع السّابق ،ص6 من المقدمة.
5- إميل يعقوب،معجم الخطأ والصّواب في اللّغة،دار العلم للملايين،بيروت،لبنان،ص52،53.
6- المرجع السّابق،ص82،83.
7- المرجع السّابق،ص101.
8- المرجع السّابق،ص104.
9 - صلاح الدّين الزّعبلاوي،أخطاؤنا في الصّحف والدّواوين،المطبعة الهاشمية،دمشق،سوريا،1939م،ص266.

الفصل الثَّاني

الاستدلال اللّغوي بين اللّغة والاصطلاح :

قبل أن نتطرق إلى مفهوم الاستدلال اللّغوي بين اللّغة والاصطلاح، فلا بدّ لنا أن نلقيَّ نظرةً شاملةً على أصل الاستدلال اللّغوي ومن أين استمد أصولَه.

لقد كان لنزول القرآن الكريم أثرٌ في تغيير حياة الإنسان في جميع الميادين؛إذ بنى الإسلامُ حضارةً لها خصائصُها الفكرية و المادية التّي لا تخلو من منطقٍ بوجهها ولا منهجيةٍ ترشدُها لفهم الحياة،لذلك اتخذ المسلمون من القرآن الكريم منطلقاً لفكرهم ومنهجاً لعلمهم؛لأنّه يُخاطبُ العقلَ ويدعو في كثير من الأحيان إلى استخدام المنهج في التّفكير[1].

ويقول عبد الرحمن حسن حنبكة في كتابه ضوابط المعرفة و أصول الاستدلال و المناظرة : "ونظراً لقدرة العقل في استنباط الجزئيات من الكليات ،وإدراك الكليات من الجزئيات وتعميم النّتائج وقياس الأشباه والنّظائر...وعكسها ونقيضها والتّحليل والتّركيب والجمع والتّقسيم في المدركات وإدراك العلل و المعلولات والعلاقة بين المسببات وأسبابها[2].

كان العربي يستخدم بديهيته ونظره وغير ذلك للوصول إلى المعرفة وفي هذا يقول حسان الباهي: "سارت الحركة الفكرية الإسلامية في إنتاج علومها من نحوٍ وبلاغةٍ وفقهٍ وأصول الكلام...حيث كان العربي يستخدم بديهيته وحسه ونظره الخالص للوصول إلى المعرفةّ[3].

ويقول أيضاً :"كما أنّ الممارسة الاستدلالية تفرض على النّاظر أنْ يكون محيطاً بالقوانين

و الآليات التي تنظم عملَه الاستدلالي وتبعدُهُ عن مجال الخطأ[4].

الاستدلال عند الأصوليّين و الفقهاء:

الاستدلال عند الفقهاء والأصوليين، يقول في هذا السياق أبو العلاء عفيفي:" فقد ورد منهم إطلاق معنيين: أحدهما ذكر الدّليل،سواء كان إجماعاً،أو قياساً،أو غيره،أخرهما على نوع خاص من أنواع الأدلة،وهو المعنى المقصود من الاستدلال عندهم في مباحث الأصول"[5].

---

1 - محمّد علي عبد الكريم الرّديني،منهج البحث الأدبي واللّغوي،دار الهدى،عين مليلة، الجزائر،2010م،ص31.

2 - عبد الرحمن حسن حنبكة،ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال و المناظرة،دار القلم دمشق،دار البشير،جدة ط6،2002م،ص132.

3 - حسان الباهي،الحوار ومنهجية التّفكير النّقدي،ص14.

4- المرجع السّابق،ص15.

5 - أبو العلاء عفيفي، المنطق التّوجيهي،ص202.

ويتحدث طه عبد الرحمن في مصنفه تحديد المنهج في تقويم التراث عن علم الأصول وفروعه بقوله تدخل في علم الأصول أبوابٌ كثيرةٌ تجمع بين النّظريات و المناهج كالنّظر في الأدلة الشّرعية ودراسة قواعد استنباطها،وأبوابِ الاستدلال الحجّاجي وأبواب اللّغة التّي تبحث في دلالة الألفاظ وبين الأبواب العملية كعلم الحديث و التّفسير وعلم القراءات وعلم الكلام،والفقه الذي يبحث علمُ الأصولِ في مبادئه وقواعده وتحديد مناهجه[1].

ويقول مصطفى ديب البغا أيضاً عن علم الأصول :" ويُعدُّ علمُ الأصول نظريةً في الاستدلال،لأنّه يبحث في الأدلة التّي يتوصل بها إلى الأحكام الشّرعية وإثباتها؛وهذه الأدلة منها العقلية كالقياس واستصحاب الحال والسّبر والتّقسيم وغيرها،ومنها النّقلية كالاستدلال بالقرآن الكريم والسّنة النّبوية الشّريفة،كان اعتمادُ الأصوليين على هذه الأنواع من الأدلة مصدره الخطاب القرآني الذي يتميز بأسلوب الحجاج والاستدلال،واشتماله على جميع أنواع الأدلة فقد قال السّيوطي في هذا الشأن :"قال العلماء:قد اشتمل القرآن العظيم على جميع أنواع البراهين والأدلة؛وما من برهان وأدلة وتقسيم"[2].

ومن آليات الاستدلالية التّي استعان بها الأصوليون في إنتاج الحكم الفقهي:

أ-القيـــــاس

وهو"حمل الشّيء على الشّيء في بعض أحكامه لوحهٍ،وقيل حمل الشّيء على الشّيء وإجراء حكمه عليه لشبه بينهما عند الحامل[3].

كما أنّ القياس إلحاق صورة مجهولة الحكم بصورة معلومة الحكم لأجل أمرٍ جامعٍ بينهما يقتضي ذلك الحكم، والصّورة المعلومة الحكم تسمّى أصلاً و الصّورة المجهولة الحكم تسمّى فرعاً[4].

ويُعدُّ القياس الفقهي من الآليات التمثيلية وهي" عبارةٌ عن الاستدلالات التّي يقعُ التّوسلُ فيها لعلاقة المشابهة في استخلاص النّتيجة[5].

1- طه عبد الرّحمن،تحديد المنهج في تقويم التّراث،ص93.
2- مصطّفى ديب البغا،الإتقان في علوم القرآن،دار الهدى،عين مليلة،الجزائر،ج2،ص1054.
3 - أبو هلال العسكري، الفروق،تقديم وضبط أحمد سليم الحمصي،جروس برس،طرابلس،ليبيا،ط1994،1م،ص83.
4 - أبو عبد الله التّلمساني،مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول،المكتبة العصرية،صيدا،بيروت،ط2000،1م،ص121.
5 - طه عبد الرّحمن،تحديد المنهج في تقويم التّراث،ص174.

ب – **التّقسيم والسّبر:**

وفيه يُعمل الظنُ،حيث يُقسم الأمرُ إلى أقسام ويُقدمُ لكلِ قسمٍ حقَه في التّأمل،فإذا ما اتجه الفكرُ إلى قسمٍ من هذه الأقسام وقع الظنُ على صحته[1].

وينقسم السّبر والتّقسيم عند الأصوليين إلى قطعي وظني،أمّا القطعي فما كان فيه حصرٌ لجميع الأوصاف وإبطال الباطل منها وأمّا الظّني فما كان فيه الحصرُ والإبطالُ ضنّينين[2].

ج – **الاستدلال بالأولى:**

وفيه يُحمل الفرع على الأصل بمعنى يوجب الجمع بينهما ،ثم يبين في الفرع زيادةٌ توجب تأكيد حكم الفرع على الأصل[3].

تعتبر هذه الآليات الاستدلالية وغيرها ممّا استعان به الأصوليون للتبليغ أو إنتاج القول الفقهي،وذات طبيعةٍ حجاجية؛لأنّ مصدرَها الخطاب القرآني الذي ينطلق من معطيات القول الطبيعي الذي يتضمن معاني دلالية مختلفة،وبقدر تعدد هذه الدّلالات تصاغ قضايا شرعية وأحكام عديدة[4].

الاستدلال عند المناطقة:

الاستدلال عند المناطقة ،يُطلَق بوجه عام على استنتاج قضية من قضية أو عدة قضايا أخرى ،أو هو الوصول إلى حكم جديد مغاير للأحكام التّي أُستُنتج منها،ولكنّه في الوقت نفسه لازمٌ لها، متوقفٌ عليها[5].

والاستدلال عندهم نوعان[6]:مباشر ،وغير مباشر.

- النّوع الأوّل: فإذا كان الاستنتاج من قضية واحدة، كان الاستدلال مباشراً.

- النّوع الثّاني: إذا كان من أكثر من قضية ،فالاستدلال غيرُ مباشرٍ.

1- محمّد عابد الجابري،بنية العقل العربي(دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثّقافة العربيّة)،مركز دراسات الوحدة العربيّة،بيروت،لبنان،ط2،1987م،ص35.
2- محمّد الأمين الشّنيطي،مذكرة في أصول الفقه،ص246.
3- أبو الوليد الباجي،المناهج في ترتيب الحجاج،تح: عبد المجيد تركي،دار الغرب الإسلامي،ط2،1987م،ص207.
4- ملتقى المذاهب الفقهية و الدّراسات العلمية،المنحى الحجاجي في الخطاب القرآني، 2010/04/15م.
5- أبو العلاء عفيفي، المنطق التّوجيهي،ص80.
6 - المرجع السّابق،ص202،201.

ومن الآليات التي استعان بها المناطقة هي:

أ – الاستدلال بالتكافؤ:

و المقصود من ذلك أن تكون القضيتان (ق)،(ك) – مثلاً- علاقةَ تضمن؛بأن تتضمّن إحداهما الأخرى؛ بحيث ترتبطان معاً، فإذا كانت (ق) صادقةً كانت (ك) صادقةً،وإذا كانت (ق) كاذبةً،كانت (ك) كاذبةً، وتكون القضيتان (ق)، و(ك) متكافئتين حتّى تكون كلتاهما صادقتين معاً،أو كاذبتين معاً[1].

وله عدة أشكالٍ منها:

1.أ) – العكس المستوي:

وعند المناطقة[2] :أن يُجعل الجزء الأوّل من القضية؛ أي الموضع ثانياً؛ أي محمولاً، والجزء الثّاني؛ أي المحمول ،أولاً؛ أي موضوعاً ،مع بقاء الصّدق و الكيف بحالهما؛ أي إنّه لأجل أن يكون الاستنتاج بالعكس المستوي صحيحاً لا بدّ من تحقيق شرطين:

- الأوّل: أن يكون أحدُ طرفي القضية المعكوسة مستغرقاً ،ما لم يكن مستغرقاً في القضية الأوّلى.

- الثّاني: أن تتحد القضيتان (الأصلية و المعكوسة) في الكيف ،فإذا كانت القضية الأصلية موجبةً وجب أن تكون القضية المعكوسة موجبةً.

1.ب) – عكس النّقيض الموافق:

النقض إفساد ما أبرمته من عقد أو بناء ،ونقيضك الذي يخالفك.

وفي الاصطلاح هو تبديل كلّ واحد من طرفي القضية بنقيض الآخر ؛أي تبديل الموضوع بنقيض المحمول، والمحمول بنقيض الموضوع مع إبقاء الصّدق و الكيف[3].

1- د، كريم متي،المنطق،ص72.

2- د،يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، طرق الاستدلال ومقدمتها عند المناطقة والأصوليين، مكتبة الرّشد، الرّياض، السعودية،ط2001،2م،ص209،208.

3 - المرجع السّابق،ص210.

1. ج)- عكس النّقيض المخالف:

هو تبديل الجزء الأوّل من القضية بنقيض الجزء الثّاني ويُبدل الثّاني بعين الأوّل مع إبقاء الصّدق و الاختلاف في الكيف؛وعلى هذا فتعكس القضايا الأربع عكس نقيض مخالف[1].

ب) – الاستـــدلال بالتّقابل:

القضايا المتقابلة هي القضايا التي يكون الموضوع و المحمول فيها واحداً ولكنّها تختلف فيما بينها في الكم، أو الكيف، أو في الكم والكيف معاً[2].

1.ب) – التّنـــاقض:

التّناقض في اصطلاح المناطقة هو اختلاف قضيتين بالكيف والكم ؛**أي** بالسلب والإيجاب، والكلية والجزئية؛ بحيث يفضي بذاته إلى أن تكون إحداهما صادقة، والأخرى كاذبة، ولا يمكن أن تكون القضيتان صادقتين معاً، وإلا لزم اجتماع النقيضين، ولا كاذبتين معاً، وإلا لزم ارتفاع النقيضين وكلا الأمرين باطل[3].

1.ج) – التّـــضاد:

التّضاد عند المناطقة: هو اختلاف القضيتين الكليتين في الكيف؛أي بين الكلية الموجبة، والكلية السّالبة، وتكونان متضادتين، بشرط أنه إذا كانت الكلية الموجبة صادقة، وكانت الكلية السّالبة كاذبة، والعكس صحيح[4].

1.د)- التـــداخل:

المقصود من التّداخل ،هنا، هو أنّ إحدى القضيتين المحصورتين داخلة في القضية الأخرى،فيكون بين القضيتين المتفقتين في الكيف، والمختلفتين في

1- المرجع السّابق،ص211.
2- د، كريم متي،المنطق،ص80.
3 - د، يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، طرق الاستدلال ومقدمتها عند المناطقة والأصوليين،مكتبة الرّشد ،الرّياض، السعودية،ط2001،2م،ص215.
4 - د، يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، طرق الاستدلال ومقدمتها عند المناطقة والأصوليين،مكتبة الرّشد الرّياض، السعودية،ط2001،2م،ص218.

الكم،ويتحقق ذلك بدخول الموجبة الجزئية في الموجبة الكلية، والسّالبة الجزئية في السّالبة الكلية وسمّيت هذه العلاقة بالتداخل[1].

ج) - القيـــــاس:

في اصطلاح المناطقة للقياس: فقد عرّفوه بأنّه قولٌ مؤلفٌ من قضايا، متى شملت،لزم عنها لذاتها قول آخر، و القضايا التّي يتألف منها القياس ثلاث: اثنتان منهما تمثلان المقدمات، والثّالثة هي النّتيجة اللازمة بالضرورة عنهما بعد التّسليم بصحتهما[2] .

ولديه أنواع منها: القياس الاقتراني، الاستثنائي، الحملي، الشرطي وغيرهم[3].

وممّا سبق نخلص إلى أنّ استدلالات الأصوليين و الفقهاء و المناطقة - المستمدة من الخطاب القرآني- كانت بمثابة دربٍ و نهجٍ سار عليه اللّغويون والنّحويون في استدلالاتهم اللّغوية والنّحوية.

الاستدلال عند النّحويين :

يعتبر ابن الجنّي (ت، 392هـ) كما تُشير بعض المصادر أوّلَ من فكر في وضع أصول للنحو العربي بعدما رأى علماء الفقه وضعوا للفقه أصولاً ، كما أنّ علماء الكلام وضعوا للعقائد أصولاً.

يشير ابن الجني في كتابه الخصائص أنّه لم يتعرض لهذا العمل أحدٌ من الذين سبقوه على مذهب أصول الكلام والفقه[4].

وهذا اعترافٌ منه على أنّ أصول النّحو عملٌ استمد منهجه و اصطلاحاته وقواعده من عمل الأصوليين و سار على نهجهم وطريقتهم في استنباط الأحكام وتقعيد القواعد .

ويُعرفُ علم أصول النّحو بأنّه أدلة النّحو التي تفرعت منها فروعُه وفصوله كما أنّ أصول الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله وفائدته التّعويل في إثبات الحكم على الحجة و التّعليل والارتفاع عن حضيض التّقليد إلى إيفاع الإطلاع على الدّليل[5] .

1- المرجع السابق،ص219.
2- المرجع السّابق،ص229.
3- المرجع السّابق،ص241،242.
4 - ابن الجني، الخصائص، المكتبة التّوفيقية،تح: عبد الحكيم بن محمّد،ج1،ص17.
5 - محمّد سالم صالح ، أصول النّحو (دراسة في فكر الأنباري) ، دار السّلام ، القاهرة ، ط1 ،2006م ،ص147.

وآليات الاستدلال التي استعان بها النّحاة في إثباتهم لقواعدهم لا تختلف كثيراً عن آليات الأصوليين؛لأنّها في الأصل مستمدة منها ،كالاستدلال بالتّقسيم ؛ وسميّ بالسبر و التّقسيم ، وهو اصطلاح فقهي.

ومن هذا يمكن القول أنّ الاستدلالات اللّغوية و النّحوية هي وليدة الاستدلالات الأصولية والفقهية و المنطقية .

و الآن يمكننا أن نعرض مفهوم الاستدلال اللّغوي بين اللّغة والاصطلاح بعدما تعرفنا على مفهوم الاستدلال عند المناطقة والأصوليين أو الفقهاء.

أ)– الاستدلال اللّغوي لغةً:

الاستدلال كلمة مشتقة من الفعل (دلَّ) بمعنى أرشد وطلب الدّليل ،ففي قولنا دلَّ الشّخصَ إلى الشّيء،دلَّ الشّخصَ على الشّيء: أرشده وهداه إليه،و عرّفه الكفوي بقوله:"الاستدلال: طلب الدّليل ويُطلق في العرف على إقامة الدّليل مُطلقاً من نص وإجماع أو العلم تقريراً الدّليل لإثبات المدلول سواء كان ذلك من الأثر إلى المؤثر أو العكس[1].

ويقول د، موسى نجيب موسى معوض في مجلة تيار الإصلاح :الاستدلال معناه: تقديم دليل أو طلبه لإثبات أمر معين أو قضية معينة[2].

ب)- الاستــدلال اللّغوي اصطلاحاً:

فهو عملية تفكيرية ،تتضمن وضع الحقائق أو المعلومات بطريقة منظمة،بحيث تؤدي إلى استنتاج أو حل لمشكلة[3] .

فقد عرّفه الجرجاني بقوله:الاستدلال هو تقرير الدّليل لإثبات المدلول؛سواء كان ذلك من الأثر إلى المؤثر،أو العكس،أو من أحد الأثرين إلى الآخر.

ويفهم من هذا الكلام أنّ الاستدلال أمرٌ عقليٌّ يتوصل فيه من الموجود إلى المطلوب،ويقول

أبو مالك العوضي وهو باحث في العلوم الشّرعية و اللّغوية:الاستدلال اللّغوي يشمل معنيين :الأوّل الاستدلال باللّغة و الثّاني الاستدلال على اللّغة ،وأكثر الكلام هنا عن المعنى الثّاني ؛لأنّ الأوّل أكثر ما يتعلق بالعلوم الأخرى؛كالأصول و التفسّير و الفقه[1].

---

1 ـ الكفوي أبو البقاء أيوب بن موسى، كتاب الكليات،تح: عدنان درويش ومحمّد المصري، مؤسسة الرّسالة،بيروت،لبنان،1998م،ص114.

2 - د،موسى نجيب موسى معوض،مهارات الاستدلال،مجلة تيار الإصلاح،31- 10-201 9 م.

3 ـ المرجع السّابق نفسه.

وفي معجم الوسيط: استدل عليه ،طلب أن يُدلّ عليه،واستدل بالشّيء: اتخذه دليلاً[2].

ويقول السّيوطي :الاستدلال لا بدّ أن يكون مبنياً على أصول هذا العلم،وأصول هذا العلم محمول على أصول الشّريعة[3] .

ومن قول السّيوطي نخلص إلى أنّ الاستدلال مصدره الأصلي هو أصول الشريعة ،لأنّ أوّل من استخدم هذا المصطلح – على ما أظن- هم الأصوليون والفقهاء ثم انتقل هذا المصطلح بعد ذلك إلى النحويين واللّغويين الذين استعملوه في مسائلهم النّحوية واللّغوية.

يقول أبو مالك العوضي: "الاستدلال بحسب النظر العقلي له ثلاثة مكونات أو أركان :المُستدل و الدّليل و المدلول".

أركـــان الاستدلال :

1- المستدل :هو الشّخص الذي يقوم بأمر الاستدلال ،وذكره في الأركان معناه ؛أنّه لا بدّ أن يكون لديه الأهلية الكافية لهذا الاستدلال ،وهو العالم ، أو المجتهد ، أو اللّغوي ، أو النّحوي،أو البلاغي أو نحو ذلك[4] .

2- الـدّليـل: هو المقدمات، وقد يكون معروفاً ؛ لأنّه هو الهدف المطلوب الوصول إليه صحيحاً أو خطأً، أو هو النّتيجة المطلوب الوصول إليها ، وهذه النّتيجة كلّما كانت أعم كانت أصعب استدلالاً وتحصيلاً ، وكلّما كانت أخص كانت أسهل استدلالاً وتحصيلاً[5].

3 – المـدلـول : هو النّتائج

و الشّخص الذي يستدل يجب عليه أن تتوفر في أهلية الاستدلال التي تُعتبر ركناً أساسياً من أركان الاستدلال.

ويقول في هذا الشّأن أبو مالك العوضي: أمّا أهلية الاستدلال فهي أصعب ما في الأمر ؛لأنّها لا تتوفر إلا للقليل من النّاس،وبعد جهدٍ وتعبٍ كبيرٍ ، وبعد ممارسةٍ وتمرسٍ ومواظبةٍ مدة طويلة[6].

---

1 - أبو مالك العوضي (باحث في العلوم الشّرعية واللّغوية)،صناعة الاستدلال،المحور الثّاني،ص95.
2 - مجمع اللّغة العربية ، المعجم الوسيط،مادة(دلّ)،ص649.
3 - السّيوطي،الاقتراح، ص172.
4 - أبو مالك العوضي ، المحور الثّاني ، صناعة الاستدلال ، ص96،97.
5 - المرجع السّابق ، صفحة نفسها.
6 - المرجع السّابق،ص97.

فأهلية الاستدلال هي شرطٌ أساسيٌّ ومسألة واضحة ،يجب أن يتحلى بها المستدل ؛لأنّ الأهلية والاستدلال متلازمان لا يمكن الواحد أن يستغنى عن الآخر ويقول في هذا السّياق أبو مالك العوضي:وأهمية الأهلية العلمية عند البحث و التّرجيح تنبع من أنّ الباحث مهما كانت مقدرته على البحث،ومهما كانت الأدلة متوفرةً أمامه...فإنّ كلَّ ذلك لا ينفعه إن كانت أهليته ضعيفةً[1].

عرّف روبير بلانشي الاستدلال في كتابه (الاستدلال) عدة تعريفات متنوعة،واخترنا مجموعة من هذه التّعريفات:

- ويقول روبير بلا نشي في تعريفه للاستدلال : إنّ كلمة استدلال غامضةٌ ، فبينما تقدم لنا لغتُنا {الفرنسية} لفظتين نتمكن بهما من التّمييّز بين التصّور والحد ،أو بين الحكم والقضية فإنّنا لا نملكُ مثل هذه الثّروة عند ما نصل إلى مستوي الاستدلال[2] .

- ثم يقول أيضاً: ومن هنا كان الميل أحياناً إلى رد الاستدلال إلى الاستنتاج وحده[3].

- إنّ الاستدلال الصّحيح هو القيام باستنباطات صحيحة[4] .

- فالاستدلال هو قبل كلّ شيء وسيلة إثبات[5] .

- إنّ الاستدلال إمّا أنْ يكون صحيحاً،إمّا أنْ يكون فاسداً[6].

2)– أهمـــية الاستـــدلال اللّغوي:

أهمية الشّيء تظهر في أهمية ما يُعتمد عليه ويُستعمل فيه،وكثير من المسائل الشّرعية تعتمد اعتماداً أساسياً على أمورٍ لغويةٍ ؛إمّا عامة وإمّا خاصة ،وهذه الأمور كثيرٌ ما يقع فيها الخلاف ،أو على الأقل تحتاج إلى تقرير واستدلال حتّى يتمَ المقصودُ بناؤه عليها ،فإذا لم يكن لدى الباحثِ الأدواتُ العلمية للتدقيق في الاستدلال اللّغوي ،فلن يستطيع الثقة ببحثه الشّرعي إذا كان قائماً على مسائل جوهرية لها تعلقٌ قويٌّ باللغة،وهذا الكلام يدخل في نوعي الاستدلال اللّغوي؛أعني:الاستدلال على اللّغة والاستدلال باللّغة ،أمّا دخولُه في الاستدلال باللغة فواضحٌ؛لأنّ المقصود فيه الأصول أو غيرها،وأمّا دخولُه في الاستدلال على اللّغة فلأن النتيجة التي تريد الوصول إليها قد تكون مقدمةً بعد ذلك للاستدلال بها عن مسألة شرعية، ولا

---

1 - المرجع السّابق،ص98.
2- روبير بلانشى،الاستدلال،تر: أ،د، محمود اليّعقوبي،دار الكتاب الحديث،2003م،ص3من المدخل.
3- المرجع السّابق،ص9.
4- المرجع السّابق،ص15.
5 - المرجع السّابق،ص61.
6- المرجع السّابق،ص327.

يكفي المجتهد أن يكون مقلداً للأصوليين في تقرير القواعد الأصولية،كذلك لا يكفي المجتهد أن يكون مقلداً للغويين في تقرير القواعد اللّغوية؛لأنّ بحثه الشّرعي إذا كان معتمداً على مسألة لغوية- وقد اختلفوا فيها – فسوف يكون ترجيحُه معتمداً على هذا الخلاف، فلا بدّ من تحريره – عنده- حتّى يتحررَ له ترجيحُه على الوجه الكامل.وهنا الكاتب ركز في أهمية الاستدلال اللّغوي على المنطلق الشّرعي ؛أي: أصول الشّريعة .

وفي هذا يقول: فمثلاً كثير من المعاصرين يتكلمون ويستدلون من منطلق تيسير اللّغة على المُتحدثين، وتسهيل التّفاهم ،وجعل تعلم اللّغة على الطّلبة بالغَ السّهولة ، لا يحتاج إلى زمن طويل ،وكلُّ هذه أفكارٌ جيدةٌ، لكن الاعتماد عليها وحدها في تحديد الوسائل والآليات المستعملة في الاستدلال اللّغوي له أثرٌ سيءٌ؛لأنّه لا يمتنع – والحال كذلك – إسقاط كثيرٍ من القواعد التي يرون أنّ النّاس ليست بحاجةٍ إليها، لا مانع كذلك من استحداث طرائق جديدة للتعبير إذا كانت القديمة لا تُستعمل في اللّغة المعاصرة فالمقصود أنّ مثل هذه المنطلقات لا تكفي لبيان أهمية الاستدلال اللّغوي؛لأنّها تجعل الأمر وكأنّه مجرد اصطلاح ،ولذلك تجد أثر ذلك عظيماً في العلوم الشّرعية و في الفهم والاستنباط من الكتاب والسّنة، وإذا نظرت إلى الأخطاء في فهم النّصوص الشّرعية ،فستجد كثيراً منها مبنياً على نوع من الخلل في الفهم اللّغوي ؛ إمّا من جهة الدّلالة اللّفظية ،وإمّا من جهة الدّلالة التّركيبية ؛ لأنّ كثيراً من الألفاظ اختلفت دلا لتُها في عصرنا عن دلالتِها المعروفة في كلام العرب ،وكثير من التّراكيب التي كانت معروفةً عند العرب لا نكاد نستعملها نحن اليوم ، فإذا كان الباحث أو المستدل يجهل هذه الأساليب ، أو على الأقل يجدها غريبةً عليه ، فسوف يجعلُها بعيدةً أو مرجوحةً أو خلاف الظّاهر على أقل تقدير[1] .

3) – أدوات الاستدلال اللّغوي و مناهجُه:

قال أبو مالك العوضي في كتابه صناعة الاستدلال (المحور الثّاني) :
"الاستدلال اللّغوي راجعٌ في حقيقته إلى أمرين لا ثالث لهما ، وهما : السّماع و القياس والسّماع فلا بدّ معه القياس ، والقياس في حقيقته راجع إلى السّماع ؛ لأنّه مبني عليه ، فأنت في الحقيقة عندما تستدل فليس عندك إلا دليل واحد ؛ هو السّماع بالمعنى الشّمولي الشّامل للقياس"[2].

1 - أبو مالك العوضي،صناعة الاستدلال ، المحور الثّاني،ص102،101،103.
2 - أبو مالك العوضي ، المحور الثّاني ،صناعة الاستدلال ، ص142.

1) – السّمـــــاع:

عرّفه السّيوطي : " هو ما ثبت في كلام من يُوثق بفصاحته ، فشمل كلا م الله تعالى وهو القرآن الكريم ، وكلام نبيّه – صلّى الله عليه وسلمَ – ولام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده ، إلى زمنٍ فسدت الألسنة بكثرة المولّدين ، نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر"[1].

1.أ– القـــرآن الكريم وقراءاتـــه :

القرآن الكريم مفخرة العرب في لغتهم ، إذا لم يتح لأمة من الأمم كتاب مثله لا ديني و لا دنيوي من حيث البلاغة و التّأثير في النّفوس و القلوب[2].

فالقرآن الكريم يُعتبر دستور الإسلام وأساس عقائده وشرائعه، وكان ذا أثرٍ كبيرٍ ومباشرٍ في حياة العرب الاجتماعية و العقلية فقد " كانت العرب في جاهليتها على إرثٍ من إرث آبائهم في لغاتهم وآدابهم ونسائهم وقرابينهم ، فلما جاء الله تعالى بالإسلام حالت أحوال ونسخت ديانات وأبطلت أمور و نقلت من اللّغة ألفاظ من مواضع إلى مواضع أخر بزيادات زيدت وشرائع شرعت وشرائط شرطت وخص الأخير الأوّل"[3] .

أفضل ما يحتّج به في تقرير أصول اللّغة القرآن الكريم ؛ فإنّه نزل بلسان عربي مبين فهو بالغٌ في الفصاحة وحسن البيان و الذروة التي ليس لها بعدها مرتقى ، قال الرّاغب الأصفهاني في كتابه المفردات : " فألفاظ القرآن هي لبُ كلام العرب وزبد تُه وواسطتُه وكرائمُه وعليها اعتماد الفقهاء و الحكماء في أحكامهم و حِكمهم ، وإليها فزع حذاق الشّعراء

و البلغاء في نظمهم ونثرهم ، وما عداها و ما عدا الألفاظ المتفرعة عنها والمشتقات منها ،هو بالإضافة إليها كالقشور و النّوى بالإضافة إلى أطايب الثّمرة وكالحثالة و التّبن بالنسبة إلى لبوب الحنطة"[4].

فقد أجمع علماء اللّغة على الأخذ من القرآن الكريم و أنّ لغة القرآن تمثل الفصاحة و البيان في أجل صورها وأعظم مبانيها ، يقول البغدادي : " كلامُه – عز اسمه – أفصحُ كلامٍ وأبلغُه ويجوز الاستشهاد بمتواتره و شاذه"[1].

1- السّيوطي ، الا قتراح ، ص19.
2- د، شوقي ضيف ، تاريخ الأدب العربي في العصر الإسلامي ، دار المعارف ، القاهرة ،ط13 ، (ج،م،ع)،ص30.
3 - السّيوطي ، المزهر في علوم اللّغة و أنواعها،ج1 ،ص294.
4- المصدر السابق ، ص201.

1.ب – القـــــــراءات:

أنّ قراءات القرآن الكريم كلّها مقبولة سواء كانت متواترة أم شاذة ممّا لا يصح رده، وإنْ كانت القراءة التي وردت مخالفةً للقياس، يقول السّيوطي : " كلُّ ما ورد أنّه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربيّة سواء كان متواتراً أو شاذاً .وقد أطبق النّاس على الاحتجاج بالقراءات الشّاذة إذا لم تخالف قياساً معروفاً بل ولو خالفته يحتج بها في ذلك الوارد بعينه و لا يقاس عليه نحو (استحوذ)[2].

إنّ أهمَ باعثٍ على وضع النّحو ونشوئه هو الحرص على صون النّص القرآني من شوائب اللحن ، وقد أثارت قراءاته المشهورة و الشّاذة مواقفَ متباينة عند النّحاة مع أنّ تعدد القراءات واختلافها تيسيرٌ للناس في قراءة القرآن ، فقد رُويّ عن النّبي – صلّى الله عليه وسلمَ – قوله :

" إنّ هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرفٍ فقرؤوا ما تيسر منه"[3].

إذن القراءات القرآنية كلّها شواهدُ نحويةٌ ولغويةٌ ينبغي أنْ يُعتمدَ على المشهور والمتواتر و الشّاذ منها.

1.ت– الحـــديث النّبـــوي الشـــــريف :

يأتي الحديث النّبوي الشّريف في المرتبة الثّانية بعد القرآن الكريم في الاحتّجاج ، يلجأ إليه النّحويون و اللّغويون في إثبات أدلتهم اللغوية أو النّحوية وذلك عن طريق الاحتّجاج ، فمنهم المجوزّون و المانعون .

فقد اختلف علماء العربيّة في حجة الحديث النّبوي الشريف على قواعد النّحو واللّغة ، فمنهم من احتّج به ومنهم من لم يحتّج به ،فانقسموا إلى ثلاثة مذاهب :

- المذهب الأوّل : المانعون مطلقاً :

كأبي حيان النّحوي و شيخِه أبي الحسن ابن الضّائع ، وحجتهم أنّه سمحت الرّواية به بمعناه لا بلفظه ، كما أنّ بعض رواته كانوا من المولّدين ؛أي من الأعاجم الذين لم يفرطوا على العربيّة

1- البغدادي ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، م1 ، 1418هـ، 1998م ص32.

2 - السّيوطي ،الاقتراح ،ص24.

3 - السّيوطي ، الإتقان في علوم القرآن ، تح : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية للطباعة و النّشر و التوّزيع ، صيدا ، بيروت ، 1408هـ، 1988م ، ج1 ،ص133.

الفصحى ، كما أنّ الرّواة جوّزوا النّقل بالمعنى ، من أمثلة ذلك : قوله عليه الصّلاة والسّلام : "زوّجتكما بما معك من القرآن " ، إذ جاء في رواية أخرى : " ملكتكما بما معك من القرآن" وفي رواية ثالثة : " ملكتّكما بما معك من القرآن " ، وفي رواية رابعة : " خُذْ ها بما معك من القرآن "[1].

وتعقب رمضان عبد التّواب على ما استند إليه أصحاب الاتجاه في رفض الاستدلال بالحديث للرواية بالمعنى بقوله : " وهذه حجة واهية بالطبع ، فإنّ رواة الحديث كانوا يعيشون في حيّز عصور الاحتّجاج ، وحتى لو سلمنا جدلاً بأنّهم رووا الأحاديث بالمعنى وصاغوها بعبارتهم فإنّهم ممّن يحتّج بلغتهم[2].

- المذهب الثّاني: المجوّزون مطلقاً :

ذهبت طائفة كبيرة من أئمة اللّغة و النّحو ، إلى جواز الاستشهاد بالحديث الشّريف على قواعد النّحوو اللّغة ، من أقدمهم : سيبوبه والفراء وتابعهما ابن مالك ،وابن هشام، و الجوهري وغيرهم[3].

- المذهب الثّالث : المجوّزون بشروط :

ذهب فريق ثالث من النّحاة المتقدمين و المعاصرين إلى جواز الاستشهاد بأحاديث دون أحاديث وممّن تصدر هذا المذهب من المتقدمين الشّاطبي، قال في شرح الألفية : " وأمّا الحديث فعلى قسمين : قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه ، لهذا لم يقع به استشهاد أهل اللّسان ، وقسم عرف اعتناء ناقلة بلفظه لمقصود خاص ، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلّى الله عليه وسلمَ ككتابة لمهدان ، وكتابة لوائل بن حجر و الأمثال النبوية ، فهذا يصّح الاستشهاد به في العربيّة[4].

ويعدّ الحديث الشّريف مصدراً يُحتج به في اللّغة ويقاس على ما ورد من ألفاظه و استعمالاته لأنّ الرّسول – صلّى الله عليه وسلمَ- أفصحُ العرب.

ويقول شوقي ضيف : " فالحديث قد تأخر تدوينه وكان طبيعياً أنْ يتداوله الأعجام و المولّدون قبل هذا التّدوين حتّى ينهجوا نهج الرّسول – صلّى الله عليه وسلمَ – ويقتفوا أثره ، فزادوا ونقصوا في عبارته وقدّموا في الكلمات وأخروا وأبدلوا ألفاظاً ومن أجل ذلك رأى أئمة اللّغة و النّحو من علماء

1- البغدادي ، خزانة الأدب ،ج1،ص10،11.
2 - رمضان عبد التّواب ، فصول في فقه اللّغة ، مكتبة الخانجي ، ط6 ،1430هـ ،1999م ،ص97.
3- فاضل صالح السّامرائي ، الحجج النّحوية في نهاية القرن الثّالث الهجري ، مكتبة لسان العرب ، دار عمار ، ط2 ،1430هـ،2009م ، ص148،147.
4- البغدادي ، خزانة الأدب ، ج1 ،ص13،12.

البصـــرة و الكوفـــة وبغـــداد ألا يحتجـــوا بشـــيءٍ مـــن الحـــديث فـــي إثبـــات لغـــة العـــرب و الاستدلال على القواعد التي دوّنوها"[1].

1.ج – كـــلام العـــرب :

يتكـون كـلام العـرب مـن الشّـعر الـذي يـأتي فـي المرتبـة الأوّلى عند العرب ثم يأتي النثر –عنـدهم – فـي المرتبـة الثّانيـة ، فكـان العـرب قـديماً يسـتدلون بالشعر أكثر ما يستدلون بالنثر .

1.ج.أ – الشّـــــعر :

إنّ للشـعر مكانـةٌ هامـةٌ عنـد العـرب قبـل الإسلام ؛ لأنّه يُعتبـر ديـوانَهم ، إذ اعتبـروه مـن أشـرف الكـلام و أصـوبه ، فيـه شـاهدُ حكمـتهم وخزانة معارفهم لذلك قال ابن خلدون في وصف حالهم وقتئذ : " واعلـم أنّ فـنَ الشّـعر مـن بـين الكلام كان شريفاً عند العرب ، ولذلك جعلوه ديوان علومهم و أخبارهم وشاهد صوابهم وخطـئهم وأصلاً يرجعون إليه في الكثير من علومهم وحكمهم وكانت ملكته مستحكمةً فيهم شـأن الملكـات كلّها"[2].

ويقول ابن سلام في طبقاته: " وكان الشّعرُ في الجاهلية ديوان علمهم ومنتهى حكمهم به يأخـذون وإليه يصيرون"[3].

فقد كان معظم اللّغويين شعراء ، فقد كان الخليل بن أحمد عالمـاً شـاعراً وكـان الأصـمعي عالمـاً شاعراً وكان الكسائي كذلك وكان خلف بن حيان الأحمر أشعر العلماء[4].

لهذا فقد استأثر الشّعرُ باهتمام النّحاة و اللّغويين فكانوا في كثير من الأحيان يبنون قواعدهم علـى الشّعر وحدَه ، فقد نُقل عن ابن نباتـة قولـه : " مـن فضـل الـنّظم أنّ الشّـواهد لا توجـد إلا فيـه والحجج لا تُؤخذ إلا منه ، أعني أنّ العلماء و الحكماء و الفقهاء و النّحويين و اللّغويين يقولـون :

---

1 - د، شوقي ضيف ، تاريخ الأدب العربي2 في العصر الإسلامي ،ص38.
2- ابن خلدون ، المقدمة ، دار القلم ، بيروت ، لبنان ، ط7 ، 1409هـ ، 1989م ، ص570.
3 - ابن سلام الجمحي،طبقات الشّعراء،تح:محمّد شاكر،طبعة المدني،القاهرة،ج1974،1،ص24.
4 - الآمدي ، الموازنة بين أبي تمام و البحتري ، تح : محمّد محي الدّين عبد الحميد ، المكتبة العلمية ، بيروت ، لبنان ، ص25.

قال الشّاعر وهذا كثيرٌ في الشّعر ، والشّعرُ قد أتى به ، فعلى هذا الشّاعر هو صاحب الحجة والشّعر هو الحجة[1].

2.ج.أ- النّـــــثر:

إنّ الحقيقة التي نواجهها أنّ الفصاحة لا ترتبط بمكان أو زمان و يقول في هذا الشأن عبد الصّبور شاهين : " من ضرورة ، بل وجوب إطلاق مقاييس الاستشهاد اللّغوي إطلاقاً موضوعياً لا يتقيد بالزّمن ، بل بالمادة اللّغوية التي أنتجتها أقلام ، عرف عنها الحرص على اللّغة وتعّصب لها ، و التّنوع في استعمالها و التّزود عن إسفاف العاميات ، وبذلك تُجددُ اللّغةُ شبابَها[2].

2) – القـــــــياس :

أ – القيـــاس لغةً :

بمعنى التّقدير: قاس الشّيء يقيسُه قيساً و قياساً ... إذا قدره على مثاله[3]

و يقول أبو البقاء الحسيني : " القياس هو عبارة عن التّقدير، يقال : قاس النّعل إذا قدره ، وقاس الجراحة بالميل إذا قدر عمقها به و منه سميّ الميل مقياساً ...وهو تشبيه الشّيء بالشّيء[4].

ب – القيـــاس اصطلاحاً :

هو الجمع بين أوّل و ثانٍ يقتضيه في صحة الأوّل صحة الثّاني ، وفي الفساد الثّاني فساد الأوّل[5].

أو هو حمل فرعٍ على أصلٍ بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع[6].

أو حمل مجهولٍ على معلومٍ، وحمل ما لم يسمع على ما سمع، وحمل ما يجد من تعبير على ما اختزنته الذاكرة ووعته من تعبيرات و أساليب كانت قد عرفت أو سمعت[1].

1- أبو الحيان التّوحيدي ، كتاب الإمتاع و المؤانسة، صححه وضبطه وشرح غريبه خليل المنصور، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ص250.
2- عبد الصّبور شاهين ، دراسات لغوية ،ص72.
3- ابن منظور ، لسان العرب ، ج6 ،ص226.
4- أبو البقاء ، الكليات ،ج4 ،ص23.
5 - الرّماني ، الحدود في النّحو ، تح : مصطّفى جواد و يوسف يعقوب مسكوني ، المؤسسة العامة للصحافة والطّباعة ، بغداد ، 1969م ، ص38.
6- الأنباري ، لمع الأدلة في أصول النّحو ، تح : عطية عامر ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، 1963م ،ص42.

وهو محاكاة العرب في طرائقهم اللّغوية وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ أصول المادة وفروعها وضبط الحروف وترتيب الكلمات و ما يتبع ذلك[2].وينقسم القياس إلى قسمين هما :

أ – القياس بمعنى اطراد الظّاهر في الكلام أو النّصوص ، و اعتبار ما يطرد من هذه الظّواهر قواعد ينبغي الالتزام بها وتطبيقها في الاستعمال ، ومن ثم فالذين يطبقون هذا النّوع من القياس يرفضون الأخذ بالظّواهر اللّغوية الشّاذة وهذا هو المفهوم الاستقرائي للقياس[3].

ب – أمّا المدلول الثّاني للقياس فهو عملية شكلية صورية يتم فيها إلحاق أمر بأخر لما بينهما من شبه أو علة كما قال الأنباري : " حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه[4].

ت – أركـــــان القيـــــاس :

للقياس أربعة أركان هي : الأصل (وهو المقيس عليه) و الفرع (وهو المقيس) و العلة الجامعة و الحكم[5].

ت.1- المقيـــس عليـــه:

فالمقيس عليه عند النّحاة هو النّصوص اللّغوية المنقولة عن العرب الذين يحتّج بكلامهم سواء كان النّقل سماعاً أو روايةً ، مشافهة أو تدويناً[6] .لينبني عليها حكم المقيس.

للمقيس أحكام لا بدّ أنْ تتوافر فيه ليصبح القياس عليه[7] :

1- أنْ يطرد في الاستعمال و القياس جميعاً وهذا هو الغاية المطلوبة.
2- ألا يكون شاذاً في الاستعمال ضعيفاً في القياس.
3- ألا يكون شاذاً في الاستعمال مطرداً في القياس.
4- ألا يكون مطرداً في الاستعمال شاذاً في القياس.
5- ألا يكون شاذاً أو ضعيفاً في الاستعمال و القياس جميعاً.

1- مهدي المخزوني ،في النّحو العربي نقد وتوجيه ، المكتبة العصرية ،صيدا ، بيروت ، 1964م، ص20.
2- عباس حسن ، اللّغة والنّحو بين القديم والحديث ، ص22.
3- تمام حسان ، الأصول ،ص164.
4 - السّيوطي ، الا قتراح ،ص59.
5 - السّيوطي ، الاقتراح ،ص60.
6- علي أبو المكارم ، أصول التّفكير النّحوي ،ص95.
7- د، سعيد جاسم الزّبيدي، القياس في النّحو العربي ونشأته وتطوره ،ص21،24.

6- ليست الكثرة شرطاً في المقيس عليه ،فقد يُقاس على القليل ويكون غيره أكثر منه فلا يُقاس عليه.

7- ألا يكون ممّا يحتمله القياس ، ولم يرد به الاستعمال .

8- إذا كان المقيس عليه من الضرائر فليس شيء يضّطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً[1].

9- قد يتعدد المقيس عليه مع وحدة الحكم.

ث.1- **المـــقيـــس :**

المقيس هو المحمول على كلام العرب تركيباً أو حكماً : ألا ترى أنّ ك إذا سمعت " قام زيد" أجزت أنت "ظرف خالد ، وحمق بشر " وكان ما قسته عربياً كالذي قسته عليه ؛ لأنّك سمعت بعضاً فجعلته أصلاً وقست عليه ما لم تسمع[2] .

و المقيس نوعان :

أ-إمّا أنْ يكون استعمالاً يتحقق القياس فيه بأنْ نبني الجمل التي لم تسمع من قبل على نمط الجمل التي سمعت.

ب- وإمّا أنْ يكون حكماً نحوياً نسب من قبل إلى أصل مستنبط من المسموع.

ث – **الجـــامـــع** :

وهو الصّلة بين طرفي القياس (المقيس عليه ، والمقيس) و التي لا تتحقق إلا بجملة صفات مشتركة يُطلق عليها (الجامع) و ربما سميت (العلة)[3]. أو العلة الجامعة[4] التي هي أحد أركان القياس و الجامع أحد ثلاثة :

1- العلة : وشرطها أنْ تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه[5] .

2- الشبه : وهو وجوب ضرب من الشبه بين المقيس عليه و المقيس غير العلة التي طبق عليها الحكم في الأصل[6].

3- الطّرد : وهو وجود الحكم مع فقدان الإحالة (المناسبة) في العلة[1] .

1- سيبويه ، الكتاب ، ج1 ،ص32.
2- سيبويه ، الكتاب ، ج1 ،ص32.
3 - الأنباري ، لمع الأدلة ، ص32.
4 - السّيوطي ، الاقتراح ، ص60.
5- الأنباري ، لمع الأدلة ،ص42.
6 - السّيوطي ، الاقتراح ، ص60.

ج– الحـــكـــم :

هو إلحاق المقيس بالمقيس عليه يتضمن إعطاء حكمه ، لذا فإنّ الحكم – عند النّحاة – ينقسم إلى ستة أقسام هي :[2]

1 – الواجب : كرفع الفاعل و تأخيره عن الفعل ، ونصب المفعول به وجر المضاف إليه.

2 – الممنوع : كأضداد ما ذكر في الواجب.

3 – الحسن : كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماضٍ .

4 – القبيح : كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط المضارع.

5 – خلاف الأوّلى : كتقديم الفاعل نحو : ضرب غلامه زيداً .

6 – جائز على السّواء : كحذف المبتدأ أو الخبر وإثباتهما حيث لا مانع من الحذف و لا مقتضى له.

وعن هذه الأركان الأربعة للقياس قال الأنباري : " أنّ تركب قياساً على الدّلالة على رفع مالم يسم فاعله و الحكم هو الرّفع ، والعلة الجامعة هي الإسناد ، و الأصل في الرّفع أنْ يكون للأصل الذي هو فاعل ، وإنّما أجري على الفرع هو مالم يسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد[3].

4) – إشكـــالية الاستـــدلال اللّغوي:

أ) – عـــدم السّمـــاع:

الاستدلال اللّغوي ترد عليه إشكاليات كثيرة ؛ لكن أهمها : الاشتباه أو

الا ختلاط بين النّقل و الاجتهاد[4].

ويقصد به أنّ اللّفظة لم تَرد عن العرب الفصحاء أولم تُسمع و لم تُنقل عنهم، يقول عبد العالي سالم مكرم: " ليست كلُّ القبائل على درجةٍ واحدةٍ من الفصاحة و البلاغة ومن هنا يجب

1- المصدر نفسه ، ص124.
2 - السّيوطي ، الاقتراح ، ص19.
3- الأنباري ، لمع الأدلة ،ص60.
4- أ بو مالك العوضي، المحور الثّاني ،صناعة الاستدلال ،ص100.

التّحري في كلِّ مسموعٍ ، فإنّ العربيّة الخالصة التي اعتصمت بالبادية، وتحصّنت بالصّحراء من عاديات المدينة و الحضارة، و اللّكنة و العجمة، أخذ بهذا المسموع ورفضه إذا كان من مصدر آخر غير هذا المصدر المذكور[1] .

ويعدُّ السّماع الأصلَ الأوّلَ من أصول اللّغة و النّحو وتأتي أهميته من أمورٍ ثلاثةٍ هي[2]:

1 – الدّليل إلى القاعدة قبل استخراجها.

2- الشّاهد على صحة القاعدة بعد ذكرها.

3 - الطّريق الأقوام إلى تعرف طبيعة اللّغة، وبيان خصائصها فهو أقرب سبيل إلى ضبط العربيّة ومعرفة المُستعمَل منها وغيره.

وكان أحمد بن فارس يرى قبيلة قريش أفصح العرب، والسبب كما يقول:" ...وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقّة ألسنتها إذ أتتهم الوفود من العرب تَخيّروا من كلامهم وأشعارهم أحسنَ لغتهم وأصفى كلامهم، فاجتمع ما تخيّروا من تلك اللّغات إلى نحائزهم و سلائقهم التي طبعوا عليها فصاروا بذلك أفصح العرب. ألا تري أنّك لا تجد في كلامهم عنعنة تميم ولا عجرفيّة قيس، ولا كشكشة أسد، ولا كسكسة ربيعة، ولا الكسر الذي سَمعه من أسد وقيس مثل: تعِلمون ونعِلَم ومثل: شِعِير وبِعِير[3].

وبصورة عامة فللذين:" عنهم نُقلت اللّغة العربيّة وبهم أقتدي بهم، وعنهم أخذ اللّسان العربي من بين قبائل العرب: قيس وتميم وأسد ،فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذوا معظمَه وعليهم اتكّل في الغريب وفي الإعراب وفي التّصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطّائيين ولم يُؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم[4].

ويقول إميل يعقوب في معجمه الخطأ و الصّواب في اللّغة : " هكذا اتخذ المخطئون (عدم السّماع) المعيار الأوّل في تخطيئا تهم فكثيراً ما كان يُخطئ هؤلاء لفظةً أو تركيباً بحجة أنّه لم يسمع عن العرب[5] .

1- عبد العال سالم مكرم، المدرسة النّحوية في مصر و الشّام في القرنيين السّابع و الثّامن من الهجرة،مؤسسة الرّسالة،ط2،(د،ت)،ص330.

2 - خديجة الحديثي، الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه،مطبوعات جامعة الكويت،ط1394،1هـ،1974م،ص134.

3- ابن فارس،الصّاحبي، تح: أحمد حسن، دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان،ط1، 1418هـ ، 1997م،ص28،29.

4 - السّيوطي، الاقتراح في أصول النّحو، دار البيروني،ط2، 1427هـ ،2006م، ص47.

5 - إميل يعقوب،معجم الخطأ و الصّواب في اللّغة ،ص34.

ب) – عـــدم القيـــاس:

عرّفه السّيوطي نقلاً عن الأنباري: " هو الحمل غير المنقول على المنقول ،إذا كان في معناه.انتهى"[1]. أو هو " ردّ الشّيء إلى نظيره"[2].

وقد وقف ابن فارس متزمتاً من القياس، فقال: " ليس لنا اليوم أن نخترع ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه ؛ لأنّ في ذلك فساد اللّغة وبطلان حقائقها[3] .

وقد بالغ بعضُ اللّغويين المخطئين في الاستناد إلى القياس، حتّى أنّه اعتبر أنّ ما خلف القياس خطأ و أنّ ما وفقه الصّواب وأنّ ذلك مبدأٌ يُطبّقُ على أبناء هذا العصر مثلما يُطبّق على أبناء عصر الاحتّجاج وأوّلهم عرب الجاهلية[4].

ويقول ابن الجنّي في كتابه الخصائص : " إذا كان الشّيء شاذاً في السّماع مطرداً في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله ، ومن ذلك امتناعُك من (وَذَرَ،و وَدَعَ)؛ لأنّهم لم يقولوهما ، ولا مَنْعَ أن يُستعمل نظيرُهما ، نحو (وَزَنَ) و(وَعَدَ) وإنْ لم تسمعْها أنت[5].

وقد قسّم ابن الجنّي كلام العرب إلى أربعة أضربٍ من حيث الإ طراد و الشّذوذ :

أ- مطرد في القياس ، و الاستعمال جميعاً وذلك نحو: قام زيدٌ ، وضربتُ عمراً ومررتُ بسعيد.

ب- مطرد في القياس ،شاذ في الاستعمال وذلك نحو: الماضي من (يذر) و (يدر).

ج - مطرد في الاستعمال ، شاذ في القياس : نحو:استوصيتُ الأمرَ ، و استحوذتُ الشّيءَ واستنوق الجملَ.

د – الشّاذ في القياس و الاستعمال جميعاً ، نحو : مَصُوون ، وفرس مُقوود ... وهذا النّوع لا يُحسَنُ استعمالُه إلا على وجه الحكاية[6].

1- السّيوطي ، الاقتراح في أصول النّحو ، ص79.
2 - مجمع اللّغة العربيّة ، المعجم الوسيط ، الهيئة العامة للشؤون المطابع الأميرية ،ط2 ، 1973م ، مادة (ق، ي ،س).
3- ابن فارس ، الصّاحبي ،ص36.
4 - إبراهيم المنذر ، كتاب المنذر ، مطبعة الاجتهاد ، بيروت ، لبنان ، ط3 ، 1927م ،ص5.
5 - ابن الجنّي ، الخصائص ، تح : محمّد علي النّجار ، المكتبة العلمية ،(د، ط) ، (د، ت) ، ج1،ص99.
6 - ابن الجنّي ،الخصائص،تح : محمّد علي النّجار،المكتبة العلمية،(د،ط)،(د،ت)،ج1،ص 97،99.

ت)- عدم ورود اللّفظة في المعاجم :

عرّف اللّغويون المعجم بأنّه : " كتابٌ يضم بين دفتيه مفردات لغةٍ ما ومعانيها و استعمالاتها في التّراكيب المختلفة ، وكيفية نطقها ، وكتابتها مع ترتيب هذه المفردات بصورةٍ من صور التّرتيب التي غالباً ما تكون التّرتيب الهجائي[1].

يقول إميل يعقوب في معجمه الخطأ و الصّواب في اللّغة : " هذا المعيار اتخذه بعضهم للحكم على خطأ لفظةٍ ما[2].

ويقول أيضاً: " وهكذا فإنّه ،إنْ كنا نستطيع الاستناد إلى المعاجم العربيّة لإثبات صحة لفظةٍ أو تركيبٍ فإنّنا لا نستطيع الحكمَ على أنّ ما لم يرد فيها خطأ[3] .

ويقول أبو مالك العوضي :"ممّا شك فيه أنّ المعجمات لم تحط بجميع اللّغة ، لكن الذي لا شك فيه أيضاً أنّها قد حوت جمهورَها ومعظمها ممّا نُقل إلينا . وبهذا نصل إلى وجود طرفين متضادين :

- **الطّرف الأوّل** : يجعل الاعتماد على المعجمات فقط ، ويُخطيء كلَّ ما لم يرد فيها ، حتّى لو كان له شواهد ثابتة.

- **الطّرف الثّاني** : لا يلقي بالاً للمعجمات ، ويزعم أنّها لم تحط إلا بالنزر اليّسير من اللّغة ويجعل الاعتماد الأ ساسي عل كتب الأدب و الشّعر و نحو ذلك ممّا حوى ثروةً لفظيةً ضخمةً تخلو كثير من المعجمات منها[4].

ث) – الاستناد إلى تخطيء أحد اللّغويين:

الاستدلال بنقل العلماء و ذلك دون ذكر الوساطة ، ويقول في هذا الشّأن أبو مالك العوضي : " من إشكاليات الاستدلال في مسائل اللّغة أنّ كثيراً منها يعتمد على النّقل من العلماء من دون ذكر الواسطة ، فجلُّ كتب اللّغة تكتفي ب (قال الأصمعي) و(ذكر الخليل) و(نقل الكسائي) و(حكى سيبويه) ولا يذكرون العربي المنقول عنه ، ولا يُبيّنون نوع النّقل أ هو بواسطة أو بنقل مباشر[5].

1- أحمد مختار عمر ، البحث اللّغوي عند العرب، عالم الكتب ، القاهرة ،ط2، 1998م، ص162.
2 - إميل يعقوب ، معجم الخطأ و الصّواب في اللّغة ، ص38.
3- المرجع السّابق ،الصّفحة نفسها.
4- أبو مالك العوضي ، المحور الثّاني ، صناعة الاستدلال ، ص131.
5 - المرجع السّابق، ص129.

ويقول أيضاً : " ويزداد الإشكال عندما يتأخر زمن النّاقل ، فيُقطع بوجود الواسطة ، لكن لا يوقف على أصلها ،وذلك ككثير ممّا ينقلُه ابن سيدة في المحكم و الضّغاني في العباب عن الكتب المفقودة؛ مثل نوادر ابن الأعرابي ونوادر اللّحيّاني وغيرهما ، وككثير ممّا في كتب الأفعال؛ كأفعال ابن القوطية وغيره. و الذي جرى عليه عرفُ أهل العلم قبولُ مثل هذه النّقول ، ما لم يكن فيها ما يستنكر ،لذلك لا تكاد تجد أحداً يتوقف فيما ينقلُه ابن فارس – مثلاً – و الجوهري أو بن سيدة ، إلا إنْ كان فيه ما يُستنكر بنص العلماء المعتبرين في ذلك ، أو بما تدل عليه الأدلة"[1] .

أمّا الاعتماد على المتأخرين من العلماء الذين ينفلون نقلاً مجرداً عن كتب اللّغة ،فقد حوت عادة العلماء بعدم الاعتماد على ما يتفردون به؛ لأنّه غالباً مظنةُ الغلط ؛ كمثل ما يتفرد به صاحب القاموس ، وتاج العروس ، وقد أنكر العيني على ابن حجر اعتماده على القاموس المحيط في بعض المسائل اللّغوية ، وهذا لا يعني أنّ العلماء متساوون في درجات الثّقة عند نقلهم عن العرب بل يتفاوتون في القوة والضعف[2].

و يقول أيضاً إميل يعقوب في معجمه الخطأ والصّواب في اللّغة في هذا السياق : " كثير ما استند المخطئون إلى قول أحد العلماء السّابقين ، فأوردوا تخطيئة دون روّية أو تحقيق [3].

ج)- <u>الاستناد إلى قواعد النّحو و الصّرف</u> :

لا شك في أنّ قواعد النّحو و الصّرف التي استنبطها النّحاة منذ زمان سيبويه ، كان لها الفضل الكبير في حفظ العربيّة من الفساد ، وقد ضلت عبر العصور المعيار الأهمّ للحكم في خطأ لفظة أو صوابها[4].

ويقول تمام حسان : " فقد وجد النّحاة ، أنفسهم ينظرون في المسموع وفي أيديهم أصول ثابتة يقيسون عليها ويتخذونها معايير حتّى بالنسبة لما يقوله الفصحاء ، ومعنى ذلك أنّ الفصاحة لم تعدّ معيار الوحيد للقبول في عرف النّحاة كما كانت قبل اكتمال النّحو ، وإنّما أضاف النّحاة إليها معيار أخر للصواب و الخطأ استخرجوه من الكلام الفصيح، تلك هي القواعد النّحوية التي ربما

1 - أبو مالك العوضي ، المحور الثّاني ، صناعة الاستدلال ، ص130.
2 - المرجع السّابق ،ص130.
3 - إميل يعقوب ، معجم الخطأ و الصّواب في اللّغة ،ص39.
4- المصدر السّابق ،ص43.

رفضت بعض الفصيح فدمغته بالشّذوذ إنْ لم تدفعه بالخطأ ، و إذا كان الشّذوذ ينافي الفصاحة في أصولهم فلا شك أنّ الخطأ يُنافيها"[1] .

ح) – رفــض المــولّد :

وهو ما أحدثه المولّدون الذين لا يحتج بألفاظهم ، و الفرق بينه وبين المصنوع ، أنّ المصنوع يورده صاحبه على أنّه عربي فصيح ، وهذا بخلاقه وفي مختصر العين للزّبيدي : " المولّد من الكلام المحدث "[2].

وقد ميّز العلامة الشّيخ عبد الله العلايلي في معجمه "المرجع "بين المولّد القديم و المولّد الحديث وقسّم المولّد القديم إلى ستة أقسام :

1- مولّد العصر العباسي الأوّل ؛أي : الحقبة الواقعة بين (749م-846م /132هـ-231هـ)عصر النّفوذ الفارسي.
2- مولّد العصر العباسي الثّاني ؛أي : الحقبة الواقعة بين (847م -945م /232هـ - 334هـ)عصر النّفوذ التّركي.
3- مولّد العصر العباسي الثّالث ؛أي : الحقبة الواقعة بين (945م -1050م /335هـ - 497هـ)عصر النّفوذ البويهي.
4- مولّد العصر العباسي الرّابع ؛أي : الحقبة الواقعة بين (1050م -1199م /497هـ - 590هـ)عصر النّفوذ السّلجوقي.
5- مولّد العصر العباسي الخامس ؛أي : الحقبة الواقعة بين (1199م -1258م /590هـ - 657هـ)عصرالنّفوذ المغولي.
6- مولّد العصر العباسي السّادس ؛أي : الحقبة الواقعة بين (1290م -1516م /638هـ - 922هـ)عصر نفوذ المماليك.

و المولّدين هم : " الذين كانوا بعد عصر الاحتجاج اللّغة ، ممّا نشأ في غير البادية ، أو نشأ بالبادية ثم رحل إلى الحضر ، واختلطت الأعاجم أو صاهر إليهم[3].

1- تمام حسان ، الأصول دراسة ايستيمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب ، النّحو ، فقه اللّغة ، البلاغة ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2000م ،ص96.
2- السّيوطي ، المزهر ، ج1 ،ص304.
3 - عبد الله العلايلي ، المرجع بين المولّد القديم و الحديث ، دار المعجم العربي ، بيروت ، ط1 ، 1963م.

ويقول إميل يعقوب في معجمه الخطأ و الصّواب في اللّغة : " ولكن رفض " المولّد" يؤدي إلى تحنيط اللّغة في ألفاظها و معانيها ، و قبوله سنة طبيعية في اللّغات عامة ، ومظهر حيويّ للغة يساعد على بقائها ونمائها وتطورها[1].

ويقول أيضاً : " وإنْ كنا نمنع أطلاق استعمال المولّد ، ونردّ ، في المقابل ، الدّعوات إلى تخطيئه ونفيه من لغة الكتابة و الاستعمال ، فإنّنا نرى أنّه لا بدّ من اللجوء إلى ضوابط معينة كي يستقيمَ استعماله[2].

خ) – عــدم أهلية المستدل :

يقول أبو مالك العوضي : اشتراط الأهلية في المستدل مسألة واضحة مقررة في أذهان النّاس؛ لأنّها أمر عقلي ضروري ؛ وذلك لما بين الاستدلال

و الأهلية من التّلازم الذي لا يمكن فيه الانفكاك ، فالبديهة لا يصح أنْ يتكلم الإنسان في شيءٍ وهو جاهلٌ به ... وأهمية الأهلية العلمية عند البحث و التّرجيح تنبع من أنّ الباحث مهما كانت مقدرته على البحث و مهما كانت الأدلة متوافرة أمامه ،ومهما كان مقدار مابين يديه من مراجع ومصادر ، فإنّ كلَّ ذلك لا ينفعه إنْ كانت أهليته ضعيفة أو هو ينفعه لكن ليس النّفع التّام كما ينبغي ؛ كالجاهل بالطب إذا كانت بين يديه جميع الأدوية و الأدوات الطّبية ، لكنّه مع ذلك لا يُؤتمن على علاج المرضى.

وفي هذا العصر صار الوقوف على الأدلة و المصادر و المراجع من أسهل ما يكون ، فاستوي في ذلك – أو كاد – العالم و الجاهل ، و المتبحر و المبتدئ ، ومع ذلك ترى الفرق شاسعاً بين بحث هذا وذاك ، وبين اجتهاد هذا وذاك ؛ لأنّ الإشكالية ليس فقط في توفر الأدوات ، وإنّما في المقدرة على استعمالها استعمالاً صحيحاً .

وهذا تراه واضحاً غاية الوضوح في كتب المعاصرين ،إذ تجد فيها استقصاء بالاً في المصادر و المراجع واستفادة ممّا كتب في الموضوع قديماً وحديثاً ، إلا أنّك قد تجده مع ذلك مليئا بالخلط و السّهو ، ومشحوناً بالزلل وسوء الفهم ، وليس الإشكال في ضعف العقل ، وإنّما في نصوص الأهلية و الخبرة بهذا الموضوع ، فليس كلُّ من وجد فرساً كان فارساً ولا كلّ من وجد قلماً كان أديباً .وتظهر أهمية الأهلية و الخبرة عند النّقل من كتب الكبار

1- إميل يعقوب ،معجم الخطأ والصّواب في اللّغة ،ص44.
2 - المرجع السّابق ، الصّفحة نفسها..

و المراجع المتقدمة ، فإنّ النّاقل إذا لم يكن – عنده – خبرةً بكلام صاحب الكتاب ، تراه يجيء إلى سطرٍ من صفحةٍ ما في عرض الكتاب ، فينقُلُها مستدلاً بها على مايريد ، ولعل صاحب الكتاب يقصد ضد ما قال[1].

4)- الاستدلال في كتب التّصحيح اللّغوي :

قبل أنْ نلج إلى موضوع الاستدلال في كتب التّصحيح اللّغوي فلا بدّ لنا أنْ نعرج على مفهوم التّصحيح اللّغوي بين اللّغة والاصطلاح، مادام التّصحيح اللّغوي تربطه علاقة بالاستدلال.

منذ النشأة الأوّلى للنحو العربي و حركة التّصحيح اللّغوي تسير معه جنباً إلى جنب – حسب العلماء-عبر امتداد الزمن ،وهذا لمعالجة داء اللحن الذي تفشى على ألسن العرب .

أ- التّــصحيح لغةً :

كلمــة التّصــحيح مــن صــحّ الشــيء؛ أي : جعلــه صــحيحاً ، وصــححت الكتاب والحساب تصحيحاً : إذا كان سقيماً فأصلحت خطـأه...و الصّـحيح مـن الشّـعر : مـا سلم من النّقص[2] .

و المنطـق الصّـائب ؛ أي : الصّـحيح فـي أداء اللّفـظ ، و الصّـواب: هـو صـواب قـول أو عمل.فكان اهتمام العرب بصواب القول حتى يبنوا عليه صواب العمل[3] .

وصوّب الخطأ : صححّه ، وصوّب فلاناً : قال له : أصبت ، وتصـويب : مفـرد ، وجمعـه تصويبات ،و تصويب أيضاً مصدر صوّب[4].

ب- التّــصحيح اصطلاحاً :

يمكـن تعريفـه بأنّـه : " الرّقيـب علـى الاسـتعمال اللّغـوي" فيمـا يتخللـه مـن الانحراف و الفساد ، أو مـا ينشـأ فـي بنيـة اللّفـظ أو فـي التّركيـب اللّغـوي السّـليم مـن الخلـل أو الخطأ[1].

1- أبو مالك العوضي ، المحور الثّاني ،صناعة الاستدلال ،ص98،99.
2- ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (صحح) ، ج8 ،ص202.
3- مجمع اللّغة العربيّة ، المعجم الوسيط ، القاهر ، مادة (ص،و،ب) ، ابن منظور ، لسان العرب ،مادة(ص،و،ب) ج8،ص200.
4 - أحمد مختار عمر ، معجم اللّغة العربيّة المعاصرة ،عالم الكتب ، القاهرة ،ط1 ، ج1429،1هـ ، 2008م ،ص1270.

وتكمن أهمية التّصحيح اللّغوي في محاربة اللّحن و محاصرة الانحراف اللّغوي و المحافظة على سلامة اللّغة من التّغيير ، كما تقول د، مبدوعة كريمة :" يقوم بدور المدافع عن اللّغة فيما يتخلل استعمالها من الخطأ و الخلل ، وكذلك يفرض رقابة مستمرة على استعمالات اللّغة المختلفة ، وذلك في كلّ خطأ أو خلل يتسرب إليها ، سواء من النّاحية الصّوتية ، أو الصّرفية أو النّحوية ، أو الدّلالية"[2].

ويصون اللّسان العربي الملحوظ و المكتوب من انتشار العيوب .

وبعدما عرّجنا على مفهوم التّصحيح لغة واصطلاح ، يمكن لنا أنْ نلج إلى موضوع الاستدلال في كتب التّصحيح اللّغوي أو في معاجم التّصحيح اللّغوي .

فقد عرفنا في السّابق و بالتّفصيل المناهج التي اعتمد عليها المصححون المحدثون في تصحيح الأخطاء في معاجمهم ، و الأدوات التي استدلوا واحتّجوا بها في إثبات مسائلهم اللّغوية ، و هذه المواد أو الأدوات التي استخدموها في استدلالاتهم ما يلي :

أولاً- القـــرآن الكــريم :

يعدّ القرآن الكريم أفصح الكلام العربي على الإطلاق ، وهو بذلك يعدّ أوّل مصدر في الاحتجاج و الآخذ بأنواع الشّواهد النّحوية و اللّغوية العربيّة .

يقول د، العربي دين في كتابه (قضية التّصويب اللّغوي في العربيّة بين القدماء

و المعاصرين) :" القرآن الكريم ...، وقد اعتد به اللّغويون لحل الكثير من المسائل اللّغوية ، بل إنّ أوّل منطلقات الدّراسات اللّغوية عند القدماء أسست توجهاتها على القراءات[3].

ويقول أيضاً في نفس الصفحة : " فليس غريباً أنْ تعتد به كتب التّصحيح اللّغوي الحديث ، غير أنّ الملاحظ في هذه الكتب تفاوتها في مسألة الاستشهاد به[4].

---

1 - مبدوعة كريمة ، النّحاة العرب ومظاهر التّصويب اللّغوي ، مجلة الممارسات اللّغوية ، جامعة مولود معمري ، الجزائر ، العدد 30، 2014م ،ص150.

2 - مبدوعة كريمة ، النّحاة العرب ومظاهر التّصويب اللّغوي ، مجلة الممارسات اللّغوية ، جامعة مولود معمري ،الجزائر ، العدد 30 ، 2014م، ص115.

3 - د، العربي دين ، قضية التّصويب اللّغوي في العربيّة بين القدماء والمعاصرين ،ص197.

4- المرجع نفسه ، الصّفحة نفسها.

فيظهر من مناهج أصحاب معاجم التّصحيح اللّغوي الحديث التي تطرّقنا لها في الفصل الأوّل من المذكرة أنّ جلّهم اعتمد على الاستشهاد بالقرآن الكريم لكن بدرجات متفاوتة حيث انقسموا إلى قسمين وهذا ما قاله الدّكتور العربي دين في كتابه.

وانقسم المصححون المحدثون – كما قال الدّكتور العربي دين في كتابه السابق الذكر في الاستشهاد بالقرآن الكريم إلى قسمين :

- الفريق الأوّل : يقول : أنّ بعضهم لو يعتمد اعتماداً كلياً على الشّواهد من القرآن الكريم .

ومن ذلك اليّازجي الذي استدل ببعض الآيات القرآنية في كتابه لغة الجرائد و ذلك عندما استشهد بقوله تعالى : " ألم أعهد إليكم يا بني آدم " ، وأيضاً استشهد بقوله تعالى : " لا الشّمس ينبغي لها أنْ تدركَ القمرَ " ، واستشهد أيضاً بقوله تعالى : " فَاصْدَعْ بَمَا تُؤْمَرُ "[1] .

وكان استشهاده بالقرآن الكريم على ما نقله من المعاجم القديمة ؛ أي كانت استدلالاته مدرجة في سياق الاقتباسات المعجمية ،فمثلاً عندما ينقل قول ابن منظور يأخذ كما ورد من اللّسان . ومن بين هذه المعاجم التي اعتمد عليها معجم لسان العرب ، وتاج العروس وغيرهم من المعاجم القديمة التي أخذت حصة الأسد في تصحّيحاته اللّغوية.

- الفريق الثّاني : اعتمدوا في استدلالاتهم على القرآن الكريم وجعلوه المصدر الأوّل في احتّجاجاتهم وفي هذا يقول د، العربي دين : " ...جعلوا القرآن الكريم أوّل مصادر الاحتّجاج ، إذ حرصوا على تأييد كلَّ مسألةٍ بشاهدٍ من القرآن الكريم وقراءاته ما ستطاعوا إلى ذلك سبيلاً[2].

ويقول العدناني : " وقد اعتمت في تصويب الكلمة أو العبارة على وجودها في القرآن الكريم[3].

ويمكن أنْ نستخلص ممّا سبق أنّ الاستشهاد بالقرآن الكريم كان واسعاً ، بالرّغم من انقسام المصحّحين المحدثين ؛ لأنّه قويُّ الحجة وأفضلُ دليل ، وصالحٌ لكل زمان ومكان .

1- المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.
2 - المرجع السّابق ، ص200.
3 - العدناني ، الأخطاء الشّائعة ،ص5.

ثانياً - القـــراءات :

أمـاّ بالنسـبة للقـراءات فهـي أيضـا مصـدرا مـن مصـادر الاستشـهاد بهـا والاستشهاد بمشهورها ومتوا ترها وشاذها كما قال العلماء.

لكن الملاحظ فـي معـاجم التّصـحيح اللّغـوي الحـديث ، هنـاك بعـض المصـحّين لـم يـذكرها فـي معجمـه كمـا فعـل اليـازجي و العـدناني الـذي قـال فـي مقدمـة معجمـه : "اعتمدت في تصويب الكلمة أو العبارة على وجودها في القرآن الكريم..."[1].

أمّـا الـبعض الأخـر فاستشـهد بـالقراءات القرآنيـة بـدرجات متفاوتـة كإميـل يعقـوب والزعبلاوي وغيرهم من مصحّين العصر الحديث .

ثالثاً - الحـديث النّبــوي الشّــريف :

لاشك أنّ علماء اللّغة و البلاغة أثبتوا وأجمعوا على أنّ النّبي – صلّى الله عليه وسلمَ – أفصح العرب قاطبة ، فجاء في المزهر : " أفصـح الخلـق علـى الإطـلاق سيّدنا و مولانا رسول الله حبيب ربّ العالمين جلّ وعلاّ[2].

اعتمدت كتب أو معاجم التّصحيح اللّغوي الحديث على الحديث النّبـوي الشّـريف للنظـر في بعض الألفاظ و الاستعمالات.

ومن بين المحدثين الذين صححّوا الكثير من الاسـتعمالات اسـتناداً إلـى الحـديث النّبـوي الشّريف أحمد مختار عمر , العدناني و إميل يعقوب وغيرهم من المصوّبين.

أمّا اليّازجي لم يستشهد بالحديث النّبوي الشّريف إلا قليلاً ، حيث استشهد بالحـديث فـي مواضع من كتابه ، غير أنّه نقله ضـمن نـص مـن لسـان العـرب ،أمّـا الآخـرون الـذين ذكرنـاهم سـابقاً أمثـال الـزّعبلاوي وإميـل يعقـوب ومحمّـد العـدناني فكـان استشـهادهم بالحديث واسعاً .

يقول د، العربي دين : " استشهد إميل يعقوب بستة أحاديث في ثلاثة مواضع هي :

1-الموضع الأوّل : أورد حدثين لإثبات جواز دخول (ال) على العدد وذلـك فـي قولـه : جاء في الحديث النّبوي : " وأتى بالألف دينار وثم قرأ العشر آيات ".

2-الموضع الثّاني : وفيه أورد ثلاثة أحاديث للاستشهاد على صحة جمـع " حاجـة"على " حوائح" عند قوله : ومنها الحـديث النّبـوي : " إنّ الله عبـاداً خلقهـم لحـوائج النّـاس

1 - العدناني ، معجم الأخطاء الشّائعة ، ص5.
2- السّيوطي ، المزهر ، ج1 ، ص164.

يفزع إليهم النّاس في حوائجهم ، أولئك هم الآمنون يوم القيامة " ، و الحديث : " اطلبوا الحوائج إلى حِسان الوجوه " ، و الحديث : " استعينوا على نجاح الحوائج بالكتمان".

3- الوضع الثّالث : جاء ب الحديث الشّريف ليستدلَ على صحة دخول (أنْ) في خبر كاد أين يقول : ومنه الحديث : " ما كدت أنْ أصلي حتّى كادت الشّمسُ أنْ تغربَ وورد عنده حديثٌ شريفٌ سابعٌ في ثنايا نقل عن لسان العرب لإثبات جواز قولهم : " قوم من جلدتنا"[1].

واستشهد العدناني بالحديث في تصويبه استعمال لفظة (سواسية) بقوله – صلّى الله عليه وسلمَ - : " النّاس كلّهم سواسية كأسنان المشط لا فضل بين العربي ولا العجمي وإنّما الفضل بالتّقوي".

وعلى العموم كان الاستشهاد بالحديث النّبوي الشّريف مقبولاً عند بعض المصوّبين منهم .

رابعاً – كـــلام العــرب :

كلام العرب يتضمن الشّعر والنثر، و النّثر بدوره يتمثل في الأمثال والحكم والنّوادر.

أ-الشّـــعر :

يعدّ الشّعر العربي بلا شكّ حقلاً خصباً والموقع الأوّل للّغويين و النّحاة ، فقد عنوا وقسّموه إلى أربع طبقات[2].

-الطبقة الأوّلى :

الشّعراء الجاهليون : كمريء القيس و الأعشى.

-الطبقة الثّانية :

الشّعراء المخضرمون : وهم الذين أدركوا الجاهلية و الإسلام كلبيد.

- الطبقة الثّالثة :

يقال لهم الإسلاميون ، وهم كانوا في صدر الإسلام كجرير و الفرزدق.

---

1 - د، العربي دين ، قضية التّصويب اللّغوي في العربيّة بين القدماء و المعاصرين ، ص208،209.
2 - البغدادي ، خزانة الأدب ، ج1، ص3.

- الطبقة الرّابعة :

وهم المولّدون ، ويُقال لهم أيضاً المحدثون ، وهم من بعدهم كبشار بن برد و أبي نواس.

وقسّم البغدادي الطبقات ومثّل لها ، ثم حكم عليها طبقة طبقة ، فقال : " فالطبقتان الأوّليتان يستشهد بشعر لهما إجماعاً ، وأمّا الثّالثة فالصّحيح صحة الاستشهاد بكلاهما ، وقد كان أبو عمر وبن العلاء ، وعبد الله بن أبي إسحاق البّصري ، وعبد الله شبرمة يلحنون الفرزدق والكميت ، وذا الرّمة وأضرابهم ...وأمّا الرّابعة ، فالصّحيح أنّه لا يستشهد بكلامها مطلقاً[1]

ولقد كان للشعر العربي النّصيب الأوفر للمصححّين المحدثين .

و الملاحظ أنّ كتب التّصحيح اللّغوي الحديث اعتمدت على الشّعر في استدلالاتها بمختلف طبقات الشّعراء ؛ لأنّها مستمدة من مصادر لغوية مختلفة .

وذلك إميل يعقوب استشهد في معجمه بالشعراء القدما ء كالمتنبي .

واستشهد العدناني بالشعر إذ يقول : " استشهدت ببيت أو بيتين أو أكثر لشاعر معاصر دون أنْ أذكر اسمه كون أنا هو الشّاعر[2].

.وقد استشهد بشعر شوقي لتصويب الخطأ : " يزورني تميم صباحاً مساءً " ، فقال : " ويقولون : " يزورني تميم صباحا ومساء " ، و الصّواب: " يزورني صباحاً مساءً " بنصب الصّباح و المساء كليهما على الظرفية الزّمنية، ويقول أحمد شوقي :

ركزوا رفاتك في الرّمال لواء ♣♣♣ يستنهض الوادي صباحَ مساءَ[3].

وكان أصحاب معاجم التّصحيح اللّغوي الحديث يسمّون الشّعراء الذين يستشهدون بأشعارهم غير أنّنا نرى - في معاجمهم – بعض الأحيان يستشهدون بأشعار مجهولة القائل مثلا العدناني أو غيره عندما يستشهد بالشعر ، يقول : قال الشّاعر ، وقال أحدهم ونحو ذلك من التّعابير.

وكان أغلب أصحاب كتب التّصحيح اللّغوي الحديث يقفون موقف الحذر من الضرورة الشّعرية ، يقول العدناني : " وقد اعتمدت في تصويب الكلمة أو العبارة على وجودها في بيت لأحد أمراء الشّعر الجاهلي على أنْ لا يكون منحولاً ، أو أحد فحول شعراء صدر الإسلام

---

1 - البغدادي ، خزانة الأدب ،ج1 ،ص6.
2- العدناني ، معجم الأخطاء الشّائعة ، ص11.
3- المرجع السّابق، ص138.

و العصر الأموي مع إهمال جميع ما شذ عن قواعد الصّرف و النّحو ، و الابتعاد عن جل الضرائر الشّعرية التي يُسمح بها للشاعر دون النّاثر"[1].

ب-النّــثــر :

يقول البغدادي :" النّثر العربي من خطبة أو وصية أو مثل أو حكمة أو نادرة و هو المصدر الخامس لما يستشهد به في اللّغة و النّحو ...[2].

الملاحظ في كتب التّصحيح اللّغوي الحديث النّدرة في الاستشهاد بالأمثال و الحكم و النّوار بالرغم من توفر ووجود كتب الأمثال والحكم التي زخر بها تراثنا العربي القديم ، وهذا لا يعني أنّ أصحاب معاجم التّصحيح اللّغوي الحديث أنّهم استغنوا عنها ، ومن ذلك استشهد إميل يعقوب بقول العرب : " بين جبهته وبين الأرض جناية "[3].

خامساً- القيــاس :

القياس هو انتحاء لسمت كلام العرب ،ومحاكاة لقوالبه وبناه ولعل من أبرز الأسباب الدّاعية للعناية بالقياس ، آفة اللّحن التي ظهرت منذ وقت مبكر ، ثم ما لبثت أنْ عمت وفشت ، ممّا استوجب ضبط الضوابط وتقعيد القواعد للذب عن حمى اللّغة و مواجهة ما يتهددها من أخطار ، إضافة إلى رغبة من لم يكن عربياً في تعلم هذه العربيّة ، فكان لا بدّ من رسم منهج منضبط يستطيع به المتعلم أنْ يلحق بأهل اللّغة وإنْ لم يكن منهم[4].

فإنّ النّزعة القياسية ظهرت جلية عند عدد ممن عنوا بالتّصحيح اللّغوي الحديث ، ومن أمثلة ذلك :

- الاشتقاق عند صلاح الدّين الزّعبلاوي، لقد دعا الزّعبلاوي إلى إعادة النّظر في قياسية بعض الأبواب الثّلاثي ، وظرف من الصّفات ويظهر من كلامه أنّه يميل إلى جعل ذلك قياساً[5].

ميل الزعبلاوي إلى إجازة جمع مصدر ، وعدّ ذلك من باب القياس ، لأنّه يميل إلى الأخذ بالقياس فيه ، ويقول : " إن المانعين من القياس لم يثبتوا على المنع فيما تناوله أقلامهم ، وذاع

1- المرجع السّابق ،ص5.
2- البغدادي ، خزانة الأدب ،ج1 ، ص3.
3 - إميل يعقوب ، معجم الخطأ و الصّواب في اللّغة ، ص98.
4- د، محمّد بن عبد الرحمن السّبيهين ، الاستعلامات اللّغوي ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرّياض ، ط1 ، 1438هـ ،2017م ،ص37.
5- المرجع السّابق ،ص45.

في مصنفاتهم ، فقد جمعوا من المصادر ما لم يرد بجمعه سماع ، وعللوا ذلك باختلاف الأنواع وجمعهم هذا وتعليلهم دليلان على تعلقهم بالقياس واشتداد الدّاعي إلى الأخذ به"[1].

- والإشارة إلى ما سلكه العدناني و ما أعلّنه من حبّه للقياس وعدم ميله إلى الشّذوذ ، ولذلك فهو يُجيز أن يُقال : " (إنسانة) مع أنّه أشار إلى أصحاب المعاجم : اللّسان ، والمصباح

و القاموس ، ومتن اللّغة يمنعون ذلك ويصّرون على أنّه عامي ، ولكن سنده في إجازة ما أجازه الزّبيدي قائلاً: أنّ العرب استعملت (إنسانة) قليلاً ، و القلة لا تقتضي إنكارها

و الحكم عليها بأنّها عامية[2].

سادساً - الاستنـــاد إلى المعـــــاجم :

كان الاعتماد الكبير في كتب التّصحيح اللّغوي الحديث المعاجمَ القديمة و الحديثة ، وخاصة المعاجم القديمة التي كانت حاضرة وبقوة في معاجمهم ؛لأنّهم استدلوا بها في تصحيح الأخطاء.

و نلاحظ في كتب التّصحيح اللّغوي الحديث أنّها لم تعتمد على المعاجم الحديثة إلا قليلاً بل اعتمدت على المعاجم القديمة ،فإنّنا نرى في معاجمهم أو كتبهم كثرة الاستدلال بالمعاجم القديمة التي أخذت حيزاً كبير في مصنفاتهم ، ومن ذلك اليازجي الذي اعتمد في مصنفه أو كتابه كثيراً على المعاجم القديمة كمعجم اللّسان ،وأساس البلاغة ، وتاج العروس ، والصّحاح وغيرهم من المعاجم وليس اليازجي وحده الذي اعتمد عليها بل جل المصحّحين المحدثين ساروا على نهجه في تصحيحهم للأخطاء.

وأيضاً العدناني كذلك اعتمد على المعاجم القديمة . ومن بين هذه المعاجم التي استند عليها في تصحّيحه للأخطاء : معجم القاموس ، ومعجم محيط المحيط ، ومتن اللّغة و المعجم الوسيط التي ذكرها في مقدمة معجمه ، إذ يقول في أحد تصويباته : " ولكن مد القاموس ومحيط المحيط ومتن اللّغة و المعجم الوسيط أجازوا : حذر الشّيء ، وحذر منه ، وجاء في مد القاموس : حذر عليه من كذا ، واحتذر عليه من كذا أو احتذره"[3].

1- صلاح الدّين الزّعبلاوي ، أخطاؤنا في الصّحف و الدّواوين ،ص17.
2- العدناني ،معجم الأخطاء الشّائعة ،ص30.
3- العدناني ، معجم الأخطاء الشّائعة ،ص63.

ويذهب إميل يعقوب إلى اعتماده على المعاجم القديمة ، إذ يقول : " أجاز أساس البلاغة ولسان العرب ، ومحيط المحيط ، وتاج العروس ، ومتن اللّغة ،أنْ تقول : حاك الثّوب يحوكه حوكاً وحياكاً وحياكة ، وحاكه يحيكه حيْكاً وحيَكاً وحياكة[1].

وأيضاً الزّعبلاوي اعتمد في تصحيحه للأخطاء على المعاجم القديمة ، وهذا نلتمسه من قوله : " فالذي اعتمدنا نصوصه من معاجم اللّغة وأسفارها ما قدِّ م عهدُه ، كالصّحاح

و القاموس ،والأساس ، ومقدمة الأدب ، واللّسان و التّاج ومفردات الرّاغب ، والنّهاية والمزهر و الكشاف وأشباهها..."[2] .

أمّا المعاجم الحديثة فحظيَ معجم الوسيط لمجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة بحصة الأسد في كتب التّصحيح اللّغوي الحديث وهذا يدل على اهتمام بعض أصحاب التّصحيح اللّغوي الحديث أمثال إميل يعقوب و العدناني اللذين استدلا به في بعض مسائلهم اللّغوية .وهذا يعني أنّهم لم يفرقوا بين المعاجم القديمة و المعاجم الحديثة .

وممّا سبق نخلص إلى أنّ أصحاب المعاجم اللّغوية الحديثة أغلبهم اعتمدوا في تصحيحاتهم للأخطاء على المعاجم القديمة وهذا يدل على اهتمامهم بالتراث العربي على ما أظن.

سابعاً - استناد إلى قواعد النّحو و الصّرف :

كان الاستناد إلى قواعد النّحو و الصّرف في التّخطئة والتّصويب عند أصحاب معاجم التّصحيح اللّغوي الحديث متفاوتة بين مصحح وأخر ، وهذه القواعد استند عليها المصحّحون في معاجمهم بشواهد كثيرة من لغة العرب ، ويقول إميل يعقوب : " واستناداً إلى ذلك هذه القواعد صوّبت مثلاً مجيء خبر كاد جملة فعلية مضارعية مقترنة بـ (أنْ) "[3].

وقد تنوعت الأخطاء الصرفية الشّائعة التي عالجوها في معاجمهم و ذلك حسب درجة الخطأ.

ومن بين القواعد الصّرفية التي اعتمدوا عليها في تصحيحاتهم اللّغوية : الجموع ، والتّذكير والتّأنّيث ، و المشتقات و غيرها .

1- إميل يعقوب ، معجم الخطأ و الصّواب في اللّغة ، ص123.
2- صلاح الدّين الزّعبلاوي ، أخطاؤنا في الصّحف و الدّواوين ، ص19.
3 - إميل يعقوب ، معجم الخطأ و الصّواب في اللّغة ، ص51.

ثامناً - الشّيـــوع والاستعـــمال :

عرف الكثير من اللّغويين أنّ المستوى الصّواب في اللّغة هو الاستعمال المطرد لها أو ما يؤيده السّلوك اللّغوي لمتكلمي اللّغة[1] ، ويقول تمام حسان : " المستوى الصّواب معيار لغوي يرقى عن الصّواب ويرفض الخطأ في الاستعمال وهو كالصوغ القياس ، ولا يمكن النّظر إليه باعتباره فكرة يستعين بها الباحث بواسطتها في تحديد الصّواب و الخطأ اللّغويين إنّما هو مقياس اجتماعي يفرضه المجتمع اللّغوي على الأفراد ...، إنّ المستوي الصّواب لا يوجد في اللّغة فحسب وإنّما يوجد في كل شؤون الثّقافة بالمعنى الأعم[2].

وكان مؤلفو كتب التّصحيح اللّغوي الحديث منهم المجوّزون و منهم المانعون لاستعمال الشّيوع ، ومن بين المجوّزين إميل يعقوب ، أمّا العدناني فكان الشّيوع في نظره للاستئناس.

تاسعاً - التّـــضمين :

التّضمين لغةً : هو إيقاع لفظ موقع غيره ، ومعاملته نفس معاملة اللّفظة ، لتضمنه معناه و اشتماله عليه[3].

ويقول د، العربي دين في كتابه قضية التّصويب اللّغوي في اللّغة بين القدماء

و المعاصرين : " التّضمين في واقعه باب واسع اللّغة ، يعمل على فسح أبواب الاستعمال ، وتوسيع مجال المعني ، وذلك بإشراب اللّفظ معنى لفظ آخر و أخذه حكمه[4].

ومن المصحّحين في العصر الحديث الذي اعتمد هذا المعيار اليّازجي في كتابه لغة الجرائد ، يقول : وأمّا تعديته إلى المشكور به بـ (على) فيجوز على تضمين الشّكر معنى الحمد[5].

ويقول إميل يعقوب : " يخطيء اليّازجي وزهدي جار الله وعباس أبو السعود ومحمّد العدناني من يقول : حرمه من حقه ، بحجة أنّ الفعل (حرم) يتعدى بنفسه

1- المرجع السّابق ، ص49.
2- تمام حسان ، اللّغة بين المعيارية و الوصفية ،ص67.
3- مجمع اللّغة العربيّة ، المعجم الوسيط ، مادة(ض، م،ن) ، ص29.
4- د، العربي دين ، قضية التّصويب اللّغوي في العربيّة بين القدماء و المعاصرين ، ص249.
5 - اليّازجي ، لغة الجرائد ، ص8،9.

إلى مفعولين ، فالصّواب عندهم أنْ تقول : حَرَمَه حقَّه . ولكن يجوز أنْ يُضمّن الفعل (حرم) معنى الفعل (منع) فنعديه إلى مفعول الأوّل مباشرة وإلى مفعول الثّاني بحرف الجر (من) ، فنقول : حرمه من حقه ، كما تقول : منعه من كذا[1].

ويرى بعض اللّغويين أنّ تضييق التّضمين يؤدي إلى الفائدة في مجال اللّغة العربيّة ويقول د،العربي دين في ذلك :" يرى بعض اللّغويين في إطلاق التّضمين وإجازته دون مسوغ يحيل اللّغة على الارتجال ، كما يسمح بتوغل أخطاء لغوية كثيرة بذريعة التّضمين ، لذلك يرى هؤلاء أنّ تضييق حدود العمل بهذا المعيار يعود بالفائدة على اللّغة العربيّة[2] .

عاشراً – المـــجـــاز :

نجد بعض كتب التّصحيح اللّغوي تستعمل المجاز لإجازة بعض الألفاظ و الاستعمالات ومن بين هؤلاء إميل يعقوب ، إذ يقول : " يخطيء اليازجي

و محمّد العدناني : من يقول : قطعت الحبل إرباً إرباً ، بحجة أنّه لا يقال (إرب) إلا للعضو في الإنسان أو الحيوان ، ولكن المجاز اللّغوي هو من أهم أساليب العربيّة .

ولكن بعض اللّغويين من مؤلّفي كتب التّصحيح اللّغوي رفضوا هذا المعيار ، ويقول في ذلك

د، العربي دين : " لقي هذا المعيار رفضاً من لدن بعض اللّغويين على أساس أنّ جل مؤلّفي هذه الكتب وقعوا في اضطراب في تحديد معايير التّخطيء و التّصويب ، بل ذهب بعضهم أحياناً إلى القول بأنّه ليس هناك معيار مطبق بشكل كلي[3].

واعتمد هذا المعيار كلٌّ من العدناني الذي ردّ على د، مصطفى جواد في العبارتين الآتيتين : خرج عن القانون ، خرج على القانون .

و الزّعبلاوي الذي وضّح المجاز في العبارة الشّائعة : تقول فعليه رغم العقبات ، وإنكاره تعدية الفعل (تسرب) بـــ (إلى) معتمداً على المجاز .

---

1 - إميل يعقوب ، الخطأ و الصّواب في اللّغة ، ص114.
2- د، العربي دين ،قضية التّصويب اللّغوي في العربيّة بين القدماء و المعاصرين ،ص250.
3 - د، العربي دين ، قضية التّصويب اللّغوي في العربيّة بين القدماء و المعاصرين ، ص252.

الحادي عشر- قرارات المجـمع اللّغـوي للعربيّة:

من المجوّزين من اتخذ قرارات مجمع واحداً أساساً للتصويب ، ومنهم من رأى غير ذلك ،يقول العدناني : " إنّه قبل جميع الكلمات التي أقرتها مجامعنا اللّغوية ...."[1].

لكنّه لم يقبل الكلمات المولّدة الحديثة ، ويقول العدناني في هذا الشّأن : " لم أقبل الكلمات المولّدة الحديثة التي انفرد بها المعجم الوسيط إذا كان مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة لم يوافق على استعمالها[2].

ومن اتخذ بقرارات المجامع اللّغوية و اعتمد عليها في التّصحيح الأخطاء إميل يعقوب ، إذ يقول في ذلك بعد موافقته اتخاذ قرارات المجامع اللّغوية أساساً للتصحيح : " ونحن لا نزعم أنْ المجمع اللّغوي معصوم عن الخطأ ، فقد كان أحياناً يغير قراراته و لقد قرّر مجمع اللّغة العربيّة مثلاً إجازة الاشتقاق من أسماء الأعيان للضرورة في لغة العلوم ، ثم عاد فتوسع في هذه الإجازة بجعل الاشتقاق من أسماء للضرورة...لكنّنا لا نرى بدّا من الأخذ بقراراته مادامت لم تخطأ"[3].

1- العدناني ، الأخطاء الشّائعة ، ص9.
2- المرجع السّابق ،ص10.
3- إميل يعقوب ، الخطأ والصّواب في اللّغة ،ص52،53.

الفصل الثَّالث

[1])– تقـــــديم المعـــجم:

أ- نبذة عن حياة صاحب المعجم وأهم أعماله[1]:

إميل بديع يعقوب باحث في علوم اللغة العربية، وعميد كلية الآداب والدراسات العربية في جامعة سليمان الدولية، ومحقق معاصر له العديد من الشروح والتعليقات على كثير من أمهات الكتب في اللغة العربية كشرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري ،حيث قدم للكتاب ووضع هوامشه وفهارسه. بالإضافة إلى المعجم المفصل في الشواهد العربية وهو كتاب نافع مشهور، بالإضافة إلى العديد من الكتب في الخط العربي والعديد من الكتب المحققة.

أ.1 - ولادتـــه ودراستـــه:

ولد في كفرعقا قضاء الكورة محافظة لبنان الشمالي في 1950/11/27.درس في مدرسة بلدته وتخرج من دارالمعلمين في طرابلس وعيّن مدرسا في التعليم الابتدائي و نال شهادة الدّكتوراه في اللّغة العربيّة وآدابها سنة 1980 من جامعة القديس يوسف في بيروت. التحق للتدريس في كلية الآداب في الجامعة اللّبنانية في السنة 1990 نال دكتوراه أخرى من الجامعة اللبنانية. وهو حاليا أستاذ العلوم اللّغوية في كلية الآداب في طرابلس والدراسات العليا في بيروت، ورئيس قسم اللّغة العربيّة في كلية الآداب في الجامعة اللّبنانية (الفرع الثالث).

أ.2 - أعمـــالـــه :

لإميل يعقوب العديد من المؤلفات في اللغة العربية لغة وأدباً كما أخرج إلى المكتبة العربية الكثير من الكتب المحققة وكتب شروحاً على كتب عربية عديدة كذلك، وله ثلاثة عشر بحثا مقوما من الجامعة اللبنانية تقويما أكاديميا كما حقق سبعة دواوين شعرية

- ❖ جميل بثنية.
- ❖ الامام الشافعي.
- ❖ الشنفرى.
- ❖ عمرو بن كلثوم.
- ❖ قيس لبنى... وعشرات الكتب الأخرى.

1- ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

من أهـــم أعمـــاله :

لإميل يعقوب العديد من المؤلفات في اللغة العربية لغة وأدباً كما أخرج إلى المكتبة العربية الكثير من الكتب المحققة وكتب شروحاً على كتب عربية عديدة كذلك. ونجد منها ما يلي :

- ❖ شرح كتاب الألفاظ الكتابية: دار الكتب العلمية 1991.
- ❖ شرح المفصل لابن يعيش (تحقيق إميل يعقوب): دار الكتب العلمية 2001 .
- ❖ تحقيق كتاب شرح شذور الذهب: دار الكتب العلمية 1996.
- ❖ المعجم المفصل في الشواهد العربية (14 جزءاً).
- ❖ المعجم المفصل في المذكر والمؤنث: دار الكتب العلمية 1994.
- ❖ قاموس المعين الوافي (فرنسي-عربي).
- ❖ معجم لآلئ الشعر: 2002.
- ❖ الممنوع من الصرف: دار الجيل 1992.
- ❖ معجم الإعراب والإملاء: دار العلم للملايين 2000.
- ❖ معجم الخطأ والصواب في اللغة: دار العلم للملايين 1989.
- ❖ قل فهذا صواب (قاموس في التصويب اللغوي): المؤسسة الحديثة للكتاب 2007.
- ❖ موسوعة أدباء لبنان و شعرائه (16 جزءاً).
- ❖ موسوعة الأدب والأدباء العرب (24 جزءاً).
- ❖ موسوعة الأمثال اللبنانية (16 جزءاً).
- ❖ سلسلة أروع ما قيل (52 جزءاً) باسم مستعار (إميل نا صيف).
- ❖ موسوعة أمثال العرب (8 أجزاء).
- ❖ معجم الشعراء في عصر النهضة (3 أجزاء).
- ❖ جبران واللغة العربية.
- ❖ فقه اللغة العربية و خصائصها.
- ❖ الخط العربي نشأته وتطوره ومشكلاته.
- ❖ المعاجم اللغوية العربية بدايتها وتطورها.
- ❖ الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي.
- ❖ موسوعة الحروف في اللغة العربية .

ب – محتوى معجم الخطأ و الصّواب في اللّغة :

هو معجم وضعه إميل يعقوب ،يقع في حدود 382 صفحةً ، أصدرته دار العلم للملايين عام 1982م ، وكانت له الطبعة الأوّلى سنة 1983م ، و الطبعة الثّانية سنة 1986م ويتكون هذا المصنّف ممّا يلي :

- **مقدمة :** استهل إميل يعقوب معجمه بمقدمة تشير إلى أهمية التّصحيح اللّغوي لدى القدماء ، ودوره في حماية اللّغة العربيّة من اللّحن ، وأبرز فوضى التّخطيء في عصرنا الحديث ، ثم تحدث عن أهداف هذا المعجم وغاياته ، وبعدها استعرض أهم محتوياته.

ويقول إميل يعقوب : " وهو يقسم إلى ثلاثة أقسام . تناولت في القسم الأوّل منه ثلاثة موضوعات وجدت أنّها ضرورية للتمهيد للموضوع الذي أنا بصدده"[1].

وقسّم معجمه الذي بين أيدينّا إلى ثلاثة أقسام وهي كالتّالي:

- **القسم الأوّل :**

اشتمل هذا القسم على ثلاثة فصول، خصص أوّلها للتعريف باللّحن، ومعناه ، ونشأته وحدّد ثانيها بالمعايير التّخطيء و التّصويب ، و ثالثها كشف عن اضطراب منهجية كتب اللّحن.

ويقول أيضاً : " أنّ القسم الثّاني من الكتاب ، وهو الأساس و الهدف"[2].

- **القسم الثّاني :** هو معجم التّصويبات

انتظمت مواده في أبواب وفق التّرتيب الأ لفبائي ، من الألف إلى اليّاء ؛ يذكر جذر الخطأ بين قوسين ثم تتبعه العبارة التي يُستعمل فيها ، ثم يتم تحديد الأعلام المجيزين لذلك الخطأ مع الإحالة على مصادرهم في الهامش ، واستعراض حججهم ، وبعدها يورد التّصويب مفتتحاً إياه بكلمة **"لكن"** ، مع تدعيمه بالشّواهد المختلفة ، سواء في القرآن الكريم أم الحديث النّبوي الشّريف، أم الشّعر العربي ، أم بالاستناد إلى المعاجم العربية ،قديمها ، وحديثها.وهذا ما يتجلى في هذا النّموذج:

(أذِنَ) أذِ نَ في السّفر و أذِنَ له بالسّفر.

1- إميل يعقوب ، معجم الخطأ و الصّواب في اللّغة ،دار العلم للملاين ،بيروت ، لبنان ، ط2 ، 1986م ،ص7.

2- المرجع نفسه ، الصّفحة نفسها.

يخطئ محمّد العدناني ، وزهدي جار الله ، وأسعد داغر من يقول : "أذِنَ له بالسّفر" ، بحجّة أنّ:" أذِنَ بالشّيء" معناه : عَلِمَ به ، ومنه الآية :"فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فأذَنُوا بِحَربٍ من اللهِ ورسولِهِ"[1]، وأنّ في الشّيء معناه : أباحه له .

ويردّ عليهم إميل يعقوب يقول : ولكن جاء الفعل (أذِنَ) متعدياً بالباء ، وبمعنى : أباح في القرآن الكريم نفسه وفي الآية :" أَمْ لَهُمْ شُرَكاءُ شَرَعُوا لهم من الدّينِ مَا لَمْ يأذنْ بِه اللهُ ولَوْ كَلِمَةُ الفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ "[2] .لذلك قُلْ : أّذِنَ في السّفرِ ، وأذِنَ له بالسّفر"[3].

- **القسم الثّالث :** هو معجم الأخطاء الشّائعة

القسم الثّالث يحتوي على معجم الأخطاء الشّائعة، يورد فيه المواد التي خطّأها المخطئون والتي يتمكن المؤلّف من تصويبها.

ثم ذيّل معجمه بفهرس المصادر و المراجع التي اشتملت على طائفة متنوعة من المعاجم العربية القديمة و الحديثة وكتب اللّحن و النّحو و فهرس الموضوعات.نحو ذلك :

الخطـــأ	الصّـــواب	الســـبب
- (إرب) مزقتُ الوحشَ إرَباً إرَباً. - (خيط) اشتريتُ الخيطان.	- مزقتُ الوحشَ إرْباً إرْباً. - اشتريتُ الخُيوط أو الأخياط أو الخيوطة.	- لأنّ كلمة :" الإرب" معناه : الحاجة أو العقل[4]. - لم يرد في العربيّة جمع " خيط"على " خيطان"[5].

1- سورة البقرة ، الآية 279.
2- سورة الشورى، الآية 21.
3- إميل يعقوب ، معجم الخطأ و الصّواب في اللّغة ، ص66،67.
4- المرجع نفسه ،ص282.
5- المرجع نفسه ،ص301.

2) – منهج المعجم في التّصحيح اللّغوي :

كلُّ مصحّحٍ من المصحّحين المحدثين أنتهج طريقة لمعالجة الأخطاء في معجمه أو مصنفه ، ومن بين هؤلاء المصحّحين د، إميل يعقوب الذي ارتأينا أنْ نكتشف منهجه في معالجة الأخطاء.

ولكي نعرف منهج معجم إميل يعقوب في التّصحيح اللّغوي فلا بدّ لنّا أنْ نتتبع طريقة تصحيّحه

أو تصوّبيه للأخطاء التي اعتمد عليها في كتابه وهذا حسب النماذج التي اخترناها المدونة في جدول على النّحو التّالي:

الخـــــــــطأ	الصّـــــــــواب	الســـــــــبب
- (ب ر ح) **بارَح فلانٌ المكان.** بحجّة عدم ورود الفعل "بارح" في كلام قديم.	يقول إميل يعقوب : **لذلك قلْ : برحَ** المكان و **بارَحه**	ولكن ... قال عمر بن الخطاب :" فما بارَحَ الأرضَ حتّي فعل الثّلاث"[1]..
- (ق ع س) **رجلٌ تعيسٌ أو تعْس وتعِسٌ وتعيسٌ.** بحجّة عدم ورود اللفظة في كلام العرب .	ويقول إميل يعقوب : **لذلك قلْ** : رجلٌ **تاعِسٌ** و **تعْسٌ وتعسٌ** و **تعيسٌ**.	ولكن ... جاء في معجم الجمهرة "أتْعسه الله ؛أيّ كبّه وأعثَره"[2].
– (ج ب ر) **أجبره على الرّحيل.** دون أن يعلّل تخطئيه.	ويقول إميل يعقوب : **لذلك قلْ : جَبَره** على كذا أو **أجبرَه** على كذا.	ولكن ... معظم المعاجم العربيّة تُجيز الفعلين (جَبَرَ) و(أجْبَرَ)[3].

1 - إميل يعقوب ، معجم الخطأ و الصّواب في اللّغة،ص86.
2- المرجع نفسه،ص98،99.
3- المرجع نفسه ،ص103.

– (ج ر د) يخطّيء محمّد العدناني استعمال كلمة(**جريدة**) **بمعنى الصّحيفة** ، بحجّة أنّها محدّثة.	ويقول إميل يعقوب : **لذلك قلْ** : اشتريتُ **صحيفةَ** المساء أو **جريدتَه**.	ولكن ... تخطّيء الكلمات المحدّثة يؤدي إلى تحنيط اللّغة في ألفاظها[1].
– (ج و ل) **جال فلانٌ في البلاد** . بحجّة أنّه لم يُسمع الفعل (تجوّل) عن العرب.	ويقول إميل يعقوب : **وعليه قلْ** : **تجوّل** فلانٌ في البلاد أو **جال** فيها أو **جوّل** فيها.	ولكن ... الوزان (تفعّل) قياسى في (فعّل) ، لذلك يصحّ اشتقاق الفعل (تجوّل) من (جوّل)[2].
- (ج ل د) **فعل هذا لمصلحة أهل جيله.** لأنّ الجيل الصّنف من النّاس.	ويقول إميل يعقوب : فعل هذا لمصلحة أهل **جِلْدَتِه**.	ولكن ... جاء في لسان العرب وتاج العروس: " وفي الحديث قوم من جلدَتِنا ؛ أي من أنفسِنا وعشيرتِنا[3].
- (د ر ح) **اندحر الجيش في المعركة.** بحجّة أنّ الوزان (انفعل) ، وهو من أوزان المطاوعة ، ممّا يُسمع ويُحفظ و لا يُقاس عليه ، ولم يُسمع "اندحر" في كلام العرب.	ويقول إميل يعقوب : اندحر الجيشُ في المعركة .	ولكن ... الوزان (انفعل) يُصاغ لرغبة الفاعل في الفعل ، إراديّة كانت كـ انصرف ، وانطلق ، وانحاز ، وانضمّ أو طبيعيّة " انجاب الغيمُ " و" اندفن النّهر"[4].

1- المرجع نفسه،ص104.
2- المرجع نفسه،ص109،108.
3- المرجع نفسه،ص105.
4- إميل يعقوب ، معجم الخطأ و الصّواب في اللّغة، ص133.

- (ذ ر ع) يخطّيء أسعد داغر من يذكِّر **كلمة (ذراع).**	ويقول إميل يعقوب : قد تُذكَّر كلمة(ذراع).	ولكن ... الصّحاح وأساس البلاغة ذكَّراها[1].
- (ذ ر ف) **ذرف الدمعُ** بحجّة أنّ الفعل (أَذرف) غير مسموع عن العرب.	ويقول إميل يعقوب : **لذلك يصحّ القول : أَذرف** الدمعَ أيّ أسالهُ.	ولكن ... أقرّ مجمع اللّغوي القاهري قياسيّة تعدية الفعل الثّلاثي اللازم بالهمزة[2].
- (ذو) **أنّ كلمة (ذي)** التي بمعنى صاحب لم تنطق إلا مضافة إلى الجنس.	ويقول إميل يعقوب : جاء فلانٌ و**ذووه**.	ولكن ... قال كعب بن زهير : صبَحْنا الخَزْرَجيّة مُرهقاتِ أبا ذَوي أُرومتِها **ذووها**[3].
- (الهمزة) **أجاء زيدٌ أم عمرو؟**	أزيدٌ جاء أم عمرو.	**لأنّ** الهمزة الاستفهامية هنا لطلب التّصوّر ، وهو إدراك التّعيين والتّعيين هنا بين زيد وعمرو ، ليس بين المجيء وعمرو ، لذلك يجب أن يليها المسؤول عنه[4].
- (أ ث ر) **أثّرَ عليه**	أثّرَ فيه أوبه.	**لأنّ** الفعل (أثّر) لا يتعدّى بـ (على)[5].

1- المرجع نفسه، ص137.
2- المرجع نفسه ،ص138.
3- المرجع نفسه ،ص139.
4- المرجع نفسه ،ص280.
5- المرجع نفسه ،ص281.

- (إ ذ ا) **إذا زرتني أكرْمكَ**	إذا زرتني أكرُمك.	**لأنّ "إذا"** أداة شرط غير جازمة[1].
- (ب أ ر) **هذا البئر عميق.**	هذه البئر عميقة.	كلمة البئر مؤنّثة[2] نحو الآية "فَكأَيّن مِنْ قَريَةٍ أَهلَكْنَهَا وَهِي ظَالِمَةٌ فَهيَ خَاوِيَةٌ على عُرُوشِها وبِئرٍ مُعطّلةٍ وقَصْرٍ مَّشِيدٍ"[3] .
- (ب ل هـ) **رجالٌ بلهاءُ**	رجالٌ بُلْه.	يُجمع الوزن " أفْعَل" الذي هو وصف المذّكر على " فُعْل"[4].
- (ج هـ ر) **فلانٌ ذو صوتٍ جُهوريّ.**	فلانٌ ذو صوتٍ جَهْوريّ أو جَهير[5].	
- (ش ح ن) **هذه شُحنة كهربائية.**	هذه شِحنة كهربائية.	هكذا وضعها مجمع اللّغة العربيّة في القاهرة[6].
- (ف ي أ) **تفيّأتُ ظلال الشّجرة.**	تفيّأتُ بظلال الشّجرة.	لا يتعدّى الفعل (تفيّأ) بنفسه بل بالباء[7].

1- المرجع نفسه ،ص282.
2- إميل يعقوب ، معجم الخطأ و الصّواب في اللّغة،ص284.
3- سورة الحج الآية ص45.
4- المرجع نفسه ،ص288.
5- المرجع نفسه ،ص292.
6- المرجع نفسه ،ص316.
7- المرجع نفسه ،ص339.

- (ي س ر) **جلس يُسْرةَ .**	جلس يَسْرَة أو يَسْرتِه.	"اليّسرى" مؤنّث الأيسر أو "اليّسار" للجهة و اليّد أو السّهل و اليُّسر[1].

من هذه النماذج التي سقناها من معجم الخطأ و الصّواب في اللّغة لإميل يعقوب يتضح لنا أنّ إميل اعتمد منهجاً واحداً في التّصحيح اللّغوي أو انتهج طريقةً واحدةً ، وهو أنّه يذكر جدر المادة بين قوسين تتبعه العبارة التي يُستعمل فيها ، ثم يتم تحديد الأعلام المجيزين لذلك الخطأ، مع الإحالة على مصادرهم في الهامش ، واستعراض حجّجهم وبعدها يورد التّصويب مفتتحاً إياه بكلمة(لكن)، مع تدعيمه بالشّواهد المختلفة سواء من القرآن الكريم وقراءته أو من السّنة أو من كلام العرب شعراً

أو ونثراً أو من القياس أو المعاجم والكتب أو غيرهم من الأدلة،وهذه الأدلة السّابقة الذكر قد تكون أدوات الاستدلال اللّغوي في معجم إميل بديع يعقوب وقد تُضاف إليها أدلة أخرى.

3) – <u>أدوات الاستـــدلال في المعـــجم</u> :

استدل إميل يعقوب بمجموعة من المواد التي صحّح بها الأخطاء في معاجم بعض اللّغويين أمثال محمّد العدناني و زهدي جار الله ومصطفى جواد وأسعد داغر وغيرهم – حسب رأيه- وهي كما يلي :

أوّلاً) - <u>الاحتّجاج بالقـــرآن الكـــريم</u> :

استدّل إميل يعقوب في مواضع متعددة من معجمه بالقرآن الكريم وذلك لتصحّيح بعض المسائل اللّغوية ،وهذه بعض نماذج منها، فمن ذلك[2] : ما قاله راداً على من خطّأ جمع " خصم" على " خصوم" : ولكن جمع " خصم " على " خصوم" هو من باب نقل المصدر إلى الاسمية ، وقد ورد مثنى في قوله تعالى : " هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا في رَبِّهِمْ "[3] .

---

1 - المرجع نفسه ،ص360.
2- المرجع نفسه ، ص128.
3- سورة الحج ، الآية 19.

ويردّ إميل يعقوب على من خطّأ جمع " خصم" على " خصماء" ، قائلاً : أمّا الخصماء فجمع " خصيم" ، هو المخاصم ، ومنه الآية : " إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الكِتابَ بالحَقِ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَراكَ اللَّهُ و لا تكنْ للخَائِنينَ خَصِيماً "[1].

ويخطّئ زهدي جار الله من يقول : " تزوج فلانٌ بامرأة غنيةٍ ، استناداً إلى ما ذهب إليه يونس : ليس من كلام العرب أنْ تقول : " تزوجتُ بامرأةٍ ".

ويقول إميل يعقوب[2] : وجاء في القرآن الكريم : "كَذَلِكَ وزوّجنَاهم بِحُورِ عِينٍ"[3].

يخطئ إبراهيم اليّازجي ، ومحمّد علي نجار ، وزهدي جار الله ، ومحمّد العدناني ، من يقول : " لا زال أخي مريضاً " ، بحجّة أنّ "لا" لا تدخل على الفعل الماضي إلا إذا كرّرت أو أُريد بها الدّعاء ، و الصّواب عندهم أنْ نقول : " مازال أخي مريضاً " .

ويردّ عليهم إميل يعقوب بقوله[4]: ولكن جاء في القرآن الكريم : " فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ "[5].

ويخطئ أسعد داغر من يقول : " يطوف على بلاد العرب " ، بحجّة أنّ تعدية الفعل "طاف" بـ "على" لم تُسمع عن العرب . والصّواب عنده أنْ نقول: " طاف حول الشّيء أو به".

كذلك يخطئ زهدي جار الله من يقول : " طاف على النّوادي " ، بحجّة أنّ :" طاف عليه" تعني : خَدَمَه ، و الصّواب عنده أنْ تقول : " طاف بالنّوادي " .

ويقول إميل يعقوب راداً عليهما [6]: ولكن الفعل (طاف) متعدياً بالحرف "على" عدة مرات في القرآن الكريم ، ومنه الآية : " يَطُوفُ عَلَيْهُم وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ بِأَكْوابٍ وأَبَارِيقَ وَكَأسٍ مِنْ مَعِينٍ"[7] ، والآية : " وَيَطُوفُ عَلَيْهُمْ غِلْمَانٌ لهم كَأنّهُم لُؤْلُؤٌ مَكْنُونٌ"[8] .

يخطئ أسعد داغر من يقول : " تغامزوا عليه بالعيون ، بحجّة أنّ " التّغامز" لا يكون بغير العيون ، فلا حاجة ، حسب رأيه لذكر " العيون" بعد " التّغامز" .

---

1 - سورة النساء ، الآية 105.
2 - إميل يعقوب ، معجم الخطأ و الصّواب في اللّغة ، ص158،157.
3 - سورة الدّخان ، الآية 54.
4 - إميل يعقوب ، معجم الخطأ والصّواب في اللّغة ، ص157.
5 - سورة البلد ، الآية 11.
6 - إميل يعقوب ، معجم الخطأ والصّواب في اللّغة ،ص189.
7 - سورة الواقعة ، الآية 18،17.
8 - سورة الطور ، الآية 24.

ويردّ عليه إميل يعقوب بقوله : ولكن ، وقد فُسِّر الفعل " يتغامزون" في الآية : " وإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ "[1] .

أنّه قد يعني التّغامز بالعيون و الأيدي و الحواجب و الجفون معاً أو ببعضها[2].

يخطئ أسعد داغر من يقول : " انكدر عيشُه " : بمعنى :" أصبح غيرَ صافٍ " ، بحجّة أنّ الفعل (انكدر) لم يُسمع قط .

فردّ عليه إميل يعقوب يقول : ولكن سُمع الفعل)(انكدر) بمعنى أسرع أو انصبّ ، أو تناثر ومنه الآية : " وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ"[3].ولكن تخطيئه مصيب ، إذا لم يُسمع فيما أعلم ، هذا الفعل بالمعنى الذي يخطئ أسلوبه[4].

ثانياً)- الاحتّجاج بالقـــراءات:

لم يصرح د، إميل يعقوب في مستهل معجمه باحتّجاجه بالقراءات القرآنية؛إذ لم نعثر على إشارة إليها في الفصل الذي أفرده للحديث عن معايير التّخطئة[5] والتّصويب[6].

ولكن في ردّه على من خطّأ العبارة الآتية: " قدّره حقّ قدره".

استدّل بقراءة لم يعزها ، بل اكتفى ببيان المرجع الذي اقتبسها منه ، يقول د، إميل يعقوب : ولكن قرأ بعضُهم الآية :" وَمَا قَدّروا الله حقَّ قَدْرِهِ "[7] ، بتشديد الدّال في (قدروا). وأجاز تاج العروس أنْ نقول : " وما قد روه حقَّ قدره".وجاء في المعجم الوسيط : " قدّر الشّيء ؛ بيّن مقداره"[8] .

خطّأ بعض اللّغويين من يقول : " توفَّى فلانٌ " ، بحجّة أنّ المُتوفِّي هو الله ، وأنّ المُتَوفَّى هو فلان ؛ لذلك يجب القول : " تُوفِّي فلانٌ ببناء الفعل للمجهول.

---

1 - سورة المطففين، الآية 30.
2- إميل يعقوب ، معجم الخطأ والصّواب في اللّغة ،ص206.
3- سورة التّكوير ، الآية 02.
4 - إميل يعقوب ، معجم الخطأ والصّواب في اللّغة ، ص227.
5- المرجع نفسه ،ص33.
6- المرجع نفسه ،ص45.
7- سورة الزّمر ، الآية 68.
8 - إميل يعقوب ، معجم الخطأ والصّواب في اللّغة ،ص219.

ردّ د، إميل يعقوب هذه التّخطئة بعدة أدلة ، منها ورود الفعل مبنياً للمعلوم في هذا السّياق في اللّسان والتّاج ، وقال : روّي أنّ الإمام علياً – رضيّ الله عنه – كان يقرأ الآية :" وَ الذِينَ يَتَوفَّونَ منكم وَيَذَرُوْنَ أَزْواجاً يَتَرَبَّصْنَ بأنْفِسِهِنَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشَراً فإذا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِمَا فَعَلْنَ في أنفُسِهنَّ بِالمَعْرُوفِ واللهُ بِمَا تَعْمَلُون خَبِيْرٌ فِيما "[1]. وبالبناء للمجهول : " والذين يُتوفون منكم" وكذلك قرأ بعض القُراءُ الآية نفسها بالبناء ... لذا نستطيع القول، توفِّي الله فلاناً، أو تُوفِّي فلانٌ ، أو تَوفّى فلانٌ ، لكن الأسلوبين الأوّلين هما الأفصح[2].

ثالثاً) – الاحتّجاج بالحــديث النّــبوي الشّــريف :

لم يكن استدلال إميل يعقوب بالحديث الشّريف واسعاً ، فيقول د، العربي دين في هذا الصّدد : " استشهد إميل يعقوب بالحديث الشّريف بستة أحاديث في ثلاثة مواضع ... بالإضافة إلى الحديث السّابع[3].

خطّأ بعض اللّغويين تكرار "بين" مع الاسم الظّاهر، كما في العبارة الشّائعة: " حدث خلافٌ بين زيدٍ وبين عمرو.

فردّ عليهم د، إميل يعقوب مستهلاً أدلتَه بقول النّبي – صلّى الله عليه وسلمَ – في خطبةٍ له : " إنّ المؤمن بين مخافتين : بين أجل قد مضى لا يدري ما الله صانع به ، وبين أجل قد بقي لا يدري ما الله قاضٍ فيه[4].

وهذا من المواضع القليلة التي استند فيها إميل يعقوب إلى الحديث الشّريف ، فلم يصرح في المعايير التي بسطها في مطلع معجمه بالاستدلال بالحديث الشّريف.

واستدّل بالحديثين الشّريفين : " وأتى بالألف دينار" ، و " ثمَّ قرأ العشر آيات"[5].

وذلك على دخول **(ال)** على العدد المضاف ، في قولنا : " أمضيت الثّلاث سنوات الماضية خارج الوطن ، استناداً إلى رأي البصريين .

وخطّأ بعض اللّغويين اقتران خبر **(كاد) بـــ (أنْ)**، نحو: من يقول: " يكاد أنْ ينتهي الوقتُ".

---

1 - سورة البقرة ، الآية 234.
2 - إميل يعقوب ، معجم الخطأ والصّواب في اللّغة ، ص267،268.
3 - د، العربي دين ، قضية التّصويب اللّغوي في العربيّة بين القدماء و المعاصرين ، ص208.
4 - إميل يعقوب ، معجم الخطأ والصّواب في اللّغة ، ص95،96.
5 - إميل يعقوب ، معجم الخطأ والصّواب في اللّغة ،ص101،100.

فردّ إميل يعقوب هذه التّخطئة مستنداً إلى الحديث النّبوي الشّريف : " ما كنتُ أنْ أُ صلّي العصرَ حتّى كادت الشّمسُ أنْ تغرُبَ "[1].

وأورد إميل يعقوب في أدلتِه المتعددة على صحة جمع " حاجة " على " حوائج" ثلاثة أحاديث[2] :

1- الحديث الأوّل: " إنّ اللهَ عباداً خلقهم لحوائج النّاس، يفزع إليهم النّاسُ في حوائجهم أولئك هم الآمنون يوم القيامة".

2 – الحديث الثّاني: " اطلبوا الحوائج إلى حِسان الوجوه".

3 – الحديث الثّالث: " استعينوا على نجاح الحوائج بالكتمان".

وبوجهٍ عامٍ ، لم يكن استدلال إميل يعقوب بالحديث النّبوي الشّريف واسعاً مقارنة بالشّعر العربي وقرارات مجمع اللّغوي بالقاهرة و المعجمات القديمة والحديثة .

رابعاً) – الاحتّجــاج بكــلام العــرب :

أ – الشّـــــعر :

نلاحظ أنّ صاحب معجم الخطأ و الصّواب في اللّغة استدّل كثيراً بالأشعار العربيّة القديمة ، ومن بين هذه الأشعار شعر المتقدمين والجاهلين وأشعار لم يسم قائلها ، لذا آثرنا أنْ نكتفي بشواهدَ قليلة منها ، فمن ذلك استدلاله على صحة استعمال "عديد " بمعنى "كثير" ، خلافاً لمن أخطّأ ذلك ، بحجّة أنّ المعاجم تذكر أنّ "العديد" اسم من " العدّ" وهو الإحصاء ومعناها العدد .

ويقول إميل يعقوب : الحق أنّ كلم "عديد" تحمل معنى " كثير" ، وقد وردت بهذا المعنى في الشّعر العربي القديم ، ومنه قول الخنساء :

فأُقسمُ لو بقيتَ لكنتَ فينا ♣♣♣ عَديداً لا يكاثَرُ بالعديدِ.

فـ " العديد" الأوّل معناه: " النّد"، والعديد الثّاني معناه: الكثير الوافر؛ لأنّ المغالبة بالعدد الكثير هو المراد من الفخر، فالمغالبة بالعدد أيًّا كان لا يستوجب الفخر[3].

---

1 - المرجع نفسه ، ص238.
2 - المرجع نفسه ،ص121.
3 - إميل يعقوب ، معجم الخطأ والصّواب في اللّغة ،ص194.

يخطئ أسعد داغر ، وزهدي جار الله ، ومحمّد العدناني من يقول : " الفتى الكسول" بحجّة أنّ " الكسول" صفة للمرأة المترفّهة التي لا تكاد تبرح مجلسها ، وهذه الصّفة مدح لها ، مثل : " نؤوم" .

ويقول إميل يعقوب : ولكن ... ، وكذلك يُسمع عن العرب وصف المذكّر بـــ " الكسول"

فقد قال الشّاعر الجاهلي أحيحة بن الجلاح :

ولا وأبيك ما يُغْني غَنائي ♣♣♣ من الفتيان زُ مَيْل كَسُولُ[1].

يخطئ الحريري ، وإبراهيم المنذر ، جمع " حاجة" على " حوائج " ، بحجّة أنّ " حوائج " جمع " حائجة " على القياس ... ، و الصّواب عندهما أنْ نقول : حاجات ، وحِوج ، وحاج.

ويقول : ولكن .... ، ومنها أيضاً قول أعشى قيس :

النّـــاسُ حـــول فَنـــانه ♣♣♣ أهلُ الحـــــوائجِ و المســـــائل.

وقول الفرزدق :

ولي ببلادِ السِّند عند أميرها ♣♣♣ حوائجُ جّمات وعندي ثوابُها[2] .

وأورد إميل يعقوب ، قول جرير دليلاً على صحة "شرقيّ وغربيّ" للدلالة على المكان المنسوب غلى أسماء الجهات. فيقول : ... ، و الشّرق و الغرب ، حيث تُشرق الشّمس وتغرب ، فهما يضافان إلى الشّمس ، فأمّا المكان ، فيقال فيه "شرقيّ وغربيّ " .وقد قال جرير:

هبَّتْ جنوباً فذكري ما ذكر تُكُم ♣♣♣ عند الصَّفاة التي شرقيّ حورانا[3].

واستدّل أيضاً بأشعار المولّدين ، حيث وافق العكبري في استدلاله بشعر المتنبي على جواز "أفعل" التّفضيل من السّواد و البياض (من الألوان).

قال المتنبي :

إبْعَدْ بِعِدتَ بياضا لا بياض له ♣♣♣ لأنت أسودُ في عيني من الظُّلمِ[4].

---

1 - المرجع نفسه ،ص228.
2 - إميل يعقوب ، معجم الخطأ والصّواب في اللّغة ، ص121.
3 - المرجع نفسه ،ص106.
4 - المرجع نفسه ،ص119.

وفي رده على من خطّأ تكرار " بين" مع الاسم الظّاهر .

استدّل بقول ذي الرّمة :

بين النّهار وبين اللّيل من عُقَدٍ ♣♣♣ على جوانبه الأوساطُ و الهُدُبُ.

كما اعتمد على شعر لعديّ بن زيد :

..... ♣♣♣ بين النّهار وبين اللّيل قد فُصلا[1].

وساق إميل يعقوب شعراً لم يسم قائله ،ومن بين هذه الأمثلة التي ساقها في معجمه ما يلي :

وهذا على شواهد وقوع الضّمير متصلاً بعد (إلاّ).

ففي قولهم : " جاءني القوم إلا إياك أو إلاّك " ، وقع الضّمير المتصل بعد إلا ،وهذا ما خطّأه الحريري و أسعد داغر .

واستدّل إميل يعقوب بقول الشّاعر :

فما نُبالي إذا ما كنتِ جارتَنا ♣♣♣ ألاّ يجاورنا إلاّك ديَّارُ[2].

وقول آخر :

أعوذُ بربِّ العرش فتيةٍ بغت ♣♣♣ عليَّ فمالي عَوضُ إلاّهُ نَاصرُ[3].

واستدّل أيضاً إميل يعقوب في احتّجاجه بالشعر الذي لم يسم قائله على رواية المعجمات المشهورة استدلاله على جواز "إنسانة " ، حيث يقول " وروى لسان العرب و المعجم الكبير .

قول الشّاعر:

تمري بإنسانِها إنسانَ مُقْلتِها ♣♣♣ إنسانةٌ في سوادِ اللّيل عُطبولُ[4].

واستدّل أيضاً على مراعاة لفظي " كلا وكلتا" في الإفراد بقول الشّاعر :

كلاهما حين جدّ الجري بينهما ♣♣♣ قد أقلعا ، وكلا أنفيهما رابي[1].

---

1 - المرجع نفسه ،ص96.
2 - المرجع نفسه ،ص71.
3 - المرجع نفسه ،ص72.
4 - المرجع نفسه ، ص75.

وبالإجمال ، اعتمد إميل يعقوب في تصحّيحاته للأخطاء على أشعار المتقدمين و الجاهلين ، وأحياناً بأشعار المولّدين ، وبشواهد غير معززة لصاحبها وبشعر لم يسم قائله.

ب – النـــثـــر :

بعد تصفحنا وقراءتنا المتأنية لمعجم إميل يعقوب "الخطأ و الصّواب في اللّغة" لاحظّنا قلّة استدلاله بكلام العرب خاصة في الأمثال و النّوادر ...إلخ ، لكنّنا في نفس الوقت عثرنا على بعض الأمثال و النّوادر القديمة النّادرة في معجمه ، ومن بين هذه الأمثلة وجدنا :

يُخطِّىء أسعد داغر ، ومصطفى جواد ، وعبا س أبو السّعود ، وزهدي جار الله من يقول : "هذا ما يؤسفُ له"، بحجّة أنّ الصّواب : " هذا ممّا يُؤسَفُ عليه " ، اعتماداً على الآية الكريمة : "وَتَوَلَى عَنْهُمْ وَقَالَ يَا أَسَفِي عَلَى يُوسُفَ وابْيَضَّتْ عَيْنَاه مِنْ الْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ"[2] .

ويردّ عليهم إميل يعقوب بقوله : ولكن رُوّيّ في نوادر أبي عليّ القالي عن أبي عبيدة في قصّة أبي دهبَلٍ الجُمحي : " قصّته جاء في آخرها : " فوجدَ زوجتَه الثّانية قد ماتت حُزناً عليه و أسفاً لفراقه"[3].

يخطئ إبراهيم اليّازجي ، وزهدي جار الله ، من يقول : " فلانٌ أحمقٌ من رأيت" ، بحجّة أنّ كلَّ اسم على وزن (أفْعَل) لا يُصاغ منه أفعل التّفضيل إلا بـــــــــ : "أشدّ " أو " أكثر".

ويردّ عليهما إميل يعقوب بقوله : ولكن جاء في أمثال العرب " أحمقُ من هَبَنَّقَة" ،و " أحمقُ من شَر فْبث"،و " أحمقُ من بَيْهس "، فأين الخطأ في استعمال كلام العرب الفصحاء[4].

يخطئ الفيروز بادي ، ابن هشام ، وزهدي جار الله ، ومحمّد العدناني ، من يقول :" قد لا أفعلُ كذا" بحجّة أنّ "قد" حرف يختص بالفعل المثبت المتصرف الخبري المجرّد من النّاصب و الجازم ، و السّين وسوف.

فيردّ عليهم إميل يعقوب بقوله : ولكن جاء في المثل العربي القديم : " قد لا يأتي بي الجمل" وجاء في مثل آخر : " قد لا تَعْدَمُ الحسناءُ ذاماً "[5] .

---

1 - المرجع نفسه ،ص234.
2 - سورة يوسف ، الآية 84.
3 - إميل يعقوب ، معجم الخطأ والصّواب في اللّغة ، ص69.
4 - المرجع نفسه ، ص150.
5 - المرجع نفسه ، ص218.

ومن هذا نخلص إلى أنّ استدلال إميل يعقوب بكلام العرب قليل جداً مقارنة باستدلاله بمعجم الوسيط وقرارات المجمع اللّغوي بالقاهرة .

خـــامســاً)– الاحتـــجاج بالقيـــاس :

قبل البدء بسرد الأمثلة من القياس عند إميل يعقوب يحسن أنْ نقف عند مفهوم القياس وضوابطه عنده.

يورد إميل يعقوب أقوالاً متعددة تنصر القياس : منها لعباس أبي السّعود ، ولعباس حسن : فيقول – مثلاً – إنّ كلمة (وزن) تُجمع قياساً على (أوزان) و (وزون) ، فتُستعمل الكلمة (وزون) و لو كانت غير مسموعة عن العرب ، وذلك ؛ لأنّ الوزان (فعول) قياسي في كلّ اسم على وزن (فَعْل).... فاللّفظ المقيس يكون صحيحاً فصيحاً و لو كان غير مسموع، ولا يصحّ رفضه ، ولا الحكم عليه بالضّعف اللّغوي ، أو شيء يعيبه عن ناحية صياغته أو وزنه ، أو فصاحته[1].

ثم ينقل قول ابن فارس في القياس: " ليس لنا اليوم أنْ نخترع ولا أنْ نقولَ غير ما قالوه ولا أنْ نقيس قياساً لم يقيسوه؛ لأنّ في ذلك فساد اللّغة وبطلان حقائقها[2].

وبعد أنْ أيّد القياس بأقوال العلماء احترز من هذا التّأييد ، فلم يجار اللّغويين المخطئين الذين بالغوا في الاعتداد بالقياس إلى حدّ مفرط ، فيقول : " فإنّهم اعتبروا ما خالف القياس خطأ وأنّ ما وافقه صواب ، وأنّ ذلك مبدأ يطبّق على أبناء هذا العصر مثلما يُطبق على أبناء عصر الاحتجّاج ، وأوّلهم عرب الجاهلية[3] .

ثم قال أيضاً في نفس السّياق : " ولم يكن خلاف بين علماء اللّغة و أئمتها في فصاحة المطّرد في الاستعمال ، الشّاذ في القياس ؛ لأنّ أحداً لا ينكر أنّه هو اللّغة الفصيحة ..."[4].

وقال : " وقد أحسن ابن الجنّي إذ لم يخطئ إلا ما شذّ في القياس و السّماع معاً"[5].

ويرى إميل يعقوب أنّه لا يجوز تخطئة كلّ ما جاز قياساً ، لذا ردّ تخطئة جمع (بائس) على (بؤساء) لأنّ (فُعلاء) يطّرد في جمع (فاعل) ، كما ردّ تخطئة جمع (بحث) على (أبحاث) ؛لأنّ الوزان (فَعْل) يُجمع جمعاً قياساً على(أفعال)[1].

---

1 - إميل يعقوب ، معجم الخطأ والصّواب في اللّغة ، ص36.
2 - الصفحة نفسها.
3 - المرجع نفسه ،ص37.
4 - المرجع نفسه، ص37.
5 - المرجع نفسه ،ص38.

ورأى إميل يعقوب ألاّ يتوقف عند قياس الأقدمين ، بل فضل التّوسع في القياس ، فيقول : " وقد أحسن مجمع اللّغة العربيّة صنعاً عندما فتح باب القياس[2].

ثم قال : " لكن إجازة القياس يجب ألا تؤدي إلى المبالغة في فتح بابه أو إلى تفضّيله على السّماع ، فمن اللّغة ما لا يؤخذ إلاّ بالسّماع ، ولا يُلتفت فيه إلى القياس ، وهو الباب الأكثر ؛ نحو قولهم : رجل وحجر ، فهذا ممّا لا يقدم عليه بقياس ، بل يُرجع فيه إلى السّماع[3].

كما صوّب جمع(زهرة) على(زهور) ؛لأنّ الوزان (فعول) يطرد في كلّ اسم على وزن (فعل) ، نحو : شمسٌ على شموس ... إذ ورد في المصباح المنير و التّاج [4].

واستند د، إميل يعقوب إلى رأي الكوفيين في جواز إدخال (ال) التّعريف على المضاف والمضاف إليه في مبحث العدد نحو : اشتريت الثّلاثة الأثواب[5]. ووو

وفي خلاصة القول يمكن إنْ نقول أنّ د، إميل يعقوب يدعو إلى التّوسع في القياس في ضوء ضوابط تحفظ للغة أصولها ، كما استند في بعض اجتهاداته إلى أراء الكوفيين.

سادساً) – <u>الاحتجاج بالقواعد النّحوية و الصّرفية</u>:

يرجع د، إميل يعقوب إلى قواعد النّحو و الصّرف في التّخطئة و التّصويب ، ويرى أنّ لها الفضل الكبير في حفظ العربيّة ، وفي ذلك يقول : "لاشكّ في أنّ قواعد النّحو و الصّرف التي استنبطها النّحاة منذ زمان سيبويه ، كان لها الفضل الكبير في حفظ العربيّة من الفساد ، وضلت عبر العصور المعيار الأهمَ للحكم في خطأ لفظة أو صوابها"[6].

ويقول : " لكن هذه القواعد لا تخلو من فساد ، وخاصة عندما منع النّحاة اشتقاق وزن(فاعل) من (فَعُل) أو جمع (فَعْل)على (أفعال) ، ومجيء (كافّة) إلا حالاً ، ودخول (ال) على (بعض) ، وإضافة مضافين إلى مضاف إليه واحد ، واشتقاق أفعل التّفضيل من اللّون ... إلخ وغيره من الذي أثبت الاستقراء اللّغوي السّليم صحته"[7].

---

1 - المرجع نفسه ،ص47.
2 - الصّفحة نفسها.
3 - المرجع نفسه ،ص48.
4 - المرجع نفسه ،ص156.
5 - المرجع نفسه ، ص101.
6 - المرجع نفسه ،ص 43.
7- الصفحة نفسها.

وعلى الرّغم من ذلك فهو لا يطمئن لها كلّ الاطمئنان بسبب استقراء النّحاة النّاقص للغة فيقول في هذا الشّأن : " إذا كنّا أحياناً لا نطمئنُّ كلَّ الاطمئنان في العودة إلى قواعد النّحو والصّرف لتخطيء لفظة أو تركيب ، بسبب استقراء النّحاة النّاقص للغة ،واضطراب مناهجهم في وضع قواعد النّحو[1].

ومن أمثلة ذلك : يخطئ زهدي جار الله من يقول : " ابتعدْ عن سفَلَةِ القوم ". والصّواب عنده : " ابتعدْ عن سِفْلَةِ القوم أو سَفِلَتِهم ،وذلك كما تقول : " من عِلْية القوم".

ويردّ عليه إميل يعقوب بقوله : ولكن وزن (فَعَلة) يطّرد فيما جاء على وزن (فاعل) وصفاً لمذكّر عاقل صحيح اللام ، نحو : ساحر سحرة ، كامل كملة ،كاتب كتبة ... إلخ ، لذلك يصح جمع (سافل) على (سَفَلة) ، فنقول : " ابتعدْ عن سَفَلةِ النّاس[2] .

وينقل إميل يعقوب عن عباس أبي السّعود قياسه (أفْعِلة) في جمع الاسم المذكّر الرّباعي الذي قبل آخره حرف مدّ ، نحو : رغيف أرْغفة ، وقميص أقمصة ، ومساء أمسية ، وغطاء أغطية ...إلخ[3].

وبهذا القياس يردّ إميل يعقوب على زهدي جار الله الذي خطّأ من يجمع "شريط " أو "شريطة" على " أشرطة" ، ويرى أنْ تجمع "شريط" على " شُرُط" و" شريطة " على " شرائط" .

وردّ على من خطّأ جمع " رفيق" على " رفاق " ، حيث يقول : ولكن وزان (فعال) قياسي في جمع (فعيل) إذا كان وصفاً صحيح اللام غير مضعّف ، وهذه الشّروط متوافرة لجمع (رفيق) على (رفاق) فهو إذاً قياسي[4].

وفي ردّه على من خطّأ جمع (بائس) على (بؤساء) ، فقال : ولكن وزن (فُعلاء) يطّرد في جمع (فاعل) الدّال على سجية مدح أو ذم ، نحو : عاقل عقلاء ، وصالح صلحاء ، باسل بسلاء ،... ، وشاعر شعراء ، ونابه نبهاء ،...[5].

أمّا احتّجاجه بالقواعد النّحوية فتنوعت الأدلة في مسائل معجم إميل يعقوب كالسّماع

---

1 - المرجع نفسه ،ص51.
2 - المرجع نفسه ،ص160.
3 - المرجع نفسه ،ص166،167.
4- المرجع نفسه ،ص150.
5 - المرجع نفسه ،ص81.

و المعجمات و الكتب اللّغة و القياس وغيرها من الأدلة ، وكان للقواعد النّحوية نصيبٌ واضحٌ فيها ، ومن أمثلة ذلك :

خطّأ بعضهم العبارة الشّائعة : " أيُّهما أفضل الصّناعة أم التّجارة ؟ "، وحجتّهم في ذلك أنّ الضّمير (هما) في أيُّهما يعود على اسم ظاهر متأخر لفظاً ورتبة وهذا غير جائز.

فيردّ عليهم إميل يعقوب بقوله : ولكن بعد أن أوجبوا تقّدم مرجع الضّمير عليه ليُعْلَم المعنى بالضّمير عند ذكره بعد مفسّره ...[1].

واستدّل إميل يعقوب على جواز إسقاط " الواو" من أسلوب " لاسيّما" برأي أكثر اللّغويين الذين ذهبوا إلى إثبات "الواو" في لاسيّما غالب و لا واجب . وحجتّه ما جاء في الخزانة : "يُعجبني الاعتكاف لاسيّما عند الكعبة " ، بالإضافة إلى شاهدين شعريين لم يسم قائليهما وردت فيهما" لاسيّما " بحذف (الواو)[2].

ومن هذه النّماذج نقول أنّ استدلال إميل يعقوب بالقواعد الصّرفية و النّحوية كان واسعاً،إذ أنّ كثيراً من مسائل كتابه تنتمي إلى علم الصّرف و علم النّحو.

سابعاً) – <u>الاحتّجاج بالمعاجم وكتب اللّغة</u> :

يُعدُّ مصنف د ، إميل يعقوب " معجم الخطأ والصّواب في اللّغة " من المصنفات القليلة التي عنّيّ أصحابها ببيان المعايير التي استند إليها المصحّحون اللّغويون في التّخطئة و التّصويب.

كان إميل يعقوب يعوّل كثيراً على المعاجم قديمها وحديثها ولا يكتفي بمعجم واحد ،وهذا يدل على تمسكه بمجموعة من المعاجم ، بقوله : " ممّا يكن من أمر ، فإنّنا لم نكتفِ في تصويباتنا بالاستناد إلى معجم واحد ، مخافة أنْ يكون صاحب المعجم قد أخطأ فيما نودّ تصويبه"[3] .

فقسّم د، إميل يعقوب المعايير التي اعتمدها – بحسب ما بدا له – مصنفو التّصحيح اللّغوي إلى قسمين : معايير التّخطيء ، ومعايير التّصويب.

نلاحظ في معجم إميل يعقوب كثرة الاستدلال بالمعاجم القديمة كمعجم لسان العرب و معجم تاج العروس ومعجم المصباح المنير و كتاب أساس البلاغة وكتاب سيبويه وكتاب

---

1 - المرجع نفسه ،ص79.
2 - المرجع نفسه ،ص164.
3 - إميل يعقوب ، معجم الخطأ والصّواب في اللّغة ،ص39.

التعريفات للجرجاني وغيرهم ، وبالمعاجم الحديثة كمعجم الوسيط الذي أصدره مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة الذي كان له نصيبٌ وافرٌ في معجمه.

واخترنا بعض الأمثلة من معجمه؛ لأنّها كثيرة ولا يمكننا تناولها جميعاً.ومن بين هذه الأمثلة ما يلي :

يخطئ زهدي جار الله من يقول : " لا يُؤْبهُ به" ويقول إنّ الصّواب : " لا يُؤبَهُ لهُ".

فيردّ عليه إميل يعقوب بقوله : لكن جاء في **لسان العرب** و**تاج العروس** و **المعجم الكبير** أنّه إذا أردنا بالفعل (أبِهَ) أو (أبَهَ): فَطِنَ، يجوز القول : أبِه لَهُ ، وأبِهَ بِهِ ، وللام أفصح .

وجاء في **المعجم الوسيط** :" أبَه له وبه ويأبه أبْهاً": فَطِنَ له وتنبّه، ويقال " شيء لا يُؤْبَهُ له أو به ، لا يُحتفل به ....لذلك قل : لا يُؤْبَهُ له أو به[1].

يخطّئ إبراهيم اليّازجي ومحمّد النّجار وزهدي جار الله ، من يقول : "أنِفَ فلانٌ العارَ". ويذهبون إلى أنّ التّصحيح هو" أنِف من العارِ" ، اعتماداً على قول ديك الجن : " وأنِفتُ من نظر العيون إليها".

ويردّ عليهم إميل يعقوب هذه التّخطئة بقوله : لكن ... كذلك جاء في **القاموس المحيط** :

" يأنفُ أنْ يضامَ "، وجاء في **تهذيب اللّغة** : " أنفَ الطعام وغيرَه " ، وجاء في **المحكم** :

" أنفتْ فرسي هذه هذا البلد " ، وجاء في **تاج العروس** : " أنفتْ فرسي هذا البلد " ؛ أي اجتوته وكرهته فهزلت ...[2].

يخطّئ بعضُهم من يقول : " قضيّته سياسيةٌ بحتةٌ " ، بحجّة أنّ كلمة (بحت) تستعمل للمذكّر والمؤنّث و الجمع ، استناداً إلى معجم الصّحاح .

ويردّ إميل يعقوب هذه التّخطئة بقوله : لكن **الصّحاح** نفيه يقول : " وإنْ شئتَ قلت امرأة عربيّة بحتة ، وثنيّت وجمعت ، وكذلك أجازت **المعجمات العربيّة** ، على اختلافها تأنيّث كلمة (بحت) وتثنيّتها وجمعها[3].

يخطّئ إبراهيم اليّازجي ، وإبراهيم المنذر ، وعباس أبو السّعود ، وزهدي جار الله ، ومحمّد العدناني من يقول : "انتظرني بُرهةً " (مريداً مدةً قصيرةً من الزّمن)، بحجّة أنّ معنى

---

1 - المرجع نفسه ،ص65.
2 - المرجع نفسه ، ص77.
3- المرجع نفسه ،ص82.

(بُرهةً) المدة الطّويلة من الزّمن .كما يقول الصّحاح ، و الصّواب عندهم : أنْ نقول : "انتظرني هنيهةً أو مدة قصيرة من الزّمن" .

ويقول إميل يعقوب : لكن جاء في مادة (ب ر هـ) في **لسان العرب** و **القاموس المحيط** و**تاج العروس** أنّ " البُرهة " تكون للزمان الطّويل وللزمان طال أو قصر[1].

يخطئ أسعد داغر ، وزهدي جار الله ، ومحمّد العدناني من يقول : " بهتَ لونُ ثوبي" بحجّة أنّ الفعل (بهت) لم يرد في كلام العرب بمعنى : (تغيّر) ، والصّواب عندهم : أنْ نقول : "تغيّر لونُ الثوبِ".

ويقول إميل يعقوب راداً عليهم : لكن جاء في **المعجم الوسيط** : " ومن المْحدَ ث بهت اللّونُ " ؛ أي ضَعُفَ و شَحَبَ ،يقولون : " ثوبٌ باهتٌ " و " لونٌ باهتٌ " .وقد أحسن **هذا المعجم** في إدخال (بهت) بهذا المعنى في معجمه كي يحول دون وقوع ملاين العرب في الخطأ باستعمالهم (بهت)بالمعنى المشار إليه[2].

يخطّئ زهدي جار الله من يقول : " احذَرْ منه" ، بحجّة أنّ الفعل (حذر) يتعدى بنفسه استناداً إلى الآية : "لَّا يَتَّخِذِ المُؤْمِنُونَ الكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُوْنِ المُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللهِ في شيء إلّا أَنْ تَتَّقوا مِنْهُمْ تُقَاةً ويُحذِّرُكُم اللهُ نفْسُهُ وإلى اللهِ المَصِيرُ"[3] ، والآية : " واحذَرْ هُم أنْ يفتنُوك"[4].

ويردّ عليهم إميل يعقوب قائلاً:" لكنّ **مدّ القاموس** ، و**محيط المحيط** ، و**متن اللّغة** ، و**المعجم الوسيط** أجازوا : حذِر الشّيءَ وحذِر منه ، لذلك قلْ : حذِرَ فلنٌ من الشّيء ، أو حذِرَه[5].

يخطّئ زهدي جار الله من يقول : " حَلْبَة السّباق" ، بحجّة أنّ (الحلْبَة) هي مجموعة الخيل التي تشترك في السّباق ، وليست مكان السّباق أو ميدانه .

ويردّ عليه إميل يعقوب بقوله : لكنْ جاء في **أساس البلاغة** : " وتجارَوا في الحَلْبة ، وهي مجال الخيل للسباق ، ويُقال للخيل التي تأتي من كلّ أوْبٍ : "حَلْبة "[6].

1- المرجع نفسه ،ص88.
2 - المرجع نفسه ، ص94.
3 - سورة آل عمران ، الآية 28.
4- سورة المائدة ، الآية 49.
5 - إميل يعقوب ، معجم الخطأ والصّواب في اللّغة ،ص112.
6 - المرجع نفسه ، ص117.

يخطّئ أسعد داغر وزهدي جار الله من يستعمل كلمة (انعْدَم) ، بحجّة عدم ورودها في كلام العرب.

ويردّ إميل يعقوب قائلاً : لكن جاء في **كتاب التّعريفات للجرجاني** :" الأبدي مالا يكون منعَدِماً"...[1].

يخطّئ الحريري و ابن هشام و الفيروز بادي من يقول : " ها أنا أفعل كذا " بحجّة أنّه يجوز الإخبار عن الضّمير الداخلة عليه (ها) التنبيه بغير إشارة ، فالصّواب عندهم أنْ نقول : " هأنذا أفعلُ كذا".

ويردّ عليهم إميل يعقوب بقوله : لكن ...،يقول الحريري في مقدمة **كتابه درة الغواص** :

ها أنا قد أودعتُه من النّخب ...، وقال ابن هشام في مقدمة **كتابه المغني** : " ها أنا بائح بما أسررتُه[2].

ثامناً)- الشّـــيوع والاستـــعمال :

فقد أيدّ إميل يعقوب موقف مجمع اللّغة العربيّة في القاهرة من استعمال وشيوع الكلمة وذلك بقوله : " إنْ كنا نمنع إطلاق استعمال المولّد ، ونردّ في المقابل الدّعوات إلى تخطيئه ونفيه من لغة الكتابة و الاستعمال، فإنّنا نرى أنّه لا بدّ من اللجوء إلى ضوابط معينة كي يستقيم استعماله . ومن بين أهم هذه الضّوابط بنظرنا: اثنان: أوّلهما قرارات مجمع لغوي عربي ، وثانيهما شيوع اللفظ أو (المعنى) المولّد وعدمه في لغة الكتابة[3].

كان إميل يعقوب من بين المصحّحين الذين أخذوا بهذا المعيار في تصويباتهم للأخطاء وفي هذا يقول د، العربي دين : "وكان ضمن هذه الفئة إميل بديع يعقوب الذي يُعدُّ بكتابه (معجم الخطأ و الصّواب في اللّغة) أكثر المصوبين أخذاً بمعيار الشّيوع مع الدّعوة إلى إطلاقه كلية...[4].

1- المرجع نفسه ، ص195.
2 - المرجع نفسه ،ص259،260.
3 - المرجع نفسه ، ص45.
4- د، العربي دين ، قضية التّصويب اللّغوي في العربيّة بين القدماء والمعاصرين ، عالم الكتب الحديث ، إربد ، الأردن ، 2015م ،ص251.

ومن بين الأمثلة التي استخدمها إميل في معجمه ما يلي :

يخطّيء إبراهيم اليّازجي، و أسعد داغر، وزهدي جار الله ،ومحمّد علي النّجار ،ومحمّد العدناني من يقول : "صدَّق الوزيرُ على الأمرَ"، بحجّة أنّ الفعل (صدّق) يعني: اعترف بصدق الآخر، استناداً إلى الآية :" وَصَدّقتْ بِكَلِمَاتِ رَبّهَا وَكُتُبِهِ وَ كَانَتْ مِنَ القَانِتِينَ"[1] والصّواب عندهم أن نقول : أجاز الوزيرُ الأمرَ ، أو أمضاه ، أو أقرّه أو وافق عليه...

ويردّ إميل يعقوب بقوله : ولكن أجاز لنا المعجم الوسيط أنْ نقول : " صدَّق على الأمر بمعنى : أقرّه ، وقال إنّ هذا التّعبير مُحدث ، وعليه يصحّ القول : شهادة مصدّقة من وزارة التّربيّة...[2].

يُخطّيء زهدي جار الله ، ومحمّد العدناني من يقول : " يُعتبرُ المتنبّي من أعظم شعراء العرب ، لأنّ الفعل (اعُتبر) لا يعني ، عُدَّ.

ويردّ عليهما إميل يعقوب قائلاً : ولكن أثبت المعجم الوسيط هذا المعنى المولّد للفعل (اعتبر) ، وقال إنّه مولّد[3].

يُخطّيء إبراهيم اليّازجي من يقول : " لَعْلَعَ المِدْفَعُ " بحجّة أنّ الفعل (لعلع) لا يعني صوّت بل " كسر" أو " تلألأ".

فيردّ عليه إميل يعقوب بقوله : ولكن جاء في المعجم الوسيط : لعلع الرعدُ : صوّت .لذلك يصّح استعمال " لعلع" بالمعنى المولّد : صوّت مادام المعجم الوسيط أثبت هذا المعنى المولّد[4].

يُخطّيء أسعد داغر وزهدي جار الله من يقول : " سنعود إلى ناقشة المسألة " بحجّة أنّ الفعل (ناقش) معنيين : 1- جادل ، 2- استقصى الحساب .

ويردّ عليهما إميل يعقوب قائلاً: ولكن أجاز المعجم الوسيط أن نستعمل كلمة(ناقش) بمعنى (بحث) ، وقال إنّها مولّدة[5].

1- سورة التّحريم ، الآية 12.
2- إميل يعقوب ، معجم الخطأ والصّواب في اللّغة ،ص179.
3 - المرجع نفسه ،ص193.
4 - المرجع نفسه ،ص242.
5- المرجع نفسه ،ص258.

تاسعاً)- المـــجـــاز:

استعان إميل يعقوب بالمجاز – لكن في مواضعَ قليلةٍ من معجمه – في تصحيح بعض الأخطاء الواردة في مصنفات و معاجم المصحّحين المحدثين .

من بين هذه النماذج نذكر ما يلي :

يخطّيء محمّد العدناني من يقول : " حلق فلانٌ ذقنَه " ، بحجّة أنّ الذقنَ هو مجتمع اللّحيتين من أسفلِها ، و الصّواب عنده أن نقول : حلق فلانٌ لحيته[1].

ويردّ عليه إميل يعقوب مستنداً على المجاز بقوله : إنّ الذّقنَ جزءٌ من اللحية ، لذلك يصحّ أن نقول : حلق فلانٌ ذقنه ، وذلك من باب تسمية الكل باسم جزئه، كما تقول : ألقى فلنٌ كلمةً في احتفال ، وتريد : خطبة[2].

وفي الرّد على من خطّأ القول الشّائع : باقة زهور ، استند إلى المجاز ، فقال : جاء في لسان العرب : الباقة من البقل حزمة منه .وجاء أيضاً : الطّاقة شعبة من ريحان أو شعر ...، يقال : طاق نعل وطاقة ريحان ، وعليه لا ترى من الخطأ أن يُقال : باقة زهور وإن فسّروا الباقة بالحزمة من البقل ، فهو نبات كالريحان ويكون الاستعمال مجازياً لعلاقة المشابهة[3] .

ويخطّيء العدناني من يقول : يكسبون عيشهم ، والصّواب عنده : يكسبون معيشتهم ؛لأنّ المعيشة و المعاش و المعيش هي مكسب الإنسان الذي يعيش به [4].

ويردّ عليه إميل يعقوب هذه التّخطئة بقوله : ولكن المصريين يسمون الخبز عيشاً ، وقد جاراهم المعجم الوسيط في ذلك ، وعليه يصحّ مجازاً أن تقول : يكسبون عيشهم ، على أساس أنّ " العيش" وهو " الخبز" من أهم ما يعمل الإنسان من أجله[5].

ويخطّيء د، مصطفى جواد من يقول : تأسّست المدرسة بحجّة أنّ الفعل (تأسّس)خاص بما يقوم بنفسه ، و المدرسة وأشباهها من العمارات ، والمسجد وأمثاله من البنيان لا تقوم بأنفسها .

---

1 ـ محمّد العدناني ، معجم الأخطاء الشّائعة، مكتبة لبنان ، بيروت ، ط2 ، 1983م،ص95.
2 ـ إميل يعقوب ، معجم الخطأ والصّواب في اللّغة ،ص138.
3 ـ المرجع نفسه ،ص94،95.
4 ـ محمّد العدناني ، معجم الأخطاء الشّائعة، مكتبة لبنان ، بيروت ، ط2 ، 1983م، ص183.
5 ـ إميل يعقوب ، معجم الخطأ والصّواب في اللّغة ،ص201.

ويردّ إميل يعقوب هذه التّخطئة من جهتين : أوّلهما أنّ فعل المطاوعة من (فعّل) هو (تفعّل) والأخرى : المجاز العقلي ، وهو من أساليب العربيّة ؛فكما أنّك تقول : استقبلتْ المدينةُ حاكمَها وأنت تقصد أنّ سكان المدينة هم المستقبلون (مجاز مرسل علاقته المكانية)، وكما أنت تقول : كان المنزل عامراً ، وكانت حجرُهُ مضيئةً ، وأنت تقصد أنّ المنزل معمورٌ وأنّ حجرُهُ مضاءةٌ (مجاز مرسل علاقته المفعولية)[1].

عاشراً) – التّـــضميـــن :

استخدم إميل يعقوب التّضمّين في معجمه في بعض المواضع التي تم فيها تصحيح بعض الأخطاء ، لكنّه يعدُّ على الأصابع ،ومن ذلك يقول : فقد ذهب بعض اللّغويين إلى أنّ الفعل (حَرَمَ) يتعدّى إلى مفعولين ، فمن قال :" حَرَمَه من حقّه أخطأ ، و الصّواب عندهم " حَرَمَه حقَّه.فقال إميل يعقوب : ولكن يجوز أن نضمّن الفعل (حرم) معنى الفعل (منع) فنعدّيه إلى مفعول الأوّل مباشر و إلى مفعول الثّاني بحرف الجر (من) ، فنقول : حَرَمَه من حقّه ، كما تقول : منعه من كذا[2].

يخطّيء إبراهيم المنذر ، وإبراهيم اليّازجي ، وأسعد داغر ، ومازن المبارك ، وزهدي جار الله من يقول : " أدمَنَ فلانٌ على شُرب الخمور " ، و الصّواب عندهم حذف حرف الجر (على) بحجّة أنّ الفعل (أدمن) يتعدّى بنفسه.

ويردّ عليهم إميل يعقوب مستنداً على ما قاله محمّد علي النّجار في إجازته تضمّين الفعل (أدمن) بمعني الفعل (واظب) .فتصبح تعدّيته بـ (على)[3].

يخطّيء أسعد داغر ، وإبراهيم المنذر ، وزهدي جار الله ، ومحمّد العدناني من يقول :

" قَبِلَ به" بحجّة أنّ الفعل (قَبِلَ) يتعدّى بنفسه، فيقال:" قَبِلَه " ، وقد جاء في الآية 105 من سورة التّوبة ، قوله تعالى : " ألمْ يعلموا أنّ اللهَ هو يقبلُ التّوبةَ من عباده" .

فيردّ أميل يعقوب مستنداً إلى مجمع اللّغة العربيّة بقوله : ولكن أجاز مجمع اللّغة العربيّة في القاهرة قول : قَبِلَ بالأمر، إمّا تضمّين الفعل فعلاً يناسبُه ، فيقال : إنّ الفعل (قَبِلَ) مضمّن معنى : رضي،...[4].

---

1 - إميل يعقوب ، معجم الخطأ والصّواب في اللّغة ،ص68.
2 - المرجع نفسه ،ص114.
3 - المرجع نفسه ،ص135.
4 - المرجع نفسه ،ص216.

ومن هذا يمكن القول أنّ إميل يعقوب عوّل على التّضمّين في معجمه ، ورأى أنّه من المعايير التي تُغني اللّغة وترفع العُسرَ عن أقلام أبنائها و ألسنتهم .ولكنّه لا يوافق على الأخذ بالتّضمّين على إطلاقه ، ويرى أنّ الشّروط التي اتخذها مجمع اللّغة العربيّة في القاهرة للتّضمّين مناسبةٌ ، وهي ثلاثة : تحقيق المناسبة بين الفعلين ، ووجود قرينة وملاءمة الذّوق العربي .وقد أحسن المجمع بعدم إطلاق التّضمّين وتحديد شروطه ؛لأنّه إذا فُتح بابُ التّضمّين على مصراعيه تعذّر إقفاله على الإنس و الجن[1].

الحادي عشر)- قرارات مجـمع اللّغـة العربيـّة:

كان إميل يعقوب يستند على مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة خاصة المعجم الوسيط الصّادر عنها في جلّ تصحيحّاته للأخطاء فيقول : "ورود اللّفظة في معجم صادر عن مجمع لغوي ، كالمعجم الوسيط و المعجم الكبير الصّادرين عن مجمع اللّغة العربيّة في القاهرة"[2].

ويزيد في موضعٍ أخر بقوله : " ومن أهم الضّوابط بنظرنا ، اثنان : أوّلهما قرارات مجمع لغوي عربي ،...[3].

ويستند أيضاً في التّصحيح اللّغوي إلى قرارات مجمع اللّغة العربيّة في القاهرة ، فيقول : "نحن لا نزعم أنّ المجمع اللّغوي معصوم عن الخطأ،فقد كان أحياناً يُغيّر قراراته ...، لكننا لا نرى بدّا من الأخذ بقراراته مادامت لم تخطأ"[4] .

ولقد اكتفينا ببعض النماذج من معجمه وهذا لكثرة الأمثلة ،وهذا ما اخترناه.

يقول : بعض اللّغويين يخطّيء استعمال (برّر) بمعني : سوّغ ؛ لأنّ الفعل (برّر) لم يُسمع عن العرب بهذا المعني. ويردّ عليهم : ولكن مجمع اللّغة العربيّة في القاهرة أجاز القول (برّر) بمعنى : سوّغ ؛ لأنّ تضعّيف الفعل للتكثير و المبالغة قياسي ن وبرّر :هو تضعّيف (برّ) الوارد في المعجمات في قولهم : برّ حجّه؛ أي : قُبل ، وكذا برّر الشّيء جعله مقبولاً أو سائغاً[5].

1- إميل يعقوب ، معجم الخطأ والصّواب في اللّغة ،ص53،54.
2- المرجع نفسه ،ص25.
3- المرجع نفسه ،ص45.
4 - المرجع نفسه ،ص52،53.
5 - المرجع نفسه ،ص87.

يخطّيء زهدي جار الله ، ومحمّد علي النّجار ، وأسعد داغر من يقول : أجَّر فلانٌ الدّار ويقولون إنّ الصّواب : أجَرَ فلانٌ الدّار ، بحجّة أنّ المعاجم تذهب إلى أنّ الفعل هو : أَجَرَ إجاراً لا أجَّر تأجيراً ، أنّ كلمة (أجَّر) تعني صَنعَ الأجر، وهو الطّوب.

ويردّ على هذه التّخطئة إميل يعقوب مستدلاً بمجمع اللّغة العربيّة في القاهرة ، حيث يقول : ولكن مجمع اللّغة العربيّة في القاهرة ذكر في معجمه (المعجم الكبير) ، أنّ كلمة (أجّرَ) مولّدة وتعني : أجَرَها ، لذلك قل : أجرتُ الدّار وأجَّرْتُها[1] .

يخطّيء مصطفى جواد تسمية المكان الذي نضع فيه الآثار القديمة باسم مُتْحف ؛ لأنّ قياس الاسم الذي يدّلُ على مكان كثرة الشّيء و اجتماعه هو (مَفْعَلَة) ، وعليه فالصّحيح عنده أن نقول : مَتْحَفَة.

ويردّ عليه إميل يعقوب بقوله : ولكن مجمع اللّغة العربيّة في القاهرة وضع كلمة (المُتحف)

أو (المَتحف) لموضع التُحف الفنية أو الأثرية.لذلك قل : المَتْحف ، المُتْحف ، المَتْحَفَة[2].

يخطّيء أسعد داغر ، وزهدي جار الله ، ومحمّد العدناني من يقول : " فلانةٌ جريحةٌ " بحجّة أنّ الوزن (فعيل) إذا كان بمعنى : (المفعول) يستوي فيه المذكّر و المؤنّث ، لذلك فالصّحيح عندهم أن نقول : " فلانةٌ جريحٌ ".

فيقول إميل يعقوب : ولكن أجاز مجمع اللّغة العربيّة في القاهرة تأنيّث (فعيل) وصفاً لمؤنّث إذا كان بمعني (المفعول)[3].

يخطّيء جمهور النّحاة ، إدخال الواو على كلمة (حسب) في قولك " قبضتُ عشْرةً وحَسبُ"، بحجّة أنّه لم يُسمع مثل هذا التّعبير عن العرب.

فيردّ عليهم إميل يعقوب مستنداً على مجمع اللّغة العربيّة القاهري بقوله : ولكن مجمع اللّغة العربيّة القاهري أجاز القول : قبضتُ عشرة وحسَبُ ، كما يجوز القول : قبضت عشرةً فحسبُ ، وقبضتُ عشرة حَسْبُ[4].

---

1 - المرجع نفسه ،ص66.
2 - المرجع نفسه ،ص98.
3 - المرجع نفسه ،ص104.
4 - المرجع نفسه ،ص115.

4) – منـــهج المعـــجم فـــي الاستـــدلال :

جلّ المصحّين اللّغويين المحدثين اعتمدوا في تصحيحّاتهم على المنهج في معالجتهم للأخطاء،وذلك حسب كلِّ مصححٍّ ، فكل واحدٍ ذكر المنهج الّذي اعتمده في مقدمة معجمه عادةً أو في غيرها.ومن بين هؤلاء إميل يعقوب الذي انتهج منهجاً في معجمه للتصحيح الأخطاء مستنداً على مجموعة من الأدلة السّابقة الذكر في العنصر السّابق ، ولكي نعزز ذلك فلابدّ لنا أن نتتبع منهجه في الاستدلال ونأخذ عينات أو نماذج من معجمه وتكون على النّحو التّالي:

الخـــــــــــطأ	الصّـــــــــــواب	الدّليـــــــــل
- **(ر أ ي)** **سرَّتني رؤيتك .** بحجة أنّ الرؤيا في الحلم و لاتعني "المشاهدة".	- سَرَّني رؤياك بمعنى "مشاهدتك".	لكن رآى أكثر المفسّرين أنّ " الرؤيا" في **الآية** :"وَإِذْ قُلْنَا لَكَ إِنَّ رَبَّكَ أَحَاطَ بِالنَّاسِ وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ"[1]. إنّما تعني ما رآه الرّسول عياناً[2].
- **(و ف ي)** تُوُفِّي فلانٌ ببناء الفعل (تُوُفِّي)للمجهول.	تَوفَّى فلانٌ.	لكن روي أنّ الإمام عليّا نفسه كان **يقرأ الآية**: " و الّذِينَ يَتَوفَّونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشَراً"[3]

1- سورة الإسراء ،الآية 60.
2- إميل يعقوب ، معجم الخطأ والصّواب في اللّغة،ص144.
3 - سورة البقرة ، الآية234.

		بالبناء للمعلوم. كما **يقرأها** :" و الذين يُتوَفَّون منكم" بالبناء للمجهول[1].
- (ث ل ث) ثلاثة الأثواب.	اشتريتُ الثلاثة الأثواب. أمضيتُ الثّلاث سنواتٍ الماضية خارج الوطن.	ولكن جاء في **الحديث النّبوي** : " وأتى بالألف دينار". و"ثمّ قرأ العشر آيات[2].
- (ح و ج) جمع (حاجة) على حاجات و حِوج وحاج.	جمع حاجة على حوائج.	لكن يقول **الحديث النّبوي** : "إنّ الله عباداً خلقهم **لحوائج** النّاس يفزع إليهم النّاس في **حوائجهم**.أولئك هم الآمنون يوم القيامة[3].
- (ش ط ب) محا الكلمة أو رمّج الكاتبُ ما كتبه.	شطب فلانٌ الكلمة بمعنى محاها.	لكن **قال ابن العيد الظّاهر**: جئتُ **شطبتُ** فوقَه وقلتُ هذا غلطٌ[4].
- (ض ن ن)	ضنَّ على أخيه بالمال.	لكن

1 - إميل يعقوب ، معجم الخطأ والصّواب في اللّغة،ص267،268.
2 - المرجع نفسه ،ص100،101.
3 - المرجع نفسه ،ص121.
4 - المرجع نفسه ،ص169.

ضنَّ عن أخيه بالمال.		**قال البغيث**: ألا أصْبحتْ أسماء جاذمة الحَبْلِ و**ضنَّتْ علينا** ، و الضنين من البخل[1].
- **(قد لا)** **قد** حرف يختص بالفعل المثبت المتصرّف الخبرّي المجرّد من النّاصب و الجازم و السّين و سوف.	قد لا أفعل كذا.	ولكن جاء في **المثل العربي القديم** : **"قدلا** يأتي بي الجمل"[2].
- **(ح م ق)** أحمق، اسم على (أفعل) لا يصاغ منه أفعل التّفضيل إلاّ بــ أشدّ أو أكثر.	فلانٌ أحمق من رأيت.	ولكن جاء في **أمثال العرب** أحمقُ من هَبَنَّقة وأحمقُ من شَرنْبث...[3].
- **(و ح د)** لا بدّ من قيام وَحدة (بفتح الواو).	لا بدّ من قيام وِحدة (بكسر الواو).	و لكن **الوزان (فِعلة)** الدّال على الهيئة **قياسي** في كلّ فعلٍ ثلاثي مصدره الأصلي ليس على وزن (فِعلة)[4].
- **(و ج ب)**	يتوجّبُ عليه السّفر.	ولكن

1- المرجع نفسه ،ص184.
2 - المرجع نفسه ،ص218.
3 - المرجع نفسه ،ص120.
4 - المرجع نفسه ،ص264.

يتوجَّب عليه السّفر. بحجّة أنّ " توجّب" تعني : أكلَ مرّةً واحدةً في اليوم والليلة.		ورد في اللّغة الفعل **"وجّب"** بمعنى: **ألزم**، و **الوزان:" تفعّل" قياسي** من "فعّل"[1].
- (ص د ر) صادرت الحكومة مال فلانٍ بحجّة أنّ الفعل 'صادر) لا يعني: أخذ أو حجز ، بل طالبه به.	صادرتِ الحكومة مالَ فلانٍ.	ولكن أجاز لنا **المجمع الوسيط أنْ** نقول : صادرت الدّولة الأموال ، بمعنى: استولت عليها عقوبةً لمالكها[2].
- (ض غ ط) ضغطه ، بحجّة أنّ الفعل (ضغط) لا يتعدّى إلاّ بنفسه .	ضغط عليه.	ولكن جاء في **مستدرك التّاج**: "ضغط عليه": تشدّد. وجاء في **اللّسان** :ضغط عليه واضطغط عليه: تشدّد عليه في غُرْمٍ ونحوه[3].
- (ذ ك ر) اشتريتُ بطاقة سفرٍ.	اشتريتُ تذكرة سفرٍ.	ولكن جاء في المعجم الوسيط ، التّذكرة : بطاقة تُثبتُ فيها أجرُ الرّكوب في السّكك الحديدية وما جرى مجراها.ج تذكر.**مُحدثة[4].**

1 - المرجع نفسه،ص264،265.
2 - المرجع نفسه،ص178.
3 - المرجع نفسه،ص184.
4 - المرجع نفسه،ص138.

- (ر ج ع) حاكم رجعيّ. بحجّة أنّ مصدر الفعل (رَجَعَ) هو (الرُّجوع)أو (الرُّجعي).	حـــاكـــم رجْـــعيّ	ولكن أثبت المعجم الوسيط كلمة **(الرّجعيّ)** بالمعنى **المحدث**.وقال: الرّجعيّ مَنْ يذهبُ مَذْ هَبَ سَلَفه و لايُساير الزّمن **(محدث)**.
- (أ ر ب) إرب يقال للعضو في الإنسان أو الحيوان.	قطعتُ الحبل إرْباً إرْباً.	ولكن كما أنّك تقول : ضحكتِ الأشجارُ و "الضحك" خاص بالإنسان،وذلك على **سبيل الاستعارة المكنية[1].**
- (ن ق د) انتقدتُ شعرَ فلانٍ، أو انتقدتُ عليه قصيدتَه.	انتقدتُ الشّاعرَ فلاناً.	ولكن يجوز أنْ نقول: انتقدتُ الشّاعرَ فلاناً على أساس **المجاز ذي العلاقة الكلية،** فنحن نقصد بالشّاعر جزءاً منه ، وهو شعرُهُ[2].
- (ح ر م) حَرَمَه حقَّه.	حَرَمَه من حقّه.	ولكن يجوز أن **نضمّن** الفعل **(حَرَمَ)** معنى :**(منع)** فنعدّيه إلى مفعوله الأوّل مباشر ، وإلى مفعوله الثّاني بحرف الجر (من)[3].

1 - المرجع نفسه،ص67.
2 - المرجع نفسه،258،257.
3 - المرجع نفسه،ص114.

- (ق ب ل) قَبــِله	قَبِلَ به	ولكن أجاز مجمع اللّغة العربيّة في القاهرة القول :قَبِل بالأمر ، إمّا على **تضمّين** الفعل فعلاً يُناسبه ، فيقال : إنّ" **قَبِلَ"مضمّن معنى : رضي**[1].
- (هـ ل) هل أبوك سافر بحجّة أنّ "هل" لا تدخل على اسم مُخْبَر عنه بجملة فعلية.	هل أبوك سافر.	ولكن أجاز **مجمع اللّغة العربيّة** في القاهرة مثل هذا التّعبير الذي يخطئونه ، استناداً إلى تجويز الكسائي[2].
- (غ ر ض) فلانٌ مُغْتَرِضٌ.	فلانٌ مُغْرِضٌ.	ولكن أجاز **مجمع اللّغة العربيّة** في القاهرة أنْ نقول : أغْرَضَ الرّجلُ ، بمعنى : جعل لقوله أو فعله غَرضاً ، فهو مُغْرِضٌ[3].

وممّا سبق نخلص إلى أنّ إميل يعقوب اعتمد أو انتهج طريقةً (منهجاً) واحداً في تصحيحّه للأخطاء كما اعتمدها في التّصحيح اللّغوي ؛لأنّه سار على نفس المنهج ،يذكر جذر المادة بين قوسين يتبعه بمثال الذي يتم فيه تحديد اللغويين المجيزين لهذا الخطأ ويستعرض حجّجهم ، ثم يصدر الصّواب ويدعمه بشواهد متنوعة سواء من القرآن الكريم وقراءاته

1 - المرجع نفسه،ص256.
2 - المرجع نفسه،ص262،263.
3 - المرجع نفسه،ص204.

أو الحديث النّبوي الشريف أو كلام العرب شعره ونثره أو المعاجم القديمة و الحديثة وبعض الكتب أو القياس أو الشيوع و الاستعمال أو التّضمين أو المجاز أو قرارات المجمع اللّغوي القاهري.

وهذه الخلاصة تؤدي بنا إلى طرح سؤالٍ

ما هو إحصاء نسب سوق الاستدلال في المعجم؟

وهذا السؤال سنجيبُ عليه لاحقاً.

5) – دراسة إحصائية لنسب سوق الاستدلال في المعجم :

بعدما عرضنا منهج المعجم في التّصحيح اللّغوي وفي الاستدلال اللّغوي بالتّفصيل لكنّنا لا نعرف نسبة الاستدلال لكل مادة من هذه المواد الأنفة الذكر ولا نعرف كم صّوب من خطأ ،ولنعرف ذلك فلا بدّ لنا أن نقوم بعملية إحصاء لهذه الأدلة من المعجم ، وبعدها نعطي الحكم على كل دليل حسب درجة الاستشهاد.

بالنسبة لتصويب الأخطاء في المعجم فنلاحظ من معجم أنّ إميل يعقوب صحّح مجموعة من الأخطاء المتنوعة وذلك حسب درجة الخطأ ، حيث أنّه صوّب عدداً كبيراً من الأخطاء ومن بين هذه الأخطاء على مستوى المعاجم وعلى مستوى الدّلالة وعلى مستوى النّحو ، وفي هذا الصّدد يقول د، العربي دين :" أكثر اعتماد التّصحيح اللّغوي الحديث على المعاجم إذ شكلت المرجع الأساسي في تخطيئاتها ، فقد بلغ عدد التّخطيئات التي صوّبها إميل بديع يعقوب من خلال المعاجم **293** خطأ ؛أي بنسبة **48.68%** مجموع الأخطاء و **155** خطأ على مستوى الدّلالة؛ أي بنسبة **24.91%** من مجموع التّخطيئات ، ما يشكل نسبة **73.59%** اعتمد فيها على المعاجم..."[1].

ويقول أيضاً : " ففي كتاب (معجم الخطأ و الصّواب في اللّغة) لإميل بديع يعقوب يبلغ عدد التّخطيئات و التّصويبات على مستوى النحو49 ؛ أي بنسبة **15.78%** مقابل 293

بنسبة **48.68 %**على مستوى المعجم..."[2].

---

1 - د، العربي دين ، قضية التّصويب اللّغوي في العربيّة بين القدماء والمعاصرين ، عالم الكتب الحديث ، إربد ، الأردن ، 2015م ،ص217.

1- د، العربي دين ، قضية التّصويب اللّغوي في العربيّة بين القدماء والمعاصرين ، عالم الكتب الحديث ، إربد ، الأردن ، 2015م ،ص227.

أمّا بالنسبة لإحصاء نسب سوق الاستدلال اللّغوي في المعجم فقد ارتأينا أن نضعها في الجدول الأتي:

الأمثلة					
الاستدلال اللّغوي	عدد المرات	النسبة	الخـــــطأ	الصّواب	الدّليــل
القرآن الكريم وقراءاته	54	%7.33	- (ز و ل) مازال أخي مريضاً. بحجّة أنّ(لا) لا تدخل على الفعل الماضي إلا إذا تكّررت. - (ق د ر) قَدَرَ حقّ قدره بحجّة أنّ الفعل هو(قَدَرَ) لا(قدَّرَ).	- لا زال أخي مريضاً.	- ولكن جاء في القرآن الكريم :"فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ"[1]. - ولكن قرأ بعضُهم الآية بتشدّيد الدّال في (قدروا)[2].
الحديث النّبوي الشّريف	07([4])	%0.95	- (ح و ج) - جمع (حاجة) على حاجات ، وحِوج ، وحاجات. - (ك ي د) يكاد ينتهي الوقتُ.	- تجمع (حاجة) على حوائج. - يكاد أنْ ينتهيَّ الوقتُ.	- ولكن يقول الحديث الشّريف : " اطلبوا الحوائج إلى حِسان الوجوه"[3]. - ولكن يقول الحديث الشّريف : " ما كِدتُ أنْ أصليَّ

1- سورة البلد ، الآية 11.
2- إميل يعقوب ، معجم الخطأ والصّواب في اللّغة،ص208.
3- المرجع نفسه ،ص121.
4- د ، العربي دين ، قضية التّصويب اللّغوي في العربيّة بين القدماء والمعاصرين ، عالم الكتب الحديث ، إربد ، الأردن ، 2015م ،ص208.

					العصرَ حتّى كادت الشّمسُ أنْ تغربَ".
الشّعر	**57 ([3])**	%7.74	- (أ ن س) فلانة إنسانة صالحة بحجّة أن (إنسانة) عاميّة وأن كلمة(إنسان) من النّاس اسم جنس يقع على الذكر والأنثى. - (أ ن ف) أنِف من العار.	- فلانةٌ إنسانةٌ صالحةٌ. - أنِف فلانٌ	ولكن أثبت القاموس المحيط قول منصور الثّعالبي: لقد كستني في الهوى ملابسُ الصّبِّ الغزل إنسانة فتانةٌ بدرَ الدّجي منها خجِل[1]. - ولكن حسّان بن ثابت يقول : قسامةُ أمّكم إن تنسِبوها إلى نسب فتأنَفُهُ الكرامُ[2].

1 - إميل يعقوب ، معجم الخطأ والصّواب في اللّغة،ص75.
2 - المرجع نفسه،ص76.
3 - المرجع السّابق،ص214.

				العار.	
الأمثال	**07(²)**	% 0.95	- (ح م ق) فالنٌ أحمق من رأيت بحجّة أنّ كلّ اسمٍ على وزن (أفْعَل) لا يُصاغ منه أفعل التّفضيل إلا بـــ أشدّ أو أكثر.	- فلانٌ أحمق من رأيت.	ولكن جاء في أمثال االعرب أحمق هَبَنَّقَة ...[1].
القياس	**58**	%7.88	- (خ ش ب) مخزنُ خَشَبٌ أو خُشْبٌ. - (ز هـ ر) جمع (زهرة)	- مخزنُ أخشابٍ.	- ولكن وزان (أفعال) قياسي في(فَعَل) فتكون (أخشاب) جمع (خشب)؛ أي مثل زمن أزمان ، وثن أوثان....[1]

1 - المرجع السّابق،ص120.
2 - المرجع السّابق ،ص214

		على (أزهار).		- تجمع (زهرة) على (زهور).	- ولكن كلمة (زهور) قياسيّة وسماعيّة في آنٍ واحدٍ .أمّا أنّها قياسيّة ، فلأنّ الوزان (فُعول) يطّرد على كل أسم على وزن(فَعْل) نحو شمس شموس ، كعب كعوب..[2].
المعاجم والكتب	**459**	**%62.36**	- (ح ج ج) حجّ البيتَ الحرام بحجّة أن الفعل (حجّ) يتعدّى بنفسه.	- حجّ إلى البيتِ الحرامِ.	- ولكن جاء في المعجم الوسيط : حجّ إليه يُحِجُّ حَجَّاً وحِجَّاً:قَدِمَ[3].
			- (ح م س) فلانٌ شديد الحماسة للمشروع.	- فلانٌ شديد الحماس للمشروع.	- ولكن جاء في تاج العروس ومتن اللّغة و المعجم الوسيط : أن (الحماس) و (الحماسة) هما الشّدّة و الشّجاعة أو المنع ، أو المحاربة ، فالكلمتان تحملان المعنى نفسه[4].

1 - المرجع السّابق ،ص162.
2 - إميل يعقوب ، معجم الخطأ والصّواب في اللّغة،ص156.
3 - المرجع نفسه،ص110.
4 - المرجع نفسه ،ص118.

الشّيوع والاستعمال	**06(2)**	%0.81	- (ب ر ش) بَرَشَ الصّابون.	- بَشَرَ الصّابون بمعنى (برش) ظهرت على جلده نقط يخالف لونُها لونَ سائر الجلد.	ولكنّني أقترح إجازتها لشيوعها[1].
المجاز	**13**	%1.76	(ك ل ف) تكاليف الطّعام كذا.	- ثمنُ الطّعام كذا	ولكن ، تكلفة بمعنى مشقة ، ومنهم من يُصوّب القول: تكاليف الطّعام كذا، استناداً إلى المجاز اللّغوي[3].
التّضمّين	**06(5)**	%0.81	- (د م ن) أدمن فلانٌ شُرب الخمور.	- أدمن فلانُ على شُرب الخمور.	- ولكن يُجيز محمّد علي النّجار أنْ نضمّن الفعل (أدمن) معنى الفعل(واضب) فتصبح تعدّيته بـ "على"[4].
قرارت المجمع	**69**	%9.37	(ث ن ي) حدث هذا أثناء كذا بحجّة أن كلمة(أثناء) لا	- حدث هذا كذا.	ولكن مجمع اللّغة العربيّة

1 - المرجع نفسه ،ص285.
2 - د، العربي دين ،قضية التّصويب الّغوي في العربيّة بين القدماء و المعاصرين ، 2015م،ص251.
3 - إميل يعقوب ، معجم الخطأ والصّواب في اللّغة،ص346.
4 - المرجع نفسه ،ص135.
5 - د، العربي دين ،قضية التّصويب الّغوي في العربيّة بين القدماء و المعاصرين ، 2015م ،ص251.

اللّغوي القاهري			تنصب على الظرفية ؛لأنّها اسم ، فهي جمع تُنيٌّ.		القاهري أصدر القرار التّالي : جرى الكتّاب على استعمال حدث أثناء كذا[1].
المجموع	**736**	**%9.99**			

من هذا الجدول الإحصائي نلاحظ النسبة العالية التي احتكرت أو هيمنت على سوق الاستدلال اللّغوي في المعجم هي المعاجم بنسبة **62.36 %** التي احتلت المرتبة الأوّلى وهذه النسبة اعتمد عليها إميل يعقوب في معالجته للأخطاء ثم تليها قرارات المجمع اللّغوي القاهري التي جاءت في المرتبة الثّانية بنسبة **9.37 %**، ثم يليها القياس في المرتبة الثّالثة بنسبة **7.88 %**ثم يليها الشّعر في المرتبة الرّابعة بنسبة **7.74%**، ثم يليهم القرآن الكريم وقراءاته في المرتبة الخامسة بنسبة **7.33 %**، ثم يأتي المجاز في المرتبة السّادسة بعد القرآن الكريم و قراءاته بنسبة **1.76 %**، وبعده تقاسم الحديث النبوي الشّريف و الأمثال المرتبة السّابعة بنسبة **0.95 %** ثم يليهما الشّيوع و التّضمّين اللذان تقاسما المرتبة الثّامنة بنسبة **0.81 %** وهي المرتبة الأخيرة التي استدل بها إميل يعقوب.أمّا النسبة الكلية للاستدلال في المعجم فقد بلغت **9.99 %**بالتّقريب **10 %** .

وفي ختام ما سبق يمكن القول أنّ إميل بديع يعقوب اعتمد اعتماداً كبيرا على الاستدلال بالمعاجم الحديثة خاصةً المعجم الوسيط والمعجم الكبير اللذين أصدرهما مجمع اللّغة العربيّة القاهري و القديمة كمعجم لسان العرب وتاج العروس و المصباح المنير و أساس البلاغة وغيرهم مقارنةً بالأدلة الأخرى.

6) – نـــقد و تـــقييم :

الملاحظ في كتب التّصحيح اللّغوي الحديث التّشابه في منهج معالجة الأخطاء إلا اختلاف طفيف، فمنهم من يذكر الخطأ و الصواب والتّعليل ويدعمه بالشواهد ومنهم من يذكر الخطأ و الصواب ولا يذكر التّعليل ويذكر الدّليل.وهذا استنتجناه بعد دراستنا لبعض معاجم التّصحيح اللّغوي الحديث التي سبق وأن ذكرناها وبالتّفصيل في الفصل الأوّل ،فلاحظنا مقاربةً وتشابهاً كبيرين بين معجمي الخطأ و الصّواب في اللّغة

1 - المرجع السّابق ،ص101.

لإميل بديع يعقوب الذي هو أنموذجٌ لدراستنا والأخطاء الشّائعة لمحمّد العدناني فأردنا أن نجعلهما أنموذجاً للمقارنة بينهما وهذا بحكم تشابههم في منهج التّصويب و الاستدلال اللّغويين، فتوصلنا إلى بعض الملاحظات التي استنبطناها من معجم إميل يعقوب.

- يُعدُّ إميل يعقوب من المنتقدين لكتب التّصحيح اللّغوي الحديث مثلا ينتقد أخطاء العدناني وزهدي جار الله ومصطفى جواد ومبارك مازن وغيرهم ، بعبارة (يخطئ).

- انتهج إميل يعقوب منهج العدناني في اعتماده على المعاجم القديمة و الحديثة كمعجم لسان العرب وتاج العروس وأساس البلاغة والمصباح المنير وغيرهم من المعاجم.

- عدم اعتماد إميل يعقوب على ترتيب المعاجم ترتيباً زمنياً.

- لا يفرق إميل بين المعاجم القديمة و الحديثة.

- ينقل نقلاً حرفياً في بعض جذور المواد على محمّد العدناني ويصوّبها كما صوّبها العدناني

على سبيل الأمثلة:

أ- جذر المادة(أ ث ر).

" أثّر عليه "يعدّها العدناني خطأ ويصوّبها بقول : أثّر فلانٌ فيه أو به[1].

وكذلك يصوّبها إميل أيضاً بقوله : أثّر فيه أو به[2].

ب – جذر المادة (أ خ ذ).

"آخذه على ذنبه" يعدّها العدناني خطأ ويصوّبها بقول: آخذه بذنبه[3].

فكذلك يصوّبها إميل بقوله : آخذه بذنبه[4].

ت – جذر المادة (ب أ ر).

"هذا البئرُ عميقٌ" يعدّها العدناني خطأ ويصوّبها بقول: هذه البئرُ عميقةٌ[5].

1- العدناني ، الأخطاء الشائعة ، ص21.
2 - إميل يعقوب ، الخطأ و الصّواب في اللّغة ، ص281.
3- العدناني ، الأخطاء الشّائعة ، ص22.
4- إميل يعقوب ، الخطأ و الصّواب في اللّغة ، ص281.
5 - العدناني ، الأخطاء الشّائعة ،ص33.

فكذلك صوّبها إميل بقوله : هذه البئرُ عميقةٌ[1] .

- أغلب جذور المواد التي ساقها في القسم الثّالث من معجمه والذي سمّاه معجم الأخطاء الشائعة نقلها من معجم الأخطاء الشّائعة للعدناني.

- النّقل على السّابقين و الاقتباس من مراجعهم، على سبيل المثال يقول : قال البيضاوي أو ابن القطاع أو الجرجاني وغيرهم.

- وقوع إميل في الخطأ الذي حذر منه مثلاً :" أجبره على الرّحيل" يعدّها إميل خطأ ، ثم يصوّبها بقوله :" جَبرَه على كذا أو **أجبره** على كذا[2].

مثال أخر : يخطّيء إميل العدناني في قوله:" الجريدة بمعنى الصّحيفة" ، ويصوّبها بقوله : اشتريت صحيفة المساء أو **جريدتَه**[3].

- استشهد إميل بكتب النّحو ككتاب النّحو الوافي لعباس أبي السّعود وكتاب التّعريفات للجرجاني اللذين استشهد بهما العدناني في كتابه (معجم الأخطاء الشّائعة).

- لم يذكر إميل المصدر الذي ساق منه المادة على سبيل المثال : يقول جاء في تفسير الآلوسي للآية دون أن يذكر اسم الكتاب .

- انتهج منهج العدناني في التّصحيح اللّغوي و في الاستدلال اللّغوي.

1- إميل يعقوب ، الخطأ و الصّواب في اللّغة ، ص 284.
2- المرجع نفسه ،ص103.
3- المرجع نفسه ،ص104.

خاتمة

خـاتمـــة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصّالحات و الصّلاة و السّلام على سيدنا محمّد وعلى آله وصحبة أجمعين ، إذ اكتمل هذا البحث بفضله ، عزّوجلّ ،وتوفيق منه ، فأرجو من الولي القدير أن يكون موافياً للمطلوب وأن يعود علينا بالفائدة و الصّلاح.

و في الختام، فهذا البحث مثل أيّ بحث له بداية ونهاية ،ومن هذا الموضوع توصلنا إلى بعض النقاط التّالية:

- هناك صحبة بين النّحو العربي و حركة التّصحيح اللّغوي منذ القديم.

- اللّحن اللّغوي قديمٌ قدمَ العربيّة ،فَكثُر بعد مجيء الإسلام وانتشار الفتوحات الإسلامية وذلك بسبب اختلاط العرب بالأعاجم.

- ظهور حركة التّصحيح اللّغوي في وقتٍ مبكرٍ.

- إنّ أسلافنا العلماء من اللّغويين و النّحويين و الغيورين على اللّغة العربيّة استقبحوا اللّحن و استهجنوه ورفضوه ولو صدر من الأمراء و الخلفاء.

- اندفاع القدماء للدفاع عن اللّغة العربيّة والقرآن الكريم ، بعدما فشا اللّحن وانتشر وأصاب العامة والخاصة.

- ألّف ودوّن القدماء الكتب التي تتصدى للّحن ، وتُعنَى بالتّصويب اللّغوي.

- إنّ القدماء احتكموا للتصويب اللّغوي على السّماع و القياس وقواعد النّحو و الصّرف.

- إنّ قضية التّصحيح اللّغوي لم تقتصر على القدماء فقط بل تجاوزت إلى المحدثين.

- ألّف المحدثون كتباً لمجابهة الضعف اللّغوي (اللّحن)، وهذا دليل على اهتمامهم بقضية التّصحيح اللّغوي في عصرهم.

- غزارة التّأليف في القديم و الحديث التي تُعني بالتصويب اللّغوي.

- الجهود التي بذلت في التّنقية اللّغوية الحديثة ، تعقبتها حركةٌ نقديةٌ واسعةٌ.

- للصواب اللّغوي مقاييس ومعايير اعتمدها المصححّون القدماء والمحدثون.

- للتصحيح اللّغوي مناهج في القديم و الحديث.

- للاستدلال اللّغوي أركان هي: المستدل ، الدّليل ، المدلول.

الخاتمة

- للاستدلال اللّغوي أدوات ومناهج هي : السّماع (كلام الله وقراءاته ، السّنة النّبوية ،كلام العرب شعراً ونثراً)،و القياس .

- للاستدلال اللّغوي إشكاليات هي: عدم السّماع ، عدم القياس ، عدم ورود اللّفظة في المعاجم تخطيء أحد اللّغويين ، الاستناد إلى قواعد النّحو و الصّرف ، رفض المولّد ، عدم أهلية المستدل.

- الاستدلال اللّغوي اعتمده اللّغويون المحدثون في معالجتهم للأخطاء.

- الاستدلال اللّغوي في كتب التّصحيح اللّغوي هي: القرآن الكريم وقراءاته، الحديث النّبوي الشّريف، كلام العرب (الشّعر و النّثر) ، القياس ، استناد إلى قواعد النّحو و الصّرف ، الشّيوع و الاستعمال ، التّضمّين ، المجاز ، قرارات المجمع اللّغوي للعربيّة.

- منهج معجم الخطأ والصّواب في اللّغة لإميل منهج واحد في التّصحيح اللّغوي، حيث يذكر الخطأ ثم يتبعه بالصّواب مع التّعليل ثم يدعمه بشواهد .

- منهج المعجم في الاستدلال اللّغوي منهج واحد .

- أدوات الاستدلال في المعجم هي : القرآن الكريم وقراءاته ، الحديث النّبوي الشّريف ، كلام العرب شعراً ونثراً ، القياس ، القواعد النّحوية و الصّرفية، المعاجم و الكتب، الشّيوع والاستعمال المجاز التّضمّين ، قرارات مجمع اللّغة العربيّة.

- استدلال إميل يعقوب بالقراءات ضئيل جداً.

- سيطرة المعاجم على سوق الاستدلال اللّغوي في المعجم الخطأ و الصّواب لإميل يعقوب بنسبة 62.36 بالمئة.

- اضطراب في منهجية التّصويب اللّغوي في معجم إميل بديع يعقوب.

- وقوع إميل يعقوب في الخطأ الذي حذر منه.

- ينقل إميل يعقوب نقلاً حرفياً في بعض التّصوّيباته عن محمّد العدناني.

- أخطاء الاستدلال في كتب التّصحيح اللّغوي الحديث هي :عدم السّماع، عدم القياس ،عدم ورود اللّفظة في المعاجم،الاستناد إلى تخطيء أحد اللّغويين ، الاستناد إلى قواعد النّحو والصّرف ، رفض المولّد، تكرار النّقل عن السّابقين دون تأملٍ وبحثٍ.

أهـم التّوصيات و الاقتراحات :

1- ضرورة البحث في مجال الاستدلال اللّغوي بالنسبة للغويين المحدثين

2 – مراجعات في منهج التّصحيح اللّغوي الحديث.

3 – مواصلة التأليف في ميدان التّصويب اللّغوي مع ضرورة الابتعاد عن أخطاء الاستدلال اللّغوي.

4 – أن يقتصر الحكم بالصّواب أو الخطأ على أهل العلم باللّغة العربيّة.

5 – ندعوا إلى الاهتمام بالتّصويب اللّغوي على شبكة المعلومات العالمية من خلال إنشاء صفحات خاصة على مواقع التّواصل الاجتماعي الذي تشرف عليه مجموعة من المختصين في هذا المجال.

6 – أنّ الحكم بالخطأ و الإتيان بالصّواب أمران لا بدّ أن يوكلا إلى جماعة متخصّصة.

7 – ضرورة معرفة المصحّح مقصود العالم الذي ينقل عليه المادة.

8 – أهلية المستدل.

9 – ندعوا إلى الاهتمام بالتراث العربي ، الذي يُعنَي بالتّصحيح اللّغوي.

10 – ندعوا المصحّين اللّغويين المحدثين الاهتمام بالاستدلال بالقراءات القرآنية .

11 – ضبط مقاييس أو معايير التّصحيح اللّغوي الحديث.

12 – البحث و التّأمل في الموروث اللّغوي القديم.

13 – مراجعة لكتب التّصحيح اللّغوي في القديم و الحديث و ما كتب حولها.

14 – العناية بالتّصحيح اللّغوي من قبل الجامعات.

15- إدراج مادة التّصحيح اللّغوي مقياساً في الجامعات الجزائرية.

الملاحق

الدكتور إميل يعقوب

أستاذ علم اللغة العربية في الجامعة اللبنانية
(الفرع الثالث)

معجم الخطأ والصواب

في اللغة

دار العلم للملايين

lisanarabs.blogspot.com

لُغَـــةٌ إذا وَقَعَـــتْ عـــلى أسماعِنـــا ،
كانَـــتْ لنـــا بَرْدًا عـــلى الأكْبـــادِ
ستَظَـــلُّ رابطَـــةً تُؤلِّـــفُ بَيْنَنـــا
فهي الرَّجـــاءُ لناطـــقٍ بالضّـــادِ

دار العلم للملايين
مؤسسة تعاونية للتأليف والترجمة والنشر
شارع مار الياس - خلف مستشفى الحلو
ص.ب ١٠٨٥ - تلفون: ٣٠٤٤٤٥ - ٨١٦٦٣٩
برقياً: ملايين - تلكس ٢٣١٦٦ ملايين
بيروت - لبنان

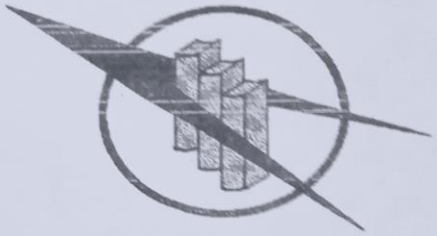

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى ١٩٨٣

الطبعة الثانية
آذار (مارس) ١٩٨٦

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية حفصٍ عن عاصمٍ.

أولاً : المـــــصادر

1- إميل بديع يعقوب ، معجم الخطأ و الصّواب في اللّغة ، ط2 ، دار العلم للملاين ، بيروت ، لبنان ، 1986م.

ثانياً :المــراجع

1- إبراهيم المنذر، كتاب المنذر، مطبعة الاجتهاد،ط3 ،بيروت،لبنان ،1927م.

2- إبراهيم اليّازجي، لغة الجرائد،مؤسسة الهنداوي،المملكة المتحدة،2020.

3- إبراهيم أنيس ، من أسرار اللّغة ، مكتبة الإنجلو المصرية ، القاهرة ، ط7،1994م.

4- ابن الأ نباري، لمع الأدلة في أصول النّحو،تح: عطية عامر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ،1418هـ، 1998 م.

5- ابن الأنباري، الأضداد ،تح: أبو الفضل إبراهيم،المكتبة العصرية،صيدا،بيروت،(د،ط)،1989م.

6- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين ، تح: محمّد محيّ الدّين عبد الحميد، ج2، المكتبة العصرية،بيروت.

7- ابن الجوزي، تقويم اللّسان، تح: عبد العزيز مطر ،دار المعارف،القاهرة ،ط1 ،1966م.

8- ابن الجوزي، تقويم اللّسان، تح: عبد العزيز مطر ،دار المعارف،القاهرة،ط2،1983م.

9- ابن النّديم، الفهرست،ط،مطبعة الاستقامة ، القاهرة.

10- ابن جني ، المحتسب،تح: علي النّجدي ناصف،عبد الحليم النّجار، عبد الفتاح إسماعيل شبلي، مكتبة الثّقافة الدّينية،مصر، (د،ت).

11- ابن جني، الخصائص، تح: عبد الحكيم بن محمّد، المكتبة التّوفيقية ، ج1،(د،ط)،(د،ت).

12- ابن جني، الخصائص، تح: محمّد علي النّجار، دار الكتب المصرية،(د،ط)،(د،ت).

13- ابن خلدون ، المقدمة،ط7 ، دار القلم ، بيروت ، لبنان ،1989م.

14- ابن سكيت ، إصلاح المنطق ، تح : أحمد محمّد شاكر و عبد السّلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ،ط1949،4م.

15- ابن سلام الجمحي ، طبقات الشّعراء ، تح : محمود شاكر ، طبعة المدني ، القاهرة،ج1 ، 1974م.

16- ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، تح: محب الدّين بن غرامة العمروي،ج37،دار الفكر ، بيروت،لبنان ،1996م.

17- ابن فارس، الصّاحبي،تح: أحمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 ،1997م.

18- ابن قتيبة ، أدب الكاتب،تح:محمّد الدّالي،مؤسسة الرّسالة،بيروت،ط1420،2هـ،1999م..

19- ابن قتيبة، أدب الكاتب،تح:محمّد محيّ الدّين عبد الحميد.

20- ابن مكي الصّقلي ، تثقيف اللّسان،تح: مصطفى عبد القادر عطا،ط1 ،1410هـ،1990م.

21- ابن مكي الصّقلي ، تثقيف اللّسان،تح:عبد العزيز مطر،مجلس الشّؤون الإسلامية، القاهرة،1995م.

22- ابن منظور ، لسان العرب ،دار المعارف،مصر،ج8.

23- ابن منظور ،لسان العرب.

24- ابن منظور، لسان العرب ،ج6،تح: د، عامر أحمد حيدر،راجعه:عبد المنعم خليل إبراهيم،منشورات محمّد علي بيضون،دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان،ط1 ،1424هـ،2003م.

25- ابن هشام الأنصاري ، المغني اللبيب ، تح:مازن مبارك،محمّد علي حمد الله،دار الفكر، دمشق،ط2 ،1985م.

26- أبو البقاء ، الكليات ،ج4،تح:عدنان درويش ، محمّد المصري ، منشورات وزارة الثّقافة والإرشاد القومي، دمشق،1976م.

27- أبو الحيان التّوحيّدي، كتاب الإمتاع والمؤانسة،صححّه وضبطه وشرح غريبه خليل المنصور،منشورات محمّد علي بيضون،دار الكتب العلمية ، بيروت،لبنان.

28- أبو الطّيب اللّغوي ، مراتب النّحويين،تح:محمّد أبو الفضل إبراهيم،ط،مكتبة نهضة، القاهرة، مصر.

29- أبو الظّاهر المقريء ، أخبار النّحويين،تح:مجدي فتحي السّيد ،دار الصّحابة للتراث ،طنطا،ط1 ،1410هـ.

30- أبو العباس القلقشندي ، صبح الأعشى ، دار الكتب المصرية،القاهرة ، 1922م.

31- أبو العلاء عفيفي، المنطق التّوجيهي،مطبعة لجنة التّأليف، الترجمة والنّشر ، مصر ،1938م.

32- أبو القاسم الزّجاجي ، الإيضاح في علل النّحو،مازن مبارك،ط3 ،دار النّفائس،بيروت،1979م.

33- أبو الكثير ، ديوان الهذليين،طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة،1424هـ،2004م.

34- أبو الهلال العسكري، الفروق،تقديم وضبط أحمد سليم الحمصي، جروس برس،طرابلس، ليبيا،ط1994،1م.

35- أبو الوليد الباجي، المناهج في ترتيب الحجاج، تح: عبد الحميد التّركي، دار الغرب الإسلامي، ط1987،2م.

36- أبو بكر الزّبيدي ، لحن العوام ، تح: عبد العزيز مطر ، ،دار المعارف ،القاهرة ط2،1981م.

37- أبو عبد الله التّلمساني،مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول،المكتبة العصرية،صيدا،بيروت،ط1 ،1420هـ،2000م.

38- أبوبكر الزّبيدي ، طبقات النّحويين واللّغويين،تح:أبو الفضل إبراهيم ،دار المعارف،القاهرة،مصر،ط2 ،1984م.

39- أبوبكر الزّبيدي، تاج العروس،تح:عبد السّتار أحمد فراج و آخرين، ط، الكويت،2001م.

40- أبوبكر الزّبيدي، لحن العوام،تح: رمضان عبد التّواب، المطبعة الكمالية، القاهرة،ط1 ،1964م.

41- أحمد المختار، البحث اللّغوي عند العرب ، عالم الكتب، القاهرة ،ط2،1998م.

أحمد المختار، معجم اللّغة العربيّة المعاصرة ،عالم الكتب، القاهرة،ط1 ،ج1،2008م.

42- أحمد محمّد خضير ، مستويات التّصحيح اللّغوي عند القدماء (دراسة في كتاب تصحيح التّصحيف و تحرير لصلاح الدّين الصّفدي).

43- أحمد محمود معتوق ،المعاجم اللّغوية العربيّة ،المجمع الثّقافي، أبو ظبي ،الإمارات ،1420هـ،1999م.

44- الأعشى،ديوان الأعشى،شرح وتعليق محمّد حسين،مؤسسة الرّسالة،بيروت،ط7 ،1983م.

45- الآمدي، الموازنة بين أبي تمام و البحتري، تح: محمّد محيّ الدّين عبد الحميد، المكتبة العلمية، بيروت،لبنان،(د،ت).

46- امرؤ القيس، ديوان امريء القيس، شرحه عبد الرّحمن المصطاوي، دار المعرفة ، بيروت ،2004م.

47- البغدادي ، تاريخ بغداد،تح:بشار عواد معروف،دار المغرب الإسلامي، بيروت،ط1 ،1422هـ،2001م.

48- البغدادي ، خزانة الأدب ولب الألباب لسان العرب، تح: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة،ط4 ،1418هـ،1997م.

49- تقي الدّين بن قاضي الأسدي الدّمشقي الشّافعي ، تراجم طبقات النّحاة و اللّغويين و المفسّرين و الفقهاء ، تح : محسن غياض ، الدّار العربيّة للموسوعات ، بيروت ، لبنان، ط1.

50- تمام حسان ، الأصول دراسة إبستيمولوجية الفكر اللّغوي عند العرب،النّحو، فقه اللّغة،البلاغة، عالم الكتب، القاهرة،2000م.

51- تمام حسان، اللّغة بين المعيارية و الوصفية،دار الثّقافة ، المغرب، 1980م.

52- الجاحظ، البيان و التّبيين،تح:عبد السّلام محمّد هارون ،دار الجيل،بيروت،ط3 ،1968م.

53- الجاحظ، البيان والتّبيين،تح: عبد السّلام هارون،مكتبة الخانجي،ط7،،ج1998،2م.

54- جلال الدّين السّيوطي ، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها ،تح:محمّد أحمد جاد المولى وآخرين ،مكتبة العصرية،صيدا، بيروت ، (د،ت)،(د،ط).

55- جلال الدّين السّيوطي ، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها،،تح:محمّد أحمد جاد المولى وآخرين ،مكتبة دار التّراث،القاهرة،ط3.

56- جلال الدّين السّيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ج1،المكتبة العصرية للطباعة و النّشر و التّوزيع، صيدا، بيروت ،1988م.

57- جلال الدّين السّيوطي، الاقتراح في أصول النّحو،تح: عبد الحكيم عطية،وعلاء الدّين عطية، دار البيروني،ط3، 1427هـ ،2006م.

58- جلال الدّين السّيوطي، الاقتراح في أصول النّحو،تح:أحمد محمّد قاسم، مطبعة السّعادة، القاهرة،1976م.

59- الحاكم، المستدرك، تح: مصطفى عبد القادر عطاء،ج1،دار الكتب العلمية،بيروت،ج1، 2002م.

60- الحريري ، درة الغواص في أوهام الخواص ، تح : عرفات مطوجي ، مؤسسة الكتب الثّقافية ، بيروت ، ط1 ،1998م.

61- الحريري ، درة الغواص في أوهام الخواص،تح: الشّريف عبد الله علي البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة،ط1996،1م.

62- الحريري ، درة الغواص في أوهام الخواص،تح:بشار يكور،دار الثّقافة و التّراث ومعهد الفتح الإسلامي،دمشق،ط1 ،1423هـ،2002م.

63- الحريري ، درة الغواص في أوهام الخواص،تح:محمّد أبي الفضل إبراهيم،دار نهضة للطبع و النّشر، القاهرة،مصر،(د،ط)(د،ت).

64- حسان الباهي، الحوار و منهجية التّفكير النّقدي،إفريقيا الشّرق،المغرب،(د،ط)،2004م.

65- حسين نصار ، المعجم العربي (نشأته وتطوره)،دار مصر للطباعة،القاهرة ،1968م.

66- خديجة الحديثي،الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه،مطبوعات جامعة الكويت،ط1 1394هـ،1974م.

67- الخطابي ، غريب الحديث،تح: عبد الكريم إبراهيم العزباوي،جامعة أم القرى،مكة المكرمة،ط2 ،1422هـ ،2001م.

68- د، أحمد محمّد قدور،مصنفات اللّحن و التّثقيف اللّغوي ،حتّى القرن العاشر الهجري،ط،منشورات وزارة الثّقافة،دمشق،1996م.

69- الدّكتور أبو مالك العوضي، صناعة الاستدلال ، المحور الثّاني.

70- الدّكتور كريم متي، المنطق،مطبعة الإرشاد ،بغداد ،1970م.

71- ديوان النّابغة، تح: كرم البستاني،دار صادر ، بيروت،1963م.

72- الرّماني، الحدود في النّحو، تح: مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكوني، المؤسسة العامة للصحافة و الطّباعة ، بغداد، 1969م.

73- رمضان عبد التّواب ، فصول في فقه اللّغة ، مكتبة الخانجي ،1430هـ ، ط6 ،1999م..

74- روبير بلاشي،الاستدلال، تر:أ، محمود اليعقوبي، دار الكتاب الحديث، 2003م.

75- الزّمخشري ، الكشاف،دار الفكر ، بيروت،(د،ت).

76- الزمخشّري، فائق في غريب الحديث، تح: علي محمّد البجاوي ، محمّد أبو الفضل إبراهيم،دار الفكر ، بيروت، لبنان،ط، 1414هـ،1993م.

77- سعيد جاسم الزّبيدي، القياس في النّحو العربي (نشأته وتطوره) ،دار الشّروق ،عمان،الأردن،ط1 ،1997م.

78- سيبويه ، الكتاب ، ج1،تح: عبد السّلام هارون،دار الجيل ، بيروت،(د،ت).

79- السّيرافي ، أخبار النّحويين البصريين،تح: نخبة من العلماء،المكتبة الثّقافية الدّينية،(د،ت).

80- السّيرافي ، البيت لأبي الغظريف الهدّادي في شرح أبيات سيبويه ،دار المأمون للتراث،دمشق ، سوريا،1979م.

81- شوقي ضيّف، تاريخ الأدب العربي 2 في العصر الإسلامي.

82- شوقي ضيّف، تاريخ الأدب العربي في العصر الإسلامي،ط13 ،دار المعارف، القاهرة، (ج،م،ع).

83- الصّفدي ،تصحيح التّصحيف، تح: السّيد الشّرقاوي،مراجعة د، رمضان عبد التّواب،مكتبة الخانجي، القاهرة،ط1 ،1987م.

84- صلاح الدّين الزّعبلاوي،أخطاؤنا في الدّواوين و الصّحف،المطبعة الهاشمية،دمشق، سوريا،1939م.

85- طه عبد الرّحمن ،تحديد المنهج في تقويم التّراث،المركز الثّقافي الغربي، الدّار البيضاء،بيروت،ط2 ،2005م.

86- عباس حسن، اللّغة والنّحو بين القديم والحديث،دار المعارف، مصر،1966م.

87- عبد الرحمن حسن حنبكة،ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال و المناظرة،دار القلم دمشق،دار البشير،جدة، ط2002،6م.

88- عبد الصّبور شاهين ، القراءات القرآنية في ضوء علم اللّغة الحديث ، مكتبة الخانجي ، القاهرة،1966م.

89- عبد الصّبور شاهين،دراسات لغوية.

90- عبد العال سالم مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدّراسات النّحوية،ط2،مؤسسة علي جراح الصّباح ،1978م.

91- عبد العال سالم مكرم، المدرسة النّحوية في مصر وشام في القرنيين السّابع و الثّامن من الهجرة ، مؤسسة الرّسالة ،(د،ت)،(د،ط).

92- عبد الفتاح سليم،اللّحن في اللّغة (مظاهره ومقاييسه)،دار المعارف،القاهرة،ط1 ،1409هـ،1989م.

93- عبد الله العلايلي، المرجع بين المولّد القديم و الحديث، ط1،دار المعجم العربي،بيروت، لبنان ،1963م.

94- عبيد بن الأبرص،ديوان الأبرص،شرحه أشرف أحمد عدرة،دار الكتاب العربي، بيروت،ط1 ،1994م.

95- العربي دين، قضية التّصويب اللّغوي في العربيّة بين القدماء و المعاصرين، عالم الكتب الحديث ،إربد،الأردن ،2015م.

96- علي أبو المكارم، أصول التّفكير النّحوي، دار الثّقافة،بيروت،1996م.

97- فاضل صالح السّامرائي ، الحجج النّحوية في نهاية القرن الثّالث الهجري ، مكتبة لسان العرب ، دار عمار ، ط2 ،1430هـ،2009م.

98- الفرزدق،ديوان الفرزدق،شرحه علي فاعور،دار الكتب العلمية،بيروت،ط1 ،1987م.

99- الفيروز الآبادي ، القاموس المحيط ، تح : محمّد نعيم العرقسوسي، ط2، مؤسسة الرّسالة ، لبنان ، بيروت ، 2005م.

100- الفيروز الآبادي ،بحر المحيط.

101- الكسائي ، ماتلحن فيه العامة،تح: رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1 ،1982م.

102- الكفوي أبو البقاء أبو موسى، كتاب الكليات، تح: عدنان درويش ومحمّد المصري، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، 1998م.

103- الكفوي أبو البقاء أبو موسى،الكليات،ج4 ،تح: عدنان درويش ،محمّد المصري، منشورات وزارة الثّقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1976م.

104- الكميت ، ديوان الكميت، جمع وشرح وتحقيق: محمّد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت،ط1 ،2000م.

105- الكميت ، ديوان الكميت، شرح هاشميات الكميت، تح: داود سلوم ،د ، نوري القيسي، عالم الكتب ، بيروت، ط2 ،1986م.

106- اللّخمي ، المدخل إلى نقويم اللّسان، تح : مأمون محي الدّين الجنان،دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 ،1995م.

107- مجمع اللّغة العربيّة ، المعجم الوسيط،الهيئة العامة للشؤون المطابع الآميرية،ط2 ،1973م.

108- محمّد آل ياسين، الدّراسات اللّغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثّالث ، دار مكتبة الحياة،ط1980،1م.

109- محمّد الأمين الشّنّيطي، مذكرة في أصول الفقه،دار العلوم الحكم،دمشق،سوريا،مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة، ط4 ،1425هـ،2004م.

110- محمّد العدناني، معجم الأخطاء الشّائعة ،مكتبة لبنان،بيروت ،ط1973،2م.

111- محمّد بن عبد الرّحمن السّبيهين، الاستعلامات اللّغوية، ط1،مكتبة الملك فهد الوطنية، الرّياض ،2017م.

112- محمّد حماسة عبد اللّطيف، بناء الجملة العربيّة.

113- محمّد سالم صالح، أصول النّحو(دراسة في فكر الأنباري) ،دار السّلام ، القاهرة، ط1 ،2001م.

114- محمّد ضاري حمادي ، حركة التّصحيح اللّغوي في العصر الحديث (1850م-1978م)،منشورات وزارة الثّقافة والإعلام ، دار الرّشيد للنشر ، العراق،1980م .

115- محمّد عابدي الجابري،بنية العقل العربي (دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثّقافة العربيّة)، مركز دراسات الوحدة العربيّة ، بيروت ، لبنان،ط2 ،1987م.

116- محمّد علي الرّديني، منهج البحث الأدبي و اللّغوي، دار الهدى، عين مليلة ، الجزائر،2010م.

117- محمّد عيد ، في اللّغة ودراستها،ط،عالم الكتب، القاهرة،1974م.

118- محمّد عيد، المظاهر الطّارئة على الفصحى، عالم الكتب، دار الثّقافة العربيّة ،1980م.

119- محمّد موسى السّعيد جبارة ، التّصويب اللّغوي وأثره في مقاومة اللّحن.

120- مسلم ، صحيح مسلم ،تح : محمّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

121- مصطفى ديب البغا، الإتقان في علوم القرآن، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر،ج2.

122- مصطفى صادق الرّافعي ، تاريخ آداب العرب ، مكتبة الإيمان ، ج1 ، 1997م.

123- مصطفى محمّد إسماعيل وتيد ، ضوابط التّصحيح اللّغوي للّحن في العربيّة.

124- مهدي المخزوني، في النّحو العربي نقد وتوجيه، المكتبة العصرية، صيدا ، بيروت، 1964م.

125- وجدي وهبة ، كامل المهندس ، معجم المصطلحات العربيّة في اللّغة والأدب ، مكتبة لبنان ، ط2 1984م.

126- ياقوت الحموي ، معجم الأدباء ،تح: دار الكتب العلمية،بيروت، لبنان،ط1411،1هـ،1991م.

127- يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، طرق الاستدلال و مقدمتها عند المناطقة والأصوليين ،مكتبة الرّشد ،الرّياض،ط2 ،2001م.

128- يوهان فك ، العربيّة ، دراسات في اللّغة و اللهجات و الأساليب، تر: د، رمضان عبد التّواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ،1980م.

المجـــــلات:

1-أ،د،أحمد مطلوب ،مجلة اللّغة العربيّة وآدابها، العدد06 ،2008م.

2-د ،عبد الله زيتوني ،مجلة الدّراسات ،المجلد 10،العدد2، 2021م.

3-د،بزاوية مختار،مصادر اللّغويين في التّصويب اللّغوي و الحد من اللحن (لحن العوام للزبيدي أنموذجا)،مجلة إشكالات في اللّغة والأدب، مجلد10،العدد01،جامعة معسكر،2021م.

4-د،حاج هني محمّد،معاجم التّصحيح اللّغوي في العصر الحديث (نماذجها ومناهج معالجتها للأخطاء)،مجلة العربيّة،العدد41،جامعة شلف،2018م..

5-د،موسى نجيب موسى معوض،مهارات الاستدلال،مجلة تيار الإصلاح،31-10-2019.

6-مبدوعة كريمة ، النّحاة العرب ومظاهر التّصويب اللّغوي ، مجلة الممارسات اللّغوية ، جامعة مولود معمري ،الجزائر ، العدد 30 ، 2014م.

المواقع الألكترونية:

- ملتقى المذاهب الفقهية و الدّراسات العلمية،المنحى الحجاجي في الخطاب القرآني، //www.mmf-4-com.:http .م2010/04/15

- https://ar.wikipedia.org/w/index.php?title_إبراهيم_اليازجي ديسمبر 2022 -21

- https://alarabi.nccal.gov.kw/Home/Article

- https://ar.wikipedia.org/اميل يعقوب/

- https:/ /ar.wikipedia.org/w/index.php?title_محمد_العدناني oldid&في 18 يناير 2023 -

فهرس
الموضوعات

فهرس الموضوعات

العنوان

الإهداء

شكر وعرفان

المقدمة..... ص03 – ص08

المـــدخل..... ص09 – ص17

حركة التّصحيح اللّغوي – النّشأة و التّطور

الفـصل الأوّل: جهود التّأليف في معاجم التّصحيح اللّغوي.

- معاجم التّصحيح اللّغوي في التّراث العربي..... ص18- ص30
- مناهج التّصحيح اللّغوي في المعاجم القديمة..... ص31- ص41
- معاجم التّصحيح اللّغوي في العصر الحديث..... ص41 – ص56
- مناهج التّصحيح اللّغوي في المعاجم الحديثة ..... ص58 – ص63

الفـــصل الثّاني: الاستـــدلال اللّغـــوي

- الاستدلال اللّغوي بين اللّغة والاصطلاح..... ص63 – ص72
- أهمية الاستدلال اللّغوي..... ص72 – ص73
- أدوات الاستدلال اللّغوي و مناهجه..... ص73 – ص81
- إشكالية الاستدلال اللّغوي..... ص81 – ص88
- الاستدلال في كتب التّصحيح اللّغوي ..... ص88 – ص99

الفـــصل الثّالث: الاستدلال اللّغوي في معجم الخطأ و الصّواب في اللّغة "لإميل بديع يعقوب اللّبناني نموذجاً"

- تقديم المعجم..... ص100 – ص104
- منهج المعجم في التّصحيح اللّغوي..... ص105 – ص109
- أدوات الاستدلال في المعجم ..... ص109 – ص128
- منهج المعجم في الاستدلال..... ص129 – ص135
- دراسة إحصائية لنسب سوق الاستدلال في المعجم..... ص135 – ص141
- نقد وتقييم ..... ص141 – ص143

خاتمة..... ص144 –ص147

ملحق : بطاقة معجم إميل بديع يعقوب اللّبناني.....ص148- ص151

- قائمة المصادر و المراجع.....ص164- ص167